



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا



سياسة الانفتاح الاقتصادي وأثرها على تقويم الأصول
المالية بالشركات الاستثمارية الأجنبية في السودان
(دراسة حالة شركة هجليج لخدمات البترول)

**The Impact of Economics Openness on Financial Asset
Evaluation in Foreign Investment Companies in the Sudan
(Higleig Petroleum Company a Case Study)**

دكتورة الفلسفة في المحاسبة والتمويل

الدارس:

يسن يوسف مولود إسماعيل

المشرف:

د. مصطفى نجم البشاري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الآية

قَالَ تَعَالَى:

﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾

صدق الله العظيم
سورة البقرة- الآية (255)

قَالَ تَعَالَى:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾

صدق الله العظيم
سورة آل عمران- الآية (200)

الإهداء

أهدى ثمرة جهدى الى:

آبائي

وزوجاتي

وأبنائي

و أصدقائي

وكل الدارسين والباحثين بالدراسات العليا

وكل الأساتذة الذين سعوا وجاهدوا لنيلنا هذه الدرجة العالمية

كلمة الشكر

الشكر اولاً و اخيراً لله عز وجل ثم الشكر موصول لأسرة الدراسات العليا بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وبالاخص قسم المحاسبة والتمويل. كما اخص بالشكر والامتنان للمشرف د/ مصطفى نجم البشاري الذي خصنى برعايته واهتمامه النبيل حتى خرج هذا البحث بصورته الحالية كما لا يفوتنى ان اشكر اسرة مكتبة جامعة السودان قسم الإقتصاد واسرة مكتبة جامعة الخرطوم كلية الإقتصاد، وايضا الشكر موصول بالامتنان لأسرة إدارة شركة هجليج لخدمات البترول الذين تعاونوا معى وقدموا كل ما احتجته من معلومات وتقارير وبيانات تخص دراستى، كما لا يفوتنى ان اشكر اصدقائى وزملائى فى مجال العمل والعون الذى وجدته منهم واخص منهم د/ صديق عمر التوم، واشكر كل الذين ساعدونى بالرأى والنصح والنقاش لاثراء هذه الدراسة ولكم منى خالص التقدير والاحترام.

فهرست الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية
ب	الإهداء
ج	كلمة الشكر
د	فهرست الموضوعات
و	فهرست الجداول
ط	فهرست الاشكال
ي	فهرست الملاحق
ك	مستخلص الدراسة باللغة العربية
ل	مستخلص الدراسة باللغة الإنجليزية
مقدمة	
1	أولاً: الإطار المنهجي للدراسة
4	ثانياً: الدراسات السابقة
الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الإنفتاح الإقتصادي	
27	المبحث الأول: مفهوم سياسات الإنفتاح الإقتصادي
48	المبحث الثاني: مفهوم الإستثمار وملامحه
76	المبحث الثالث: تقويم سياسات الإنفتاح الإقتصادي
الفصل الثاني: الاطار النظري لتقويم الأصول الاستثمارية وتدفق الإستثمارات الأجنبية	
81	المبحث الاول: الأصول الرأسمالية وتقييمها
87	المبحث الثاني: أصول القطاع العام التي تم تخصيصها

94	المبحث الثالث: المردود المالى للاصول الإستثمارية الأجنبية على مؤشرات الأداء الإقتصادى
الفصل الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات	
104	المبحث الأول: نبذة تعريفية عن شركة هجليج لخدمات البترول
130	المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية و إختبار الفرضيات
175	النتائج
176	التوصيات
177	مقترحات الدراسة
178	قائمة المصادر والمراجع
188	الملاحق

فهرست الجداول

الصفحة	الجدول
70	(1-1) الإستثمارات الأجنبي المباشر في السودان 1990-2000م
70	(2-1) المجالات التي إستثمر فيها الإستثمار الأجنبي
70	(3-1) التوزيع الجغرافي للإستثمار
71	(4-1) حجم رأس المال الأجنبي المستثمر
71	(5-1) حجم الاستثمار الأجنبي المباشر
72	(6-1) التوزيع الدولي للإستثمارات حسب المنشأ
72	(7-1) حجم الإستثمارات الأجنبية القطاعية ومساهمتها
87	(1-2) الوحدات التي تخصصها بالمشاركة ومقارنتها بالبرامج
88	(2-2) الوحدات التي تم تخصيصها عن طريق الإيجار
88	(3-2) المرافق المحولة للوحدات
89	(4-2) التخصيص المتعارضة مع برنامج الخصخصة
89	(5-2) مقارنة أسلوب التصرف بالبيع المقرر في البرنامج وما تم تنفيذه
91	(6-2) المرافق التي تم تخصيصها للقطاع الخاص
93	(7-2) المنح الأوربية والأمريكية للسودان
95	(8-2) معدلات التضخم للأعوام 1990 - 1998م
95	(9-2) معدل التضخم للأعوام 1997-2005م
95	(10-2) مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج الإجمالي خلال الفترة 1992-2004م
96	(11-2) المساهمة في الناتج القطاعي خلال الاعوام 2002-2006م
96	(12-2) الثقل النسبي لمصادر الإيرادات الى إجمالي الناتج المحلي للفترة 2002-2006م
97	(13-2) معدلات التغير السنوية في الناتج القطاعي خلال الفترة 2002-2006م

98	(14-2) أداء الموازنة العامة للدولة للفترة 2004-2006م
98	(15-2) معدلات البطالة للفترة 2002-2006م
131	(1-3) الاستبيانات الموزعة والمعادة
131	(2-3) توزيع محاور الدراسة
132	(3-3) مقياس درجة الموافقة
134	(4-3) معامل ارتباط محاور أداة البحث بالمجموع الكلي للمحور الذي تنتمي إليه
135	(5-3) نتائج اختبار الفأ كرنباخ لمقياس عبارات المحور الأول
136	(6-3) نتائج اختبار الفأ كرنباخ لمقياس عبارات المحور الثاني
137	(7-3) نتائج اختبار الفأ كرنباخ لمقياس عبارات المحور الثالث
138	(8-3) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمقياس محاور الدراسة
140	(9-3) توزيع أفراد العينة حسب العمر
146	(10-3) التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي
141	(11-3) التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني
142	(12-3) التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي
143	(13-3) التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير الدرجة الوظيفية
145	(14-3) التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة
147	(15-3) التوزيع التكراري لعبارات المحور الأول
151	(16-3) تحليل فقرات محور علاقة بين قوانين جذب الاستثمار وتقويم الاصول الإستثمارية
153	(17-3) اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور علاقة بين قوانين جذب الاستثمار وتقويم الاصول الإستثمارية.
157	(18-3) التوزيع التكراري لعبارات المحور الثاني:

159	(3-19) تحليل فقرات محور العلاقة بين السياسات النقدية للبنك المركزي وتقييم الاصول الاستثمارية
161	(3-20) اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات العلاقة بين السياسات النقدية للبنك المركزي وتقييم الاصول الاستثمارية.
166	(3-21) التوزيع التكراري لعبارات المحور الثالث
169	(3-22) تحليل فقرات محور العلاقة بين سياسة التحرير الاقتصادي وتقييم الأصول الاستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان
171	(3-23) اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور العلاقة بين سياسة التحرير الاقتصادي وتقييم الأصول الاستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان

فهرست الاشكال

الصفحة	الشكل
108	(1-3) الهيكل الادارى لشركة هجليج لخدمات البترول
140	(2-3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر
141	(3-3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي
142	(4-3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل المهني
143	(5-3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير التخصص العلمي
144	(6-3) توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي
154	(7-3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة

فهرست الملاحق

الصفحة	رقم الملحق
190	خطاب الاستبيان
191	الاستبيان
192	البيانات الاساسية
193	محكمي الاستبيان

المستخلص

تناولت الدراسة العلاقة بين تطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادي وتقييم الأصول المالية الإستثمارية. وهدفت إلى التعرف علي أثر قوانين جذب الاستثمار في تقييم الأصول الإستثمارية، ودراسة أثر سياسة التحرير الاقتصادي في تقييم الأصول الإستثمارية، ولمعالجة مشكلة الدراسة تم اختبار بعض الفرضيات، منها: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قوانين جذب الاستثمار وتقييم الأصول الإستثمارية، وأن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الاقتصادي وتقييم الأصول الإستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان. واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، والمنهج الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام برنامج (SPSS) للتحليل والمعالجات الإحصائية من خلال الأدوات التالية: النسب المئوية، والتوزيع التكراري، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الانحدار، ومعامل الارتباط، واختبار مربع كاي تربيع، واختبار ألفا كرنباخ. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن قوانين جذب الاستثمار تؤثر في تقييم الأصول الإستثمارية، وأن سياسة التحرير الاقتصادي تساعد في تقييم الأصول الإستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان. واقترحت الدراسة العديد من التوصيات أهمها: ضرورة سن قوانين تساعد في تشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية لما توفره من جذب الأصول الإستثمارية، يجب اتباع سياسة التحرير الاقتصادي لأنها تساعد في تقييم الأصول الإستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان

Abstract

The study dealt with the relationship between the application of the policy of economic openness, and the evaluation of financial investment assets. The study aimed to identify the impact of the laws of attracting investment, in the valuation of investment assets, and to study the impact of the policy of economic liberalization in the evaluation of investment assets. In order to address the problem of the study, some hypotheses were tested. There is a statistically significant relationship between the laws of attracting investment and valuation of investment assets, and there is statistical indication between the policy of economic liberalization and evaluation of investment assets of foreign companies operating in Sudan. The study was based on the historical, the deductive, the inductive, and the analytical descriptive methodologies. The SPSS program was used for statistical analysis through the following tools: percentages, frequency distribution, arithmetic mean, standard deviation, regression coefficient, correlation coefficient, Qi quadrat, and Alpha-Cronbach test. The study reached a number of findings, the most important of which are: The laws of attracting investment affect the assessment of investment assets, and the policy of economic liberalization helps to correct the investment assets of foreign companies operating in Sudan. The study suggested several recommendations, the most important of which are: the need to enact laws that help encouraging the entry of foreign investments, because of the attraction of investment assets, the policy of economic liberalization should be followed, as it helps in evaluating the investment assets of foreign companies operating in Sudan.

مقدمة

الإطار المنهجي للدراسة

تتضمن الآتي

- أولاً: خطة الدراسة
- ثانياً: الدراسات السابقة

أولاً: خطة الدراسة:

الطفرة النوعية والكمية في حركة إنتقال رؤوس الأموال وتخلصها من القيود السياسية والإدارية والمالية، كانت من أسباب تطور كثير من الدول المتخلفة والتي قامت بإستقطاب الإستثمارات والأصول الإستثمارية الأجنبية في تحريك الأنشطة الإقتصادية وتوطين هذه الأصول في كثير من الأنشطة الصناعية والإنتاجية والزراعية والخدمية والمالية. وقد لعبت سياسات الإفتتاح الإقتصادي المتمثلة في التحرير الإقتصادي والحرية الإقتصادية دوراً بارزاً في إستضافة تلك الأصول الإستثمارية وتوسيع وعاء أنشطتها وتعتبر تجربة النمر الآسيوية (كوريا - تايوان - فيتنام - ماليزيا - أندونيسيا) وغيرها نموذجاً حقيقياً في جذب الإستثمارات الأجنبية وتوطين الأصول المالية مفهوم الإفتتاح الإقتصادي يدخل في كثير من المفاهيم ذات العلاقة بالنشاط الإنساني الإقتصادي فهو يشير إلى إفتتاح الأسواق أمام سلع خدمات الوارد واتباع سياسة دعه يعمل دعه يمر، وما يهم هو ان نجاح سياسات الانفتاح ترتبط في المقام الاول بالسياسة المالية والنقدية للدولة والنشاط الاقتصادي بجانب سياستها الخارجية وعلاقتها الدولية وبالتالي جذب الاستثمارات الاجنبية لها. بحيث يصبح الإقتصاد ممتصاً لكافة الأنشطة الإقتصادية من خلال تحريك جموده وإتساع وعاء الإستثمارات وإمتصاص القوة العاملة وخلق وفورات إقتصادية تسمح بممارسة العديد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية وتوسيع نطاق السوق الداخلي والخارجي. وامتصاصه للأصول الإستثمارية الأجنبية والتي تشير في وجودها الى وجود المناخ الإستثماري المشجع والمحفز لها. والأصول الإستثمارية الأجنبية هي عبارة عن إستثمارات مباشرة تعمل في الدول المضيفة وفقاً لمناخ إستثماري تقل فيه درجة المخاطر وتتسع فيه دائرة المحفزات والمشجعات للتدفق الإستثماري.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

هل هناك علاقة بين تطبيق سياسة الإفتتاح الإقتصادي وتقييم الأصول المالية الإستثمارية ؟
ويتفرع من السؤال الرئيسي التساؤلات التالية:

1. ما مدى مساهمة قوانين جذب الاستثمار في تقييم الأصول الإستثمارية؟
2. ما أثر سياسة التحرير الاقتصادي في تقييم الأصول الاستثمارية؟
3. هل أثرت السياسات النقدية للبنك المركزي على تقييم الأصول الاستثمارية؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الآتي:

- أ/ التعرف على تجربة اقتصادية في ظل ظروف عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- ب/ دراسة الواقع الإقتصادي الناتج عن تجربة قيادة القطاع الخاص للنشاط الإقتصادي.
- ج/ استعراض مختلف سياسات الانفتاح الاقتصادي وربطها ببعض من أجل التكامل فيما بينها.
- د/ تزويد المكتبات بمساهمة إضافية عن موضوع سياسة الانفتاح الاقتصادي.
- هـ/ معرفة أهمية سياسة الانفتاح الاقتصادي وملائمتها مع التخطيط لجذب الأصول الأجنبية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على أثر قوانين جذب الاستثمار في تقييم الأصول الإستثمارية؟
2. معرفة أثر السياسات النقدية للبنك المركزي على تقييم الأصول الاستثمارية
3. دراسة أثر سياسة التحرير الاقتصادي في تقييم الأصول الاستثمارية

فرضات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة في:

- أ/ **الفرضية الأولى:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قوانين جذب الاستثمار وتقييم الأصول الإستثمارية
- ب/ **الفرضية الثانية:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخارطة الاستثمارية بالسودان وتقييم الأصول الاستثمارية
- د/ **الفرضية الثالثة:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الاقتصادي وتقييم الأصول الاستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان
- هـ/ **الفرضية الرابعة:** هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات النقدية للبنك المركزي وتقييم الأصول الاستثمارية

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الموضوعي الشامل لأنها في سياقها تغطي عدد من المناهج التحليلية كالمنهج المقارن والإستقرائي والإستنباطي كل على حده ومعاً (التجريبي) فضلاً عن المنهج التاريخي التحليلي والمقارن، هذه المناهج يحتويها المنهج الموضوعي الشامل.

مصادر وأدوات الدراسة:

تعتمد الدراسة في الحصول على معلومات من المصادر والأدوات الآتية:

1. أدوات الدراسة : (الاستبيان، المقابلة)

مصادر جمع المعلومات: (كتب - مراجع - دوريات - إصدارات - مجلات - إنترنت)

حدود الدراسة:

تتخصر حدود هذه الدراسة في الآتي:

1. حدود مكانية : شركة هجليج للخدمات البترولية.

حدود زمانية: دراسة ميدانية 2018م

هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة مقسمة كالآتي: المقدمة تناولت الاطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة، أما الفصل الثاني تناول: الاطار النظري لسياسة الانفتاح الاقتصادي، وتم تقسيمة إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول مفهوم الانفتاح الاقتصادي، بينما المبحث الثاني تناول مفهوم الاستثمار وملامحة، أما المبحث الثالث فتناول تقييم سياسات الإنفتاح الإقتصادي. أما الفصل الثاني، تناول الاطار النظري لتقويم الأصول الاستثمارية وتدفق الإستثمارات الأجنبية، وتم تقسيمة إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول، الأصول الرأسمالية وتقييمها، والمبحث الثاني ركز على أصول القطاع العام التي تم تخصيصها، أما المبحث الثالث، تناول المردود المالي للأصول الإستثمارية الأجنبية على مؤشرات الأداء الإقتصادي، أما الفصل الثالث تناول الدراسة الميدانية، وتم تقسيمة إلى مبحثين، تناول المبحث الأول، نبذة تعريفية عن جهة الدراسة، والمبحث الثاني: ركز على إجراءات الدراسة الميدانية وإختبار الفرضيات. وأخيراً الخاتمة وتناولت النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة

هي مجموعة من الدراسات الميدانية والبحثية المتخصصة والقصد منها معرفة الاساليب التي انتهجتها من خلال المشكلة والفروض والنتائج والتوصيات كاهم مرتكزات تقوم عليها، وهذه الدراسات في مجملها توجد بينها اتفاقات واختلافات مع دراسة الباحث من حيث المشكلة والمنهج والفروض والنتائج، وقد ساعدت الباحث كثيراً في صياغة مشكلة دراسته وفروضها بجانب تلك الادبيات، حيث تعد هذه الدراسات بمثابة مكتبة علمية واكاديمية شكلت ادبيات الدراسة من حيث تناول الانفتاح الاقتصادي والاستثمار واصوله الاجنبية وتقييم تلك الاصول من النواحي التي تلائم الدراسة والتحقق من فروضها ويمكن تلخيص تلك الدراسات على النحو ادناه:

1- ثروت محمد على 1997م⁽¹⁾:

في هذه الدراسة يشير **الموضوع** الى محاولة وضع أسس علمية وعملية لمعرفة القواعد التي تقيم بها الأصول في ظل سياسة الخصخصة، وجاءت **مشكلة الدراسة** ماهية الاسس التي تساهم في وضع مفاهيم أساسية للأصول والخصوم، وإعادة التقييم حيث **إفترضت الدراسة** أن التكلفة هي أساس للقيمة وأن السعر كان خاص بالتصفية أو الإستبدال أيضاً أساس للقيمة. كذلك المقدره على تحقيق الربحية أساس أيضاً للقيمة أما معايير التقييم تغطي صافي قيمة رأس المال المستثمر من حيث الأصول والخصوم وكذلك تغطي قيمة صافي ما تحقق من أرباح من خلال الإيرادات (التكاليف) والجانب الأخير هو عمليات طرق إعادة التقييم بدراسة التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدلة والقيمة السوقية ، كذلك فيما يختص بالأصول الثابتة والمتداولة وإمكانياتها في تحقيق الأرباح. وأشارت **نتائج الدراسة** الى ضرورة الاستفادة من بيوتات الخبرة المتخصصة في عمليات تقييم الاصول الاستثمارية بجانب عدم التدخل السياسى في التأثير على قراراتها. **ويرى الباحث** ان المنهجية التي ساقتها الدراسة تكاد أن تنحصر في المعالجات المحاسبية وهذا السياق يشكل جزء من الأسس التي يمكن إستخدامها في عمليات تقييم الأصول ولكن ليس في شكلها المحاسبى فقط بل في جوانب الإنتاج وتدفق رؤوس الأموال والمردود الذى يمكن أن تحدثه الأصول الإستثمارية كانت أجنبية أو محلية على المستوى العام وعلى المستوى الخاص بالنسبة للأنشطة الإقتصادية والمالية وعلى حركة الإنتاج بشكل عام، والتدفقات النقدية وأثرها على توسيع وتنويع وتوزيع الإستثمارات

(1) ثروت محمد على، أساليب وطرق إعادة تقييم الإصول المالية وآثارها المالية في ظل سياسة الخصوصية، (القاهرة: كلية الدراسات العليا، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، 1997م).

وما ينتج عنها من آثار على مجمل الأوضاع وعلمًا بأن هناك تشابه بين الإقتصاد المصرى والإقتصاد السودانى من خلال سيطرة القطاع العام ومن ثم فك إرتباطه عن طريق سياسة الإفتتاح وترك الأمر للقطاع الخاص.

2- محمد عثمان عبد السميع أحمد 1998م⁽¹⁾:

ناقش موضوع الدراسة المخاطر التي تعيق أهداف التمويل والإستثمار في المشروعات الإنتاجية، وأظهرت الدراسة أهميتها في تحديد أكثر تلك المعوقات تعطيلًا لنشاط المشروع محل التمويل والإستثمار تتمثل في تقسيم مراحل التمويل في الوقت ذاته **إفترضت** أن اسباب فشل عينة الدراسة يعود الى التمرحل في التمويل لايتفق مع طبيعة النشاط الذى يحتاج في بداياته التأسيسية إلى تدفقات مالية مستمرة حتى يكتمل المشروع ويبدأ الإنتاج، كما أشارت إلى التوقف المتعمد للتمويل، وتحويل أرصدة المشروع إلى آخر، والفساد المالى والإختلاسات وضعف الرقابة المالية والمساءلة الإدارية والقانونية وتنفيذ الأحكام، هذا بجانب مخاطر الحروب وعدم الإستقرار السياسى والإقتصادى والإجتماعى والعلاقات الدولية التبادلية وضعف دراسات الجدوى. وقد إتخذت الدراسة **نموذجين** من الصناعة فالنموذج الأول يختص بمصنع تجفيف الألبان ببابنوسة، فأشارت أن المصنع قد وجد التمويل في بدايات تأسيسه إلا أن التمويل لم يكن كافيًا في موسم تواجد البقارة وصعوبة ترحيل الحليب الخام ويرجع ذلك إلى ضعف دراسات الجدوى بجانب العادات والتقاليد السائدة لدى الرعاة والتي كانت تعيب بيع الألبان في الأسواق. أما الحالة الثانية لمصنع سكر مليط أكدت الدراسة إن المشروع لم يبنى على إعداد وتصميم دراسات جدوى إقتصادية وهندسية وفنية متكاملة، وخرجت **الدراسة بنتائج** أهمها ان الهدف السياسى هو المسيطر على التمويل لا الحاجة الماسة ولا التنمية المتوازنة لأن المنطقة في الأساس تنقصها الكثير من المقومات وأهمها البنى التحتية التي تركز عليها الصناعة والإنتاج والتوزيع والتسويق، فضلا عن إتساع دائرة حرب الجنوب لتعطل كل أشكال الإنفاق التي تمت بشأن هذا المشروع والذي بالفعل وجد التمويل في مرحلته الأولية. يرى **الباحث** ان الدراسة أشارت إلى معطيات أساسية لأى تدفق إستثمارى مستهدف، وهذه الأساسيات تتمثل في دراسات الجدوى الإقتصادية والدراسات المغطية لكافة إهتمامات المشروع، وإشترطت في ذلك وجود بنية تحتية متينة قادرة على إمتصاص المشروعات الإستثمارية وتوسعاتها، وأن كل تمويل لا بد أن يعرّف أولاً ثم يحدد ثم توضح جميع أهدافه

(1) محمد عثمان عبد السميع أحمد، تحليل أخطار التمويل والإستثمار فى مجال الصناعات الغذائية، (الخرطوم: كلية الدراسات العليا، جامعة جوبا، رسالة ماجستير، 1998م).

وتحديد مراحلها وأدواتها والجهات المختصة والمراحل الزمنية وجدولة التمويل ونتائج النهائية وتحديد كل الجهات المستفيدة وشكل الاستفادة، كما أكدت الدراسة أن المخاطر ليست مرتبطة بأسباب موحدة بل أن هناك أسباب رئيسية وأخرى فرعية تجتمع فتسبب تلك المخاطر وهدر للأموال وفقدانها، وهذه الأسباب منها ما هو أخلاقي وسياسي واقتصادي واجتماعي وإداري. ويلاحظ من هذه الدراسة أنها ربطت مخاطر التمويل والإستثمار بدرجة المكتسبات التي يمكن أن تتحقق في ظل هذا التمويل وفي حالة حدوث إخفاق إعتبرت هذا الإخفاق هو نوع من المخاطر، إلا إنه من المعروف إن الدولة قد تلجأ الى الصرف والتمويل بدعوى إحداث مشروعات يكون المستفيد الأول والأخير هو مواطنها، مثلا كالصرف على التعليم والصحة والأمن والتأمين أى - على الخدمات الضرورية لحياة المواطن - ومن جهة أخرى هناك إستثمارات ليس لها مردود باين ومباشر فالدولة تتفق وتصرف على الخدمات وتدعم الأفراد والجماعات وبالتالي تضمن سلامة مواطنيها وخلوهم من الأمراض وبالتالي حفزهم نحو الإنتاج وتمكينهم من القيام بواجباتهم تجاه أنفسهم ودفع ما عليهم من إلتزامات نحو الدولة وهكذا.

3- صالح النعيمة محمد الشريدة 1999م⁽¹⁾:

تناولت الدراسة موضوعها حول مفاهيم الخصخصة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية وأكدت على ضرورة مشاركة الدولة في النشاط الإقتصادي وعدم خروجها النهائي منها وهدفت الى مقارنة بين قطاعي الإتصالات في كل من السودان والأردن، وإفترضت دور المناخ الجاذب للاستثمار والاستقرار الاقتصادي وفاعلية اسواق المال. وأثارت مشكلة ما يترتب من آثار إيجابية للإستثمارات الأجنبية في ظل توفر شروط مناخ إستثمارى جاذب وخرجت بنتائج أن السودان في هذا القطاع مال إلى الإحتكار بتخصيص ذلك القطاع لمدة خمسة عشر عام لسودانل، بينما الأردن فتحت المجال أمام الإستثمارات الأجنبية وتركت الأمر للعرض والطلب مع حفاظ الدولة بنصيبها دون التصرف فيه بعد مشاركتها مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي. ويرى الباحث ان الإطروحة من الدراسات النادرة التي تقارن بين ممارسة دولتين ولكل دولة مقوماتها البشرية والمادية، فالدراسة تناولت قطاع الإتصالات في كلا الدولتين وعقدت مقارنة بين الإجراءات التي إنتهجتها الدولتين وبالتالي كانت نتائج الدراسة واقعية وخاصة أن الدراسة إعتمدت في تحليلها على أدبياتها وواقع كلا الدولتين في التنفيذ، فمثلا عندما إنتهى إحتكار سودانل لقطاع الإتصالات في السودان

(1) صالح النعيمة محمد الشريدة ، سياسة التخصيص في الإقتصاد السوداني مقارنة بسياسة التخصيص في الأردن، (الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة إفريقيا العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، 1999).

شهد هذا القطاع بعد ذلك تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية وحدثت طفرة نوعية وكمية في خدمات الإتصال على مستوى الداخل وربطه بالخارج وكان له مردوده الإقتصادي والإجتماعي والثقافي وخلق أنشطة إقتصادية وفرص عمل بجانب جذب الخبرات الأجنبية، وبالتالي يمكن القول بأن الدراسة تمتعت بدرجة عالية من الواقعية وصحة التنبؤ لإعتمادها على معلومات واقعية مدعمة بإمكانيات التحليل التي أظهرتها الدراسة. ويلاحظ أن التنبؤ الذي أبدته الإطروحة قد كان متفائلاً وواقعياً لأنها تمتعت بطول نظر وقدرة قرائية لسير الأحداث العالمية وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والحاجة الماسة التي أصبحت تشكلها في مجالات الإنتاج والتوزيع والتسويق والإستهلاك من خلال سهولة الحصول على المعلومة من حيث السرعة ومدى توفيرها، بحيث أصبحت المعلومة تحل موقع المكان لكثير من أسواق السلع والخدمات.

4- نجلاء فتح الرحمن احمد 2000م⁽¹⁾:

يتمثل موضوع الدراسة في تحديد أثر الدفع المالي على قيمة الشركة الإستثمارية ومتوسط تكلفة الأموال الكلية من ميزانية وأصول وحقوق ورأس مال. وهدفت الدراسة الى توضيح علاقات تكاليف التشغيل وأثرها على الاصول الاستثمارية والمردود من التشغيل. ومشكلة الدراسة تمثلت في لماذا هناك ضرورة للدفع المالي في التأثير على على قيمة الأصول وإفترضت الدراسة أن هنالك علاقة مباشرة بين درجة الدفع المالي وقيمة الشركة الإستثمارية عند تجاهل الأثر الضريبي ومع تأكيد إن الدفع المالي يؤثر تأثيراً ملحوظاً في قيمة الشركة الإستثمارية وذلك لأن إستخدام الهيكل المالي للشركة يؤدي إلى إنخفاض تكلفة الأموال الكلية مما يؤدي إلى زيادة القيمة الإستثمارية للشركة. ويرى الباحث ان الدراسة إستفادت الدراسة من أسلوب التناول لموضوع الدفع المالي وإرتباط الأصول الإستثمارية بحجمه، وشكل الأستفادة يظهر في زاوية التوسعات الإستثمارية التي تحدث من أسلوب الدفع المالي في زيادة الأصول الإنتاجية والتي بدورها تؤدي إلى توسيع الوعاء الإنتاجي وما لذلك من آثار إقتصادية وإجتماعية وإمتصاص للقوى العاطلة والتدريب وتوسع الأسواق وزيادة القوى الإستهلاكية المعنية. ويلاحظ أن الدراسة في تركيزها لعامل الدفع تجاهلت طبيعة الأنشطة الإنتاجية السائدة في السودان والظروف التي تعمل في ظلها هذه الأنشطة وحاولت أن تطبق أفكار لها واقعها الخاص بها والذي شكل نجاحها في موطنها الأصلي وبالتالي أن تطبيق الأفكار في واقع لا يماثل شروط نجاحها يعتبر عبئاً يضاف إلى الإعباء التي يعانها الإقتصاد الخاص بها.

(1) نجلاء فتح الرحمن احمد ، إستخدام الدفع المالي وأثره على القيمة الإستثمارية في الشركات والمؤسسات العامة السودانية، (الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م).

5. محمد سليمان احمد الكرسي 2000م⁽¹⁾:

تناولت الدراسة موضوعها في مقومات واشكاليات الاستثمار في الخرطوم بهدف تفسير المميزات الاستثمارية ومحفزات الاستثمار وكيفية معالجة المعوقات الادارية والقانونية. وتبنت الدراسة مشكلة المقومات الجاذبة للاستثمارات في الخرطوم، وإفترضت الدراسة أن هنالك الكثير من المشاكل والمعوقات الإدارية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والقانونية التي تواجه الإستثمارات بشكل عام في السودان وبشكل خاص في ولاية الخرطوم. وتظهر هذه المعوقات عند التطبيق، فالوائح التفسيرية لا تعمل على إزالة الفوارق بين المستثمرين، وهناك تداخل في الإختصاصات وتخصيص المسؤوليات لكافة الجهات الإستثمارية ذات التخصص، كما يوجد تقصير في الظل الإداري الذي لا يعمل على تبسيط الإجراءات الخاصة بالإستثمار بل يعقدها، بجانب تضارب تفسير النص القانوني وكثرة الجهات التي يتعامل معها المستثمر وضعف الرقابة الحكومية على تلك المشروعات التي تم التصديق لها للعمل حيث أكد المسح الصناعي لعام 2005 والذي قامت به وزارة الصناعة اللوائية أن كثير من المشروعات التي إعتمدت كمشروعات إستثمارية وأعطيت كافة المميزات من أرض وتسهيلات إدارية وجمركية لم تقم على أرض الواقع، وكانت نتائج الدراسة أنه هناك تزعزع في الثقة بين الدولة والجهات المستثمرة، كما يوجد ضعف محلي في ثقافة الإستثمار حيث واجهت الإستثمارات الأجنبية والمحلية الكثير من العقبات والإعتراضات الجماهيرية لها إما لتوغل المستثمرين على أراضيهم أو أن قيام المشروع سيتسبب في إعاقة الإنتاج الزراعي أو الحيواني أو يحدث كارثة بيئية يتضرر منها السكان، ومرد ذلك يرجع إلى ضعف التخطيط وغياب الخارطة الإستثمارية ويضاف إلى ذلك تدهور أداء البنيات التحتية وارتفاع أسعار السلع والخدمات وضعف القطاع الإنتاجي السلعي. ويرى الباحث ان الدراسة أشارت إلى المعوقات الإستثمارية وبشيء من التركيز على الإجراءات الإدارية والتضارب في الإختصاصات وأشارت إلى بعض المعوقات ولكن دون أن تناقشها مثل حالات تملك الأرض دون الرجوع إلى سجلات الأراضي والتداخل في الإختصاص بين وزارة المالية ورئاسة مجلس الوزراء من جهة ووزارة الإستثمار من جهة أخرى وعدم التنسيق مع الوزارات الأخرى ذات الإختصاص كما تجاهلت الدراسة غياب الخط الإستثمارية التي يشترط وجودها وتوزيعها على كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية وبشكل عادل مع توفير المقومات الكفيلة لإنجاح الإستثمارات وتحقيق العدالة في توزيعها لكافة

(1) محمد سليمان احمد الكرسي ، واقع ومشاكل ومعوقات الإستثمار المباشر بالسودان، (الخرطوم: كلية الدراسات العليا - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م).

الولايات ووفقا لمعطياتها البشرية والطبيعية وأولياتها الحيوية، كما خرجت الدراسة بتوصيات عامة إستقتها من واقع ولاية الخرطوم متناسية الإشارة لأوضاع الولايات الأخرى وأجراء المسوحات اللازمة والتي تشير إلى الحاجة الإستثمارية وخلو المنطقة محل الإستثمار من النزاعات والصراعات دون أن تضع الشروط اللازم توافرها والتي يجب على الدولة توفيرها في تلك الولايات حتى تتحقق النتائج المرجوة.

6- محمد عبدالقادر محمد 2000م⁽¹⁾:

يشير موضوع الدراسة إلى أن شرط التطور الإقتصادي يتطلب تأسيس شركات المساهمة المالية الكبيرة وأهمية الدراسة تظهر في عدم تأييدها لانشطة شركات الأفراد ومناداتها بضرورة الإندماج في الأسواق العالمية الإنتاجية وهدفت الى كشف إمكانية الإستثمارات الضخمة في توفير التدفقات المالية والتسويقية، وكانت مشكلتها في ذلك الأدوار التي يمكن أن تلعبها الإستثمارات الضخمة، وإفترضت أهمية وجود شركات على مستوى عالمي تمتلك رأس مال ضخم لكي تنافس به في الأسواق المالية فضلا عن ذلك توفير كل المقومات من بنى تحتية ومناخ إستثماري وإمميزات وتسهيلات لدخول القطاع الخاص كقائد للنمو والتنمية الإقتصادية توصلت الدراسة إلى نتائج من واقع نقاشاتها إلى المعضلات والمعوقات التي تشكل حجر عثرة في تطور سوق الأوراق المالية في الإقتصاد السوداني وهذه الإشكاليات تتمثل في ترهل النشاط الإنتاجي والتسويقي وضعف البنى التحتية للإنتاج وعدم وجود تجارب أسواق مالية سابقة بجانب ضعف الوعي الإستثماري لرجال الأعمال بجانب أسباب سياسية وإقتصادية وإجتماعية. ويرى الباحث أنالدراسة أشارت إلى الأسس التي تعمل في ظلها أسواق الأوراق المالية وعلاقة هذه الأسس بواقع الإقتصاد المعنى وقد ساقته كل العوامل والمقومات التي تعمل في ظلها هذه الأسواق. وأعتبرت السودان لا زال في بداية طريقه نحو تأسيس أسواق أوراق مالية، إلا أنها في الوقت ذاته ربطت التطور الإقتصادي بضرورة وجود أسواق أوراق مالية متناسية بذلك الأدوار الأخرى التي تلعبها جميع العوامل والمقومات اللازمة.

7- محمد عبدالقادر محمد خير 2000م⁽²⁾:

تناولت الإطروحة موضوعها حول الأسس التي تقوم عليها سياسة التخصيص والإجراءات العلمية والعملية التي في ظلها تتم بها عمليات التطبيق مع عرض تجارب ناجحة من الدول النامية. وتظهر أهمية

(1) محمد عبدالقادر محمد، معوقات الإستثمارية في سوق الأوراق المالية، (الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م).

(2) محمد عبدالقادر محمد خير، سياسات التصرف في القطاع العام وأثرها على الإقتصاد السوداني، (الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2000م).

الدراسة في كونها قامت الدراسة بتناول نشأة وتطور وأداء كل من القطاع العام والخاص والمشارك في السودان في فترة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وتوجيهه عن طريق مؤسسات وهيئات وشركات القطاع العام، وهدفت الدراسة الى معرفة الأداء قبل وبعد الخصخصة وعقد مقارنة، وطرحت مشكلة معوقات الاداء في حالتها التدخل والتحرير الإقتصادي وناقشت إشكالياتها عبر فروض تمثلت في أن أساليب التطبيق التي تمت في السودان كانت غير عادلة وغير علمية ومدروسة، وتوصلت الى نتائج أهمها ترجع إلى ضعف الكوادر التي قامت بعمليات التصنيف والتخصيص فضلاً عن غياب الدولة كمنافس للقطاع الخاص وتتأبأ بفشل سياسة الخصخصة في تحريك الجمود الإقتصادي وجذب الإستثمار وإمتصاص البطالة. ويرى الباحث أن الدراسة أعطت مساحة واسعة للأساليب والمنهج الذي تعتمد عليه سياسات الخصخصة من واقع تعريفها لتلك الأساليب والأسس، وإعتبرت أن هذه السياسة ذات جزور تاريخية مرتبطة بقرون مضت وأن نجاحها حتمى في ظل ظروفها التي طبقت فيها، لأن تلك الظروف نتاج تجارب وممارسات كانت فيها الخطأ والصواب، ثم التقييم ونقادی الأخطاء ولذلك لم تجد صعوبات وإخفاقات كما حدث لها في الإقتصاد السوداني، وهناك ملاحظة لا بد من ذكرها وهي أن الفترة التي تناولتها لم تكن كافية للحكم النهائي على نجاح أو فشل سياسات الخصخصة، ولكن قد تكون هناك مؤشرات لذلك إذا لم تتدارك الدولة أخطاء التطبيق وتعمل على إصحيح تلك الأخطاء، ومن جهة أخرى يلاحظ أن تلك الفترة لم تشهد تدفق إستثمارات أجنبية ضخمة إلا في قطاع الإتصالات والتتقيب عن النفط، والدراسة لم تهتم بذلك إلا أنها في النهاية تشكل مجهود جبار بذل للوصول إلى نتائج أستمدت من واقع التطبيق ويظهر في كمية ونوعية المعلومات التي إعتمدت عليها الدراسة والتي تعتبر بكل المقاييس من الدراسات المرجعية لطلاب الدراسات العليا من حيث التناول والتحليل والخروج بالنتائج والتوصيات.

8- مبارك الحاج فرح عوض الله 2000م⁽¹⁾:

تناولت الدراسة موضوعها السياسات الإستثمارية وأثرها في التوسع الرأسى والأفقى في الزراعة المروية وأهمية الدراسة تكمن في تخصصها في مجال الزراعة المروية بإعتبارها قطاع هام يساهم بنسبة معتبرة في إجمالى الناتج القومى ووعاء لإمتصاص القوى العاملة، وتهدف الدراسة الى إبراز الجوانب السالبة التي صاحبت تطبيق سياسات الإستثمار وانعكاسها سلباً على الأداء العام لمشروعات الزراعة المروية، وكانت

(1) مبارك الحاج فرح عوض الله، السياسات الإستثمارية وأثرها على قطاع الزراعة المروية فى السودان، (الخرطوم: كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2000م).

مشكلة الدراسة قد تناولت لماذا فشلت السياسات الإستثمارية بتنمية القطاع الزراعى المروى رأسيا وأفقيا. وإفترضت في ذلك ضعف قوانين الإستثمار وضعف الكادر المشرع لها وغياب مشاركة جهات الإختصاص بجانب إزدواجية معايير التعامل لتداخل الإختصاصات. وقد إعتمدت الدراسة على إحصائيات الأداء فوجدت تذبذب الإنتاجية وتناقصها بمعدلات مرتفعة من عام لآخر كما وجدت علاقات الإنتاج غير متكافئة بين المزارع والشركة التي تقوم بالعمليات الزراعية والحكومة فبالإضافة الى ذلك وجدت الدراسة الإرهاق المالى الذى يقع على عاتق المزارع من ضرائب ورسوم وزكاة وتعدد جهات التحصيل بدء بالمنطقة والمحلية والولاية والحكومة المركزية. وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها أن محفزات الإستثمار النظرية المنصوص عليها في القوانين لا تتفق مع سياسات التطبيق وأن الدولة غير قادرة على ضبط الإنفلات وتقييم ما أصدرته من قوانين وفي ظل إستمرار تلك الأوضاع فإن الكثير من المنتجين سيخرجون من العمليات الإنتاجية نهائيا. ويرى الباحث ان الخصخصة لا تمثل إضافة حقيقية للأصول الإنتاجية ما لم تكون هنالك منافسة للقطاع الخاص فعمليات التخلص لا تعنى الزيادة بقدر ما تعنى تحويل الملكية والزيادة تكمن في التوسع الرأسى والأفقى في الأصول الإنتاجية والذى ينعكس في إرتفاع معدلات الإنتاج مع تنوع وتعدد المنتجات وهذا يساهم في إمتصاص الأيدى العاملة وتوسيع الأسواق وخلق وفورات إقتصادية وإنعاش حركة رؤوس الأموال وأسواق المال.

تناولت الدراسة موضوع الخصخصة وما تفرزه تطبيقاتها من توسعات عينية ومالية في الأصول الإستثمارية والإنتاجية وتكمن أهمية الدراسة في انها تناولت الخصخصة بإسلوب مقارنى مع سياسة التدخل وما أفرزته كل سياسة في زيادة الأصول الإنتاجية، وتهدف الدراسة إلى كشف مواطن الخلل والضعف في إعلان سياسات التحصيل وطرق وآليات التخصيص والتطبيق، وقد تبنت الدراسة مشكلة لماذا لم تضاف سياسة الخصخصة أصولا إضافية إلى تلك الأصول العاملة أو المتوقفة عن العمل. إفترضت في ذلك أن سياسة الخصخصة لا تعنى زيادة في الأصول بل هي عبارة عن تحويل ملكية الأصول من جهة لأخرى، بجانب أن سياسة الخصخصة قد شابها ضعفا في تقييم الأصول وغياب بيوت الخبرة وعدم دخول الإستثمار الإجنبى. ومن خلال أدبيات الخصخصة أنها توافق إقتصاديات كانت في الأصل مبنية على الإقتصاد الحر، وإن آليات التطبيق لا يمكن نقلها كما هي وتطبيقها في إقتصاديات متخلفة وكانت تحت سيطرة القطاع العام، وخرجت الدراسة بنتيجة أن سياسات الخصخصة التي إنتهجتها الدولة كانت تنقصها التجربة والتنبؤات المستقبلية بحيث أنها لم تشكل إضافة حقيقية للأصول وفي قيمتها الإنتاجية وتنوعها وتعددتها في النشاط الإنتاجى. ويرى الباحث يتفق الباحث مع الدراسة في تناولها ومعالجتها لموضوعها وخاصة فيما يتعلق بدخول الدولة كمنافس لأن ذلك يعمل على كبح جموح السوق والحفاظ على إستقرار الأسعار وتحسين الجودة وخلق منافسة في أسواق المنتجات، إضافة إلى ذلك العمل على حماية المنافسة وعدم الإنفراد بإحتكار السلع والخدمات وتخفيف عبء ضغط الأسعار على المستهلك.

(1) حسن محمد العبيد الباقر، سياسة الخصخصة وأثرها فى زيادة نمو الأصول الإستثمارية - التجربة السودانية دراسة حالة، (الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2002م).

10- صديق عبد المتعال يوسف الضوء 2002م⁽¹⁾:

يتمثل موضوع الدراسة في الأسس العلمية والعملية لجذب الإستثمارات ورؤوس الأموال في مجال الصناعات التي تعتمد في معظمها على المواد الخام الأولية والمتوفرة بالداخل، وأهمية الدراسة أظهرها الباحث في تناوله لقطاع الصناعة السوداني وكيفية تنميته عن طريق إنسياب وتدفق الإستثمارات نحوه، وهدف الدراسة هو تأكيد أن السودان يمكن ان يكون بلدا صناعيا إذا تم إستغلال ما هو متاح من موارد طبيعية وبشرية وتوفير متاح جاذب للإستثمار. وتبنت الدراسة مشكلة لماذا لا تعمل الدولة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية لتوسيع الوعاء الإنتاجي الصناعي وبالتالي توسيع دائرة الأصول الانتاجية بشقيها السلعي والخدمي. وإفترضت الدراسة في ذلك أن ترفع الدولة كل القيود ومعوقات الإنتاج من قيود إدارية وجمركية وقانونية وأن تعمل على تأهيل وتدريب الكوادر الفنية والإدارية والتقنية من خلال الإهتمام بالتعليم الفني والتقني والهندسي، فضلا عن ذلك دخول الدولة كمنافس للقطاع الخاص. في هذا السياق وجدت الدراسة أن هناك الكثير من التصاريح والتصديقات قد صدقت لإنشاء الكثير من المصانع والمشروعات الإنتاجية الأخرى، إلا أن الواقع يشير إلى عدم إنشاء وتأسيس تلك المصانع والتي تم إنشاؤها إما توقفت عن العمل كليا أو جزئيا أو خرجت عن الإنتاج نهائيا، وقد إكتشفت الدراسة الأسباب الكامنة وراء ذلك حيث تكاد تتشابه الأسباب والتي تتمثل في الأعباء المالية الباهظة وإرتفاع أسعار الصرف ومنافسة السلع الواردة للمنتج المحلي، ضعف التمويل، غياب الكادر المنظم للإدارة والعمليات الإنتاجية. ونتائج الدراسة تمثلت في ضرورة إستخدام الأساليب العلمية والعملية في العمليات الإنتاجية والإدارية والمالية التسويق فضلا عن تخفيف الأعباء المالية عن كاهل المنتج والسلع الإنتاجية وتوفير التمويل اللازم والإستعانة بالخبرة الأجنبية. ويرى الباحث أن الدراسة قد كشفت التعارض والتناقض بين شروط تحفيز الإستثمار

(1) صديق عبد المتعال يوسف الضوء، مشاكل ومعوقات الإستثمار في الأصول الإنتاجية في القطاع الصناعي السوداني (الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2002م).

وسياسات التطبيق التي أدت إلى ضعف الإنتاج بجانب ذلك الرسوم المفروضة على المنتج المحلي تزيد من تكلفته وبالتالي ترتفع تكلفته ويعجز عن منافسة ال مستورد سعرا وجودة.

11 - هشام محمد مصباح حمد 2004م⁽¹⁾:

تتناول الدراسة موضوع دور المعلومة في سوق الاوراق المالية وأهمية الدراسة تظهر في كونها ناقشت أهمية القوائم والتقارير المالية المنشورة في توفير المعلومات والمؤشرات المالية للمتعاملين في أسواق المال، والهدف من الدراسة التبصير بأهمية المعلومات التي تحتاجها الأسواق المالية والتعرف على القوائم والتقارير المالية المنشورة في توفير هذه المعلومات المالية التي تلائم كيفية التعامل في أسواق المال، ومشكلة الدراسة تدور والدور الذي تؤديه في إتخاذ القرار وترشيد القرارات التمويلية والإستثمارية كما يجب بالتعرف بالظروف المحيطة بالشركات المدرجة بأسواق المال وتأخير ذلك على حجم التمويل والتداول في أسهم الشركات المدرجة بالسوق. وأظهرت النتائج أن القوائم والتقارير المالية المنشورة تمثل مصدراً أساسياً للحصول على المعلومات المالية الملائمة للتعامل بالسوق. ويرى الباحث هذه الدراسة ليؤكد على ضرورة أهمية وجود أسواق مالية لما لها من فعالية في حركة وتنقل رؤوس الأموال وبالتالي تفعيل النشاط الإنتاجي والمالي، فهذه الأسواق تعطي كافة المعلومات والمؤشرات التي يحتاجها المستثمر لإتخاذ قرار الإستثمار، كما تشكل هذه الأسواق الوعاء المالي لتمويل الإستثمارات ويعتبر سوق الخرطوم السوق الوحيدة التي شهدتها السودان والتي أسست وفقاً لتوجهات الدولة نحو سياسة الإفتتاح وبالتالي تعتبر من أهم آليات هذه السياسة في تفعيلها وتنشيطها وأنها أي - الأسواق المالية - كلما إتسعت دائرة أنشطتها كلما إنتعش النشاط الإقتصادي والمالي وراجت حركة الإنتاج وهذا يتطلب شروط نجاح تتمثل في مناخ الإستثمار والخارطة الإستثمارية وهذا ماتسعى إليه الدولة ويظهر ذلك في مجموعة السياسات والإجراءات الإدارية والقانونية والإقتصادية والسياسية التي تنصب في قوانين الإستثمار.

(1) هشام محمد مصباح حمد، تقييم أهمية المعلومات المالية للأسواق المالية ، (الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م).

موضوع الدراسة يتناول الآثار الاجتماعية والسياسية لصندوق النقد الدولي على السودان وأهمية الدراسة تظهر في تناولها لمجمل الآثار التي تنتج من جراء تطبيق سياسات الصندوق في الإقتصاد الوطنى. وتشير مشكلة الدراسة إلى أن سياسة صندوق النقد الدولي لا تؤثر على الحكومات وحسب، بل أن لها المردود المباشر على المواطن وعلى حالته الإقتصادية والإجتماعية، وإفترضت الدراسة أن هذه السياسات تعمل على إلغاء كل الدعومات والمجانية التي تقدمها الحكومات إلى شعوبها من خلال تقديمها للسلع والخدمات، وكانت نتيجة الدراسة أن المواطن قد يرتبط بتلك الدعومات فإن أى تغيير بشأنها فإنه يتأثر بها مباشرة بجانب ذلك أن هذه السياسات تصحبها إجراءات أخرى تتمثل في تخفيض القوى العاملة في القطاع العام بقصد تخفيض الإنفاق، وأيضا التخلص من مرافق القطاع العام وترك أمر إدارة الإقتصاد إلى القطاع الخاص. وشككت الدراسة في سياسات التكيف الهيكلي كما تشير إليها أدبيات الصندوق بأنها ليست فكرة ذات معنى واحد أو ثابت، بل تضمنت مجموعة من الإصلاحات لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية وذلك بتحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج القومي والإحتفاظ على مستوى مناسب من العمالة المهرة وإستقرار الأسعار الداخلية وسعر الصرف ومركز سليم لميزان المدفوعات وكما تهدف إلى توزيع الدخل والتوسع في التعليم. ويرى الباحث أن ناك تشابه بين سياسة صندوق النقد الدولي وسياسة الإنفتاح الإقتصادى ويظهر التشابه في ضرورة إنتهاج سياسة الخصخصة لمرافق القطاع العام وإلغاء دعم السلع والخدمات وتحرير الأسعار وفتح السوق المحلية أمام سلع الوارد ووقف دعم سلع الصادر وتخفيض معدلات القوى العاملة في القطاع العام وتعويم أسعار الصرف للعملة الوطنية مقابل الدولار. ورغم ذلك التشابه إلا أن الصندوق لم يدعم سياسات الإنفتاح في السودان منذ إعلانها وتطبيقها، حيث كان من المتوقع أن يدعم الصندوق كل السياسات التي تمثل شروطه الإقتراضية التمويلية الخاصة بتأهيل وتأسيس البنيات التحتية وتأهيل المرافق المعدة للتخصيص، وبل أنه في وقت سابق أشار إلى أن السودان قطر غير متعاون ورفض إقراضه. إلا أن السودان قد إنتهج التحرير الإقتصادى معتمدا على إمكاناته المحلية وفي ظل حرب كان يخوضها ومع كل ذلك تمكن من تحقيق السلام وسياسة الإنفتاح التي ظهرت نتائجها في توسع مديات الإنتاج وإتساع الأسواق وتدفق رؤوس الأموال.

(1) فاروق محمد احمد إبراهيم ، الآثار الإجتماعية و السياسية لصندوق النقد الدولي على السودان الفترة 1990-2005م، (الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م).

موضوع الدراسة يتناول سوق الأوراق المالية وجذب الإستثمار مع أخذ دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية. وأهمية الدراسة تتمحور في وضعها أدبيات عامة يعمل في ظلها الإستثمار أينما كان ومتى ما وجد وتهدف الدراسة إلى وضع أسس تماثل المستوى العالمي المعمول به في كل الدول. ومشكلة الدراسة تتمثل في تلك الأسس التوفيقية من حيث الآليات والأدوات التي تتواءم مع الإقتصاد السوداني والدول التي لديها رغبة جازمة في الإستثمار تحقق أهدافها التي تخصها وفي الوقت ذاته تضمن تدفق وتطور الإستثمارات ودخولها بشكل مستمر، وإفترضت الدراسة المناخ الإستثماري الجاذب توفر الثقة بين الدولة والإستثمارات الأجنبية، ومن ثم تطرقت الدراسة إلى البنية التي تشكل سوق الخرطوم للأوراق المالية من حيث رأس المال والإدارة والأنشطة التي يعمل فيها المتداولون والأسعار وتذبذباتها وأثر ذلك على أسعار الأسهم. وخرجت الدراسة بنتائج أهمها أن هذه السوق لا زالت وليدة لكونها أول تجربة حقيقية بمفهومها العلمي والعملى، كما أن التجربة لم تستقى خبرتها من تجربة سابقة لها. ولذلك صاحبت التجربة الكثير من الأخطاء فمنها ما يختص بنوعية الكادر العامل فيها والذي يتسم بضعف الخبرة وعدم إلمامه بأسس التداول وكيفية التداول، وبجانب الكثير من العوامل أهمها ضعف الوعي العام بالتداول من قبل الجمهور العام ورجال الأعمال وأصحاب الأسهم وغياب الإستثمارات الأجنبية، فضلا عن التجربة في حد ذاتها تعتبر وليدة في إقتصاد ظل يسيطر عليه القطاع العام لفترة تجاوزت أربعة عقود ونيف ثم إنتقل إلى إقتصاد حر، إضافة الى ذلك ضعف حركة الإنتاج وتقديم الخدمات وبالتالي ضعف دوران رؤوس الأموال. ويرى الباحث أن الدراسة أشارت إلى أهمية المناخ الإستثماري المحفز والمشجع ففي ظل هذا تتطور الأسواق المالية وتنوع وتتخصص في الأنشطة الإنتاجية والخدمية وعن طريقها يتم التداول ومن ثم تنشط الساحة الإنتاجية والتسويقية والمالية ويصبح النشاط الإستثماري جاذبا لرؤوس الأموال الأجنبية والمحلية ويصبح سوق الأوراق المالية سوقا إقليمية وبل مع إمكانية العالمية بوجود مقومات ذلك. ويلاحظ أن الدراسة لم تشير إلى هل تلك المقاييس التي عملت في ظلها سوق الخرطوم للأوراق المالية مطابقة لتلك المواصفات العالمية التي تضمن الحد الأدنى لنجاحها في جذب المتداولين والمستثمرين، كما أن الدراسة لم تتناول الأصول والسندات

(1) يسن يوسف مولود، سوق الاوراق المالية الآلية لجذب الإستثمار الأجنبي دراسة مسحية لسوق الخرطوم للأوراق المالية، (الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة جوبا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005م).

الحكومية وتلك التي تخص مؤسساتها وشركات القطاع الخاص والمشارك الموجودة في السوق للتداول حتى يتم الحكم النهائي لحجم حركة التداول وقياس ذلك على مجمل النشاط الإستثماري.

14- عمر كباشي إبراهيم 2005م⁽¹⁾:

تناولت موضوع الدراسة دالة الإستثمار في السودان للفترة (1961-2005م) وتكمن أهمية الدراسة في كونها تستخدم الإسلوب الرياضى الإحصائى وأدوات الإقتصاد القياسى في معرفة أثر العوامل المؤثرة علي دالة الإستثمار وتهدف الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين متغيرات الدراسة والنموذج القياسى لدالة الإستثمار، وتظهر مشكلة الدراسة في ماهية العوامل التي تشكل أثرا في الإستثمار وتعمل على جذبها، وإفترضت الدراسة أن الإستثمار المحرك الرئيسي للنشاط الإقتصادي لإرتباطه المباشر بعملية التكوين الرأسمالي الذي يعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي وإمتصاص القوى العاملة وتحقيق التنمية الإقتصادية. وكما عملت الدراسة على توضيح العوامل المؤثرة في دراسة الإستثمار وصياغة نموذج رئيسي مباشر لها. وجاءت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين الإستثمار والعوامل المؤثرة فيه متمثلة في الناتج المحلي الإجمالي والواردات وسعر الصرف والإنفاق الحكومي. ويرى الباحث أن الدراسة أخذت بعض المتغيرات واعتبرتها عناصر مستقلة وتابعة في آن واحد، حيث إعتبرت الناتج القومي الإجمالي والإيرادات كمحددات مستقلة في علاقتها الإستثمارية وفي الوقت ذاته تمثل نتائج إستثمارية من جراء النشاط الإستثماري. ففي مثل هذه الحالة كان يفترض على الدراسة التطرق إلى القطاعات التي يعمل فيها الإستثمار كالقطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المشترك بحيث يتم تناول الأداء لكل قطاع وبالتالي التعرف على معوقاته ووضع الحلول، ومن جهة لم تعقد الدراسة مقارنة بين الفترتين حيث هناك فترة كانت الدولة تتدخل في توجيه النشاط الإقتصادي وهناك فترة تركت فيها الدولة أمر توجيه إدارة النشاط الإقتصادي للقطاع الخاص، علما أن الدراسة قد غطت أكثر من أربعة عقود وكانت فترة التدخل الحكومي غالبية في هذه الحقبة الزمنية.

(1) عمر كباشي إبراهيم، تقرير دالة الإستثمار في السودان للفترة من 1961-2005م، (الخرطوم، كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005م).

أشار موضوع الدراسة إلى الصناعة في السودان بأنها من أهم وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهمية الدراسة تظهر في تخصصها في تناول منتج صناعي محدد وهو صناعة الجلود. وتهدف الدراسة إلى توجيه الأنظار نحو الصناعات الجلدية بعد وضع أسس ومقومات نجاحها وكيفية معالجة مشاكلها وتبينت الدراسة مشكلة لماذا لا يتم الإستثمار في قطاع الجلود لتوفر بالموارد الطبيعية والبشرية وإفترضت الدراسة أن الصناعات الجلدية وترتكز على ما يتمتع به السودان من ثروة حيوانية ضخمة ومتنوعة تعطيه الريادة في الصناعات التي تعتمد على تلك الثرة وبالأخص الصناعات الجلدية. وقد أشارت الدراسة الى تلك الحرفة التي تكاد سائدة في معظم أنحاء السودان وبالتالي فإن مقومات نجاحها ومنافستها للصناعات المماثلة لها واردة ويمكن ان تتفوق عليها إذا وجدت المقومات اللازمة والمتمثلة في خفض الرسوم والضرائب عليها والتدريب وإستخدام التكنولوجيا الحديثة في جميع مراحل الإنتاج بدءا من الدباغة مروراً بالتصميم والاشكال انتهاءا بالمظهر النهائي للمنتج، بجانب حفر وتشجيع الإستثمارات في تلك الصناعات وإيجاد الأسواق لها وجعل تكاليف الإنتاج مقبولة حتى تنافس في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، وتقديم كل التسهيلات اللازمة لتطورها. وخرجت الدراسة بنتائج تتمثل في أن الصناعة في السودان تواجه بعدة مخاطر في ظل العولمة والإفتتاح الإقتصادي منها تدني الإنتاجية والجودة والتكلفة العالية مما يجعلها غير قادرة على منافسة غيرها من الصناعة محلياً وخارجياً. ويرى الباحث أن الدراسة إهتمت بصناعة الجلود ليشير إلى أن القطاع الصناعي في السودان يحتاج إلى إعادة هيكلة حتى يصبح جذاباً للإستثمار فيه حيث تتوفر في هذا القطاع كل المعطيات الطبيعية والبشرية والمواد الخام الأولية ونصف المصنعة منها ما هو مرتبط بالزراعة والغذاء ومنها ما هو مرتبط بالتعدين والتنقيب وغير مستغل أو مستغل بشكل ضعيف أو سيئ الإستغلال. وبما موضوع دراسة الباحث مرتبط بالأصول الإستثمارية والمالية الأجنبية فهي الأجدر بأن يترك لها الدخول في هذا المجال الإستثماري وخاصة أنها تتمتع بإمكانيات مالية وتكنولوجية وفنية وإدارية واسعة تمكنها من النجاح ودفع عجلة هذه الصناعة وتنميتها وخاصة أن الصناعات التي تعتمد على الجلد الطبيعي مرغوبة ومحبذة من تلك التي تعتمد على الجلود الصناعية وبل أن نجاح ذلك المجال الصناعي سيقود إلى نجاحات أخرى في صناعات مختلفة، مما يعنى في العموم ان القطاع الصناعي

(1) إسماعيل محمد أحمد، تنافسية الصناعة السودانية في ظل العولمة (صناعة الجلود 1994-2007م)، (الخرطوم، كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م).

سيكون أكثر جاذبية للإستثمارات المحلية والأجنبية. وما يجب الإشارة إليه أن نجاح صناعة الجلود قد تساعد في توطين الرعاة وتحفزهم للدخول في مثل هذه الصناعة وهذا سيدفعهم بالإهتمام بكل أشكال تربية الحيوان العلمية وتهجينها بقصد تخصيص أغراضها بحيث تخصص بعض الحيوانات للحوم والإستفادة من جلودها في التصنيع، وأخرى للتربية والولادة لزيادة النسل وأخرى لإنتاج الصوف وهكذا.

16- نزار العجمي رحمه 2007م⁽¹⁾:

تخصصت الرسالة في تناول موضوعها حيث أنها تناولت بالتحديد الإستثمارات الأجنبية وميزان المدفوعات وأثر ذلك على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات. وأهميتها تكمن في إهتمامها بالأداء الإقتصادي والمالي ويهدف توضيح المعدلات المرتفعة التي أفرزتها الإستثمارات الأجنبية في النفط منذ 1997م. وتمثلت مشكلة الدراسة في كيفية الإستفادة من الإستثمارات الأجنبية في توسيع الوعاء الإنتاجي والخدمي والمالي، وإفترضت أن الإستثمار في مجال النفط له مردود إيجابي في التحسن العام في موقف الإقتصاد السوداني، وتبنت كيفية إستغلال مردود تلك الإستثمارات بمعدل إيجابي ومتزايد في الإيرادات وتقليل النفقات بحيث يحدث تغير في ميزان المدفوعات وذلك بتغير نوعي في الصادرات وتركيبها وتغير كمي بارتفاع عائدات الإستثمارات، وقد أحدث النفط تأثيراً مباشراً على التنمية في مناطق النفط بتوفر المواد النفطية أو الهجرة المعاكسة لها وزيادة إنتاج الكهرباء وزيادة الإستثمار فيها. توصلت الدراسة إلى نتائج تمثلت في ضرورة العمل على تهيئة مناخ الإستثمار فيما يتعلق بالقوانين والوائح العمل على تنويع وتوسيع محفظة الإستثمارات الأجنبية في السودان. وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في تطوير وإقامة المشاريع التنموية ويرى الباحث أن الدراسة إرتكزت على دور النفط في زيادة إيرادات الدولة كأنه المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه الإقتصاد السوداني وخاصة أن الدراسة تناست دور القطاعات الإنتاجية الأخرى التي لها دورها في ميزان المدفوعات وبالرجوع إلى حصة السودان من إيرادات النفط فإنها لا تتجاوز 5% وفقاً للإتفاق المبرم بين الحكومة السودانية (وشركائها الصين 40%، ماليزيا 30%، الهند 25%) ومن هذا التوزيع يمكن التأكيد بأن النفط يساهم بقدر في إيرادات الدولة ولكن ليس بالقدر الذي يتصدر قائمة المنتجات السودانية. ومن جهة أخرى لم تتطرق الدراسة إلى تلك المعوقات التي تعترض عمليات التصنيع في السودان بشكل عام والنفط بشكل خاص ولماذا تركزت الإستثمارات في هذا القطاع بالرغم من أن المناخ

(1) نزار العجمي رحمه، دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتعلقة بالنفط السوداني في توفير موارد مالية بالنقد الأجنبي (1996-2008م)، (الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م).

الإستثمارى يعطى نفس الإمتيازات والتسهيلات لأى مستثمر كان محلى أو أجنبى. ومن جهة أخرى إعتمدت الدراسة على معلومات تقديرية لا تشير إلى حقيقة الواقع ويرجع ذلك لإعتمادها على كثير من المصادر التكهنية لا على المصدر الحقيقى.

17- محمد الفاتح عبد الكريم احمد صديق 2008م⁽¹⁾:

تناولت الدراسة موضوعها فى معوقات الإستثمار فى السودان بالاشارة الى استثمارات الاصول المالية الاجنبية فى قطاع التعدين، ولاية جنوب النيل الازرق دراسة حالة، وتمثلت اهمية الدراسة فى تحديد وتعريف وتفسير أهم المعوقات التى تعترض استثمارات الاصول المالية الاجنبية فى مجال التعدين بولاية النيل الازرق . هدفت الدراسة الى لفت الانتباه الى ولاية جنوب النيل الازرق لما تتمتع به من معطيات معدنية غنية غير مستغلة. تساءلت الدراسة فى مشكلتها عن مدى ارتباط المعوقات بالسياسة الاتحادية والولائية ، ووالاستقرار الامنى بالولاية. إفتترضت الدراسة ان هناك تضارب بين سياسة السلطة الاتحادية والولاية بحق الاستثمار ، بجانب استمرار الحرب بالولاية ، كلها عوامل تزيد من نسبة مخاطر الاستثمار والحد من تدفقها بالولاية . استخدمت الدراسة منهج الوصف التحليلى، وخرجت بنتائج اهمها ان تتمتع كل ولاية بقوانينها الخاصة التى تجذب اليها الاستثمارات الوطنية والاجنبية ، وان لا تتضارب فى تطبيقها مع تلك القومية ، وعلى السلطة المركزية عدم تقييد قوانين الاستثمار ، بل ان يترك القانون للواقع الذى يمثله ، فضلا عن ايقاف الحرب وبسط الامن والاستقرار. ويرى الباحث ان الدراسة من الدراسات النادرة التى تفتقر اليها الولاية والولايات النائية الاخرى والتى تتمتع بمعطيات طبيعية ثرة ، وان الاستثمار فى قطاع التعدين ما زال محصورا فى الذهب والكروم ، فلا بد من توسيع نشاطه فى باقى المعادن التى تزخر بها البلاد.

(1) محمد الفاتح عبد الكريم احمد صديق ، معوقات الإستثمار فى السودان بالاشارة الى استثمارات الاصول المالية الاجنبية فى قطاع التعدين، (ولاية جنوب النيل الازرق دراسة حالة، كلية الدراسات العليا - جامعة جوبا (السودان) كلية الاقتصاد وعلوم المجتمع - رسالة دكتوراه غير منشورة - العام 2008م).

18- اخلص سعيد يوسف احمد 2010⁽¹⁾:

يشير عنوان الدراسة الى أثر أسعار الصرف في تقييم أسهم الأصول المالية الاستثمارية في سوق الاوراق المالية - سوق الخرطوم للأوراق المالية دراسة حالة . وتمثلت اهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على الخسائر التي يتلقاها اصحاب الاسهم في سوق الاوراق المالية من جراء عدم استقرار اسعار . وهدفت الدراسة الى تأكيد تدخل البنك المركزي في استقرار اسعار الصرف لاطول فترة ممكنة لتنشيط السوق وحفزها نحو التوسع ، وجاءت مشكلة الدراسة وتساءلت الدراسة عن العلاقة بين اسعار الصرف واسعار الاسهم للأصول المالية في سوق الخرطوم للأوراق المالية. و إفتترضت الدراسة انه علاقة بين اسعار الصرف واسعار الاسهم ، وهذه العلاقة مرتبطة ايجابا او سلبا باسعار الصرف السائدة في السوق، فتدهور سعر الصرف يؤدي الى انفاض قيمة سهم الاصل المالي والعكس هو الصحيح ، استخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي . و اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة ، إنه بفضل عدم استقرار اسعار الصرف انحسرت أنشطة سوق الخرطوم ، بجانب الخروج لبعض الاعمال من هذه السوق ، واتساع النشاط خارج نطاق السوق عبر السماسرة والوسطاء في السوق. ويرى الباحث ان الدراسة اعتبرت اسعار الصرف هي المحدد الرئيسي ، واغفلت جوانب ذات أهمية عن نشاط واداء الاصل المالي ، فقد تكون الاصول المالية الاستثمارية تحكمها ظروف الديون او الرهن ، او قد تكون في شكل آليات معطوية وتحتاج الى اصلاح او احلال، ومع ذلك تمكنت الدراسة من حساب ورصد أنشطة السوق بشكل احترافي يؤكد ما ذهبنا اليه .

(1) اخلص سعيد يوسف احمد ، اثر اسعار الصرف في تقييم اسهم الاصول المالية الاستثمارية في سوق الاوراق المالية،(سوق الخرطوم للأوراق المالية دراسة حالة ، كلية الدراسات العليا ، جامعة الخرطوم ، مدرسة العلوم الإدارية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الخرطوم، 2010م).

19- عبد العزيز احمد الحاج عبدالخالق 2011م⁽¹⁾:

تناولت الدراسة موضوعها فى أثر تقييم أداء الاصول المالية الانتاجية فى التوسع الراسى للانتاج،الصناعات الغذائية بولاية الخرطوم دراسة حالة . وابدت الدراسة اهميتها ، فى كونها ركزت على زيادة الانتاجية من خلال معرفة تحليل الاداء لتغطية الطلب على معروضها من السلع . وهدفت الى ضرورة الاهتمام بتقييم الاداء حتى تتمكن المنشأة الصناعية من التوسع الراسى والافقى لمنتجاتها باسلوب علمى وعملى يضمن استهلاك وتسويق تلك المنتجات وتحقيق الارباح المرجوة ، وتبنت الدراسة مشكلتها فى مدى العلاقة بين تقييم اداء الاصول الانتاجية وزيادة الانتاج ، وبالتالي فى تحقيق أهداف المنشأة الربحية . وإفترضت ان هناك علاقة بين تقييم الاداء وزيادة الانتاجية من خلال معرفة سير الاداء ومشاكله ووضع الحلول والمعالجات وعن معرفة الاحلال الذى يتم فى وقته وما تحتاجه من قوة عاملة مدربة وموارد مالية اضافية وخرجت بنتائج مفادها ان عمليات التقييم للاصول المالية الانتاجية يقى المنشآت شرور التعثر والافلاس والتوقف الكامل او الجزئى عن الانتاج ، كما انه يعمل على معرفة المركز المالى لها ومن ثم وضع الخطط الانتاجية المدروسة بناء على هذا التقييم والتمكن من تغطية السوق بالمنتجات ومنافسة السلع المماثلة . ويرى الباحث ان الدراسة خاطت احد الجوانب المهمة فى زيادة الانتاج كما انها اشارت فى حيثياتها الى العوامل الاخرى ، و تكاد ان تتشابه مع اطروحة الباحث فى عمليات التقييم وخاصة فى الناحية الاقتصادية الا انها اكثر ميلا الى الجانب المحاسبى .

(1) عبد العزيز احمد الحاج عبد الخالق ، أثر تقييم أداء الاصول المالية الانتاجية فى التوسع الراسى للانتاج ، الصناعات الغذائية بولاية الخرطوم دراسة حالة ،(كلية الدراسات العليا ، جامعة الخرطوم ، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الخرطوم ، 2011م).

20- عبد المجيد حسان محمد عطية 2016م⁽¹⁾:

هي عبارة عن دراسة يشير **موضوعها** اثر سياسة التحريرالاقتصادى فى جذب المؤسسات المالية الأجنبية للاستثمار فى المجال الانتاجى (زراعة المحاصيل النقدية القمح والقطن دراسة حالة) **اهمية الدراسة** تسليط الضوء على اهمية المؤسسات المالية فى جذب الاستثمار الاجنبى . **ومشكلة الدراسة** انه برغم كثرة المؤسسات والبنوك الا انه يوجد أقبال من الاستثمارات الاجنبية للاستثمار فى مجال الانتاجى وهدفت **الدراسة** تأكيد فشل سياسات الانفتاح برغم الحوفز الاستثمارية السخية وافترضت **الدراسة** ان سياسة التحرير منهج لا يتواءم مع الاقتصاد السودانى وان تطبيقه يتطلب مراحل مخططة اقلها خمس سنوات. ويرى **الباحث** ان سياسات التحرير فسحت المجال لبعض الاستثمارات المحسوبة وان فى معظمها متركز فى مجال الخدمات وان انتاج القطن والقمح لا يستخدم للاستهلاك المحلى بل يصدر الى دول المنشأة وبالنظر الى التجارة الخارجية يلاحظ ان صادرات القطن تذهب الى الصين ومصر والقمح يذهب الى السعودية وفى ذات الوقت يتم شراء القمح من دول اخرى وتستورد الملابس القطنية من الصين بحجم كبير يفوق اى دولة ، ان سياسة الانفتاح ساهمت فى زيادة رؤوس اموال القلة على حساب المشروعات القومية

22- مودة سليمان ابراهيم عبد الله 2017م⁽²⁾:

ناقشت **الدراسة موضوعها** دور المحافظ الإستثمارية فى زيادة الاصول الإنتاجية فى ظل سياسة الإنفتاح الإقتصادي للفترة من 2006م – الى 2016م (الإنتاج الصناعى دراسة حالة) . **هدفت الدراسة** على توضيح ما تساهم به المحافظ الإستثمارية فى ظل إنفتاح إقتصادي و**بنت مشكلتها** مشاكل إستقرار قوانين الإستثمار والأوضاع الإقتصادية والسياسية من أهم الركائز الأساسية، **إفترضت** ان الاستثمار فى الانتاج الصناعى لا يتم الا فى ظل بنيات تحتية سليمة وتوفر اسواق الخام والاستهلاك ، وان الوضع الاقتصادي الراهن يعتبر طارد نتيجة لمشكلة المزمنة . و **نتائج الدراسة** قد أشارت ان الاستثمار فى مجال الخدمات هو المفضل لدى المستثمرين كما ان ضعف المتابعة والمراقبة لكثير من الصناعات المصدق بها استفادت من الميزات الاستثمارية و دون ان تقوم بإنشاء تلك الصناعات ،ويرى **الباحث** انه على اتفاق تام

(1) عبد المجيد حسان محمد عطية، أثر سياسة التحرير الاقتصادي فى جذب المؤسسات المالية الاجنبية فى المجال الانتاجى (زراعة المحاصيل النقدية القمح و القطن دراسة حالة)، (الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم ، دكتوراه غير منشورة ، 2016م).

(2) مودة سليمان ابراهيم عبد الله، دور المحافظ الإستثمارية فى زيادة الاصول الإنتاجية فى ظل سياسة الإنفتاح الإقتصادي للفترة من 2006م – الى 2016م)، (الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2017م).

مع توصيات الدراسة ويضيف عليها ضرورة اعادة السياسات الاستثمارية وتحديد الانشطة التي يمكن ان يستثمر فيها ، ونوع الانتاج الصناعي التي تحتاجه الدولة ، وان يكون مشروط بتغطية الاستهلاك المحلي و الفائض منه للتصدير، وبالمقابل لا بد ان تكون للدولة دورا فاعلا في توسيع المشاركة بدعم الصناعات التقليدية وتطويرها .

23- اشتياق عبد الله عبد الكريم الدرديري 2017م⁽¹⁾:

موضوع الدراسة هو أثر الإستثمارات الأجنبية في الصناعات النفطية على الناتج القومي الإجمالي والدخل القومي من منظور الاقتصاد الكلي (2000م الى 2015م) . وأظهرت الدراسة أهميتها في توضيح المزايا التي يمكن ان تجنيها الدولة من دخول مستثمرين اجانب ذوى خبرة في مجال النفط . **مشكلة الدراسة** تساءلت الدراسة عن سبب فشل الإستثمارات الأجنبية في نمو معدلات الناتج القومي والدخل القومي وان الدولة ما زالت تمول نفسها بالعجز والإستمرار في الإقتراض. **إفترضت الدراسة** ان حصة السودان من النفط ضعيفة جدا لا تتجاوز 5% وان الدولة لم تلزم تلك الدول المستثمرة ببيع النفط داخل السودان بالاسعار العالمية وبالتالي تحصلت هذه الدول على ارباح غير عادية واكثر اذا قامت بتصدير هذا النفط ، ضعف الخبرة في مجال اتفاقيات النفط وتجاهل الدولة للبيوتات الخبرة العالمية في هذا المجال **لنتائج** الدراسة هي ان السودان لم ستفيد من حصته او الوفورات الاقتصادية للمستثمرين الاجانب لان ليس لديه هامش ارباح فهوامش أرباحه تذهب الى الدول المستثمرة ذات النصيب الأكبر في الإستثمار النفطي ، وانه لا توجد صناعات نفطية تحد من الإستيراد وتمتص البطالة وتخلق صناعات تعتمد على مدخلاتها و منتجاتها . وفي حدوث بعض الطفرات النوعية والكمية في مجال الانتاج السلعي. ويرى الباحث ان مدلول الدراسة يشير إلى ضرورة التأني والترؤى عند التعامل مع شركات الدول المستثمرة وأن التعامل يجب أن يكون مبنى على المنافع المتبادلة وبشكل عادل وآلا يمس سيادة الدولة.

(1) إشتياق عبد الله عبد الكريم الدرديري ، أثر الإستثمارات الأجنبية في الصناعات النفطية على اجمالي الناتج القومي والدخل القومي من منظور الاقتصاد الكلي (2000م الى 2015م) ، (الخرطوم: وزارة النفط والتعدين، مركز التدريب النفطي، ورقة بحثية مقدمة لندوة سياسات الاقتصاد الكلي مواطن الفشل والنجاح، 23/ يونيو/2017م).

24- سيفان حسن عبد العال رضوان 2017م⁽¹⁾:

إستهلت الدراسة موضوعها بدراسة حول مشكلات تصنيع مشتقات البترول وإحجام الإستثمارات عنها، المعالجات والحلول ، وأهمية الدراسة تسليط الضوء على صناعة لا زال السودان يستوردها كاملا من الخارج، هدفت الدراسة الى ضرورة توجيه الاستثمارات الأجنبية للدخول فى هذه الصناعة مشكلة الدراسة تساءلت عن أسباب إحجام الإستثمارات الأجنبية فى مجال تصنيع مشتقات البترول ومخلفاته أم المشكلة فى مخاطر الإستثمار ام لضعف الثقة بين الدولة والمستثمر , إفتترضت الدراسة ان انقسام حصص النفط بين الشركاء لا يشجع على تصنيع منتجاته لاصرار كل شريك على حصته والتصرف فيها وان الجهات الرسمية فى الدولة لا تستقر على سياسات ثابتة فالتغير وعدم الاستقرار فى هذه السياسات ساهم فى هذا الإحجام . وتوصلت الدراسة إلى نتائج ان سياسة السودان الداخلية وحروبه بجانب علاقاته الخارجية كلها اسباب تزيد من مخاطر الإستثمار من رؤية المستثمر . ويرى الباحث ان الدراسة كانت صريحة وواضحة وأظهرت العيوب السياسية والإقتصادية والادارية وكل الأعراض المرضية وبالتالي على الجهات المسؤولة مرجعة تلك الجوانب وتصحيحها .

25- حسون محمد صالح الكنزى 2017م⁽²⁾:

إستهلت الدراسة موضوعها دور الاصول الإستثمارية الأجنبية فى تنويع الإنتاج وإنعكاس ذلك على الميزان التجارى وأهمية الدراسة تظهر فى مناقشتها لضعف إنتاجية الاصول وتمركزها فى أنشطة سوق الأوراق المالية. مشكلة الدراسة تساءلت الدراسة عن ماهية الأصول الاستثمارية المالية العاملة فى السودان ودورها فى عمليات الإنتاج ، وهل هى فعلا اصول إنتاجية برغم تصنيفها كذلك وما هى السياسات الرامية لتصحيح الأخطاء فى مجال الإستثمار وإفتترضت الدراسة ان الاصول الراسمالية العاملة ليست قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتى وتصدير فائضها لا نها اصول تقوم على بنى تحتية ضعيفة واوضاع اقتصادية مترهلة ونشاط اقتصادى يتسببه النشاط الخدمى . ونتائج الدراسة توصلت الدراسة الى ان النشاط الخدمى هو الاكثر مساهمة فى اجمالى الناتج المحلى وان نشاط انتاج السلع يتضاءل لتوقف عمل المصانع و

(1) سيفان حسن عبد العال رضوان، حول مشكلات تصنيع مشتقات البترول وإحجام الإستثمارات عنها، المعالجات والحلول، (الخرطوم: وزارة الصناعة الولائية بالتعاون مع اتحاد الغرف الصناعية، ورقة بحثية مقدمة لمعوقات الانتاج الصناعى فى السودان، مايو / 2017م).

(2) حسون محمد صالح الكنزى، دور الاصول الإستثمارية الأجنبية فى تنويع الإنتاج وإنعكاس ذلك على الميزان التجارى، (الخرطوم: معهد الدراسات والبحوث الانمائية جامعة الخرطوم، ورقة بحثية مقدمة للسمنار الدورى، مارس/ 2017م).

وعدم انتظام الاخرى و ان كل الانتاج لا يغطى الطلب المحلى وهذا ادى الى ارتفاع معدلات الوارد وانخفاض معدلات الصادر من الصناعات. ويرى الباحث ان السودان فقير جدا من حيث وجود اصول استثمارية تعمل فى المجال الإنتاجى السلعى للصناعات الكبرى الذى يغطى الطلب المحلى ، او تمثل احدى مدخلات الإنتاج ، فالتركيز منصب على الأنشطة الخدمية وتجارة العملة والعقارات ، فالإقتصاد المحلى مصاب بسرطان اضعف كل أنشطته وادى الى عجز مزمن فى الميزان التجارى و ميزان المدفوعات والإعتماد على القروض والإستدانة من النظام المصرفى.

الفصل الأول

الإطار النظري لسياسة الإنفتاح الإقتصادي

- المبحث الأول: مفهوم الإنفتاح الإقتصادي.
- المبحث الثاني: مفهوم الإستثمار وملامحه.
- المبحث الثالث: تقييم سياسات الإنفتاح الإقتصادي.

المبحث الأول مفهوم الإنفتاح الإقتصادي

تمهيد:

لم تكن سياسة الإنفتاح الإقتصادي منفصلة عن مبدأ ممارسة الحرية الإقتصادية المستندة على مبدأ دعه يعمل دعه يمر - أي أن المنهج الذي تقوم عليه سياسات الإنفتاح كان نتاج لتراكم الممارسات الإقتصادية الحرة في مجال النشاط الإقتصادي. فالمجتمع الرأسمالي لم يصل مرحلته الراهنة وبإسلوبه الحالي إلا من خلال مجموعة من القواعد والممارسات المرتبطة بالتجارب المتدرجة والمتطورة منذ القرن الثامن عشر حتى يومنا هذا وبالتالي فإن كل سلوك إقتصادي حر يتوافق ويتواءم مع طبيعة المدرسة الرأسمالية من حيث الأسس والمبادئ العامة. ومن واقع ذلك لا بد إذاً من الإشارة إلي المفاهيم والأسس والأدوات التي تركز عليها سياسة الإنفتاح في موطنها الأساسي وما ينبغي أن يتوفر لها في المجتمعات الحديثة العهد بتطبيقها وإنتهاجها كسياسة إقتصادية.

هذا الفصل من خلال المباحث التالية.

1-1 مفهوم الإنفتاح الإقتصادي:

الإنفتاح الإقتصادي يشير إلى أسلوب إقتصادي قد يكون مرتبط بكل الأنشطة الإقتصادية أو في جانب من جوانبها فهو نظام قد تكون الحرية فيه كمبدأ ممارسة شبه مطلقة أو محددة بنوعية ممارسة مقصودة بمعنى أنه من الممكن أن تكون الدولة منفتحة نحو بعض الأنشطة الإقتصادية ومنغلقه على بعض آخر وهذا يؤدي إلي تعريف مفهوم الإنفتاح بأنه عبارة عن سياسة تخطط لها الدولة بقصد الوصول إلي أهداف محددة ليس عن طريق آلياتها الخاصة بل عن طريق آليات القطاع الخاص⁽¹⁾. بمعنى أن سياسة الإنفتاح مرتبطة في المقام الأول بسياسة الدولة العامة ثم بتوجيه النشاط الإقتصادي وأخيراً بالأهداف العامة والخاصة ويلاحظ في هذا المفهوم أن هناك إستبعاد كامل للمنهج الإقتصادي الذي تعمل في ظله الدولة وبالتالي الدولة تعمل على توجيه الإنفتاح نحو نشاط معين كالإستثمار أو التجارة الخارجية أو في الصناعة أو الزراعة وما إلي ذلك. ومن المفاهيم أيضاً أن الإنفتاح الإقتصادي هو آلية تحريرية للإقتصاد. من الإطار الداخلي لنشاط الدولة ككل إلي إقتصاديات أخرى من خلال الإندماج فيها والتأثر منها والتأثير فيها بإعتماد سياسة التحرير الإقتصادي وأن تكون الدولة حارسة للنشاط والقطاع الخاص قائداً له⁽²⁾. هذا التعريف يقترب من مفهوم التحرير الإقتصادي الرأسمالي حيث أعطى مفهوم ممارسة النشاط الإقتصادي بكل حرية ومن

(1) ممدوح يوسف الليثي، سياسة الانفتاح الاقتصادي في الاقتصاد المصري بين النجاح والفشل، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985م)، ص 17.

(2) محمد عبد القادر محمد خير، سياسة التخصيص في السودان، (الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2000م)، ص 23.

دون تدخل وبل إشتراط على عدم تدخل الدولة بل حراستها للنشاط الإقتصادي وترك الأمر برمته للقطاع الخاص. وهذا التعريف يتفق مع موضوع الدراسة في كونه يشير إلى الحرية الإقتصادية وأما وجه الإختلاف أنه يخص المجتمع الرأسمالي الذي هو في الأساس لم يتعرض إلي ما تعرضت إليه دول العالم الثالث والنامي التي تحاول أن تصيغ سياسة رأسمالية حرة ووفقاً لإمكاناتها البشرية والمادية، وتجاهل المفهوم حالات فشل نظام السوق وضرورية تدخل الدولة في إمداد مواطنيها بالسلع والخدمات بكميات كبيرة وأسعار مقبولة بحيث يأخذ هذا التدخل طابعاً شاملاً في إنتاج السلع والخدمات التي تحتاج قبل البدء في إنتاج وحدة من هذه السلع والخدمات⁽¹⁾. إذاً هذا التعريف يشير إلى أهمية رفع كل القيود الإدارية والجمركية التي تعيق النشاط الإقتصادي الخاص عن طريق إنتهاج سياسات التحرير الإقتصادي وعدم تدخل الدولة عن طريق القطاع العام في تلك الأنشطة التي في مقدور القطاع الخاص القيام بها بشكل أفضل من القطاع العام، وأن تدخل الدولة الذي يجب أن يكون هو عن طريق كل من السياسات المالية والنقدية، لإحداث التوازن حتى لا ينهار القطاع الخاص عند حدوث الإختلالات، وهذا السلوك يقصد منه أن تؤدي يهياً المجال للأيدي الخفية لكي تعمل بإعتبار أن العمل الحر ضروري لكونه ليس نظاماً عبودياً أو نظام قنانة أو نظام سخرة، بل أن العمل هو عنصر مركزي بالنسبة للرأسمالية والتي هي عبارة عن إستثمار مستمر مخطط له ومنظم وجرى بدقة تخمين الفائدة والخسارة⁽²⁾ وهناك أيضاً مفهوم يشير إلي أن سياسة الإنفتاح الإقتصادي عبارة عن ثقافة متجددة من أجل المشروعات الخاصة وإسلوب للحد من الإنفاق الحكومي من منهجية مبدأ الإدارة ومبدأ تنظيم الإنتاج والتوزيع والأسعار ومبدأ القرارات السياسية المعززة لسيطرة القطاع الخاص، هذا التعريف إختزل مفهوم التحرير الإقتصادي والحرية الإقتصادية في ثقافة الملكية الفردية وأساليب تطوير تركيبها الرأسمالي، فأعتبر هذه السياسة هي لب الرأسمالية الإقتصادية، أي على الدولة عدم تقييد النشاط الإقتصادي بواسطة الإجراءات القانونية والإدارية والسياسية الإقتصادية المقيدة لتوسيع الأنشطة الإقتصادية وتقييد الإستثمارات المحلية والخارجية، وعدم التدخل في تحديد الأسعار وترك مهمة تحديد أسعار الصرف لقوى العرض والطلب إلي السوق. ومن ما ورد من تلك المفاهيم يمكن الخروج بتعريف شامل يغطي مفهوم الدراسة ومناقشتها بأن الإنفتاح هو عبارة عن سياسة تعتمد في تطبيقاتها على آليات الحرية الإقتصادية والتي تعبر عن النظام الرأسمالي الحر من خلال سياسات عدم التدخل الحكومي في توجيه النشاط الإقتصادي وهذه السياسة وبإستخدامها لآليات التحرير الإقتصادي فإنها قابلة للتخطيط والتوجيه وفقاً للخطة المرتبطة بتوجهات وإستراتيجيات الدولة. هذا التعريف يتسم بأنه يتواءم مع سياسات الدول النامية في المجال الإقتصادي والإداري والمالي إذ انها عانت ظروف استعمارية استغل فيها المستعمر

(1) عبد الله باسودان، اقتصاديات القطاع العام والقطاع الخاص والمفاهيم الاقتصادية لنقل الملكية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، العدد 144 نو فمبر /1991م، ص 53).

(2) ميخائيل نوفال، ترجمة غالي عودة، روح الرأسمالية الديمقراطية، (عمان: دار البشير، 1989م، ص 33-34).

كل امكانياتها البشرية والمادية وربط اقتصادها باقتصاده وجعلها سوقاً لمنتجاته ومصدراً للمادة الخام الاولى او نصف المصنعة هذا السلوك الاستغلالي دفع ببعض من الدول المتخلفة والنامية الى محاولة الانفكاك من التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية للاقتصاد الراسمالي فمنها من انتهج السلوك الماركسي الاشتراكي ومنها من دمج ما بين النظام الاشتراكي والنظام الراسمالي كنموذج مخطط والان يتجه الكل نحو التحرير الاقتصادي في وقت كان القطاع العام هو القطاع الاول والمحتكر للنشاط الاقتصادي، وهنا يحاول التعريف ان يربط كل تلك الظروف مع شروط نجاح سياسة الانفتاح الاقتصادي متجنباً تلك الشروط التي توفرت في المجتمع الراسمالي الذي في الاصل قام عليها وارتكز على تطبيقاتها في تحقيق نموه وازدهاره وتقدمه في شتى المجالات واصبح المهيم على النشاط الاقتصادي العالمي لانه من الصعوبة بمكان من توفر تلك الشروط في دول العالم الثالث وبهذا التعريف يمكن الفصل بين اقتصاد يقوم به افراد واقتصاد تشارك فيه الدولة وآخر تكون فيه الدولة معتمدة على التكنوقراط وذوي الاختصاص وخلق توليفة تربط العلم برأس المال في النشاط الاقتصادي من خلال استثمارات جديدة يستخدم فيها كل اشكال العلم واساليبه التقنية الحديثة والادارية ونظم المعلومات ودراسات الجدوى الاقتصادية والمالية والمعنية باعتبارات النشاط الاقتصادي الجديد بالدولة المعنية يستلزم تحقيق تزايد صافي يجاوز على نحو كبير النشاط المتزايد وان هذا النشاط الجديد في جانب منه يقوم بتوسيع بعض المشروعات القديمة (بعضها الاخر يكون رائداً او متوقفاً) وفي جانب آخر من تكوين مشروعات جديدة التي بدورها تؤدي الي النمو من خلال الإبتكار⁽¹⁾. ومن جهة اخرى يضمن هذا التعريف الحق في الحصول على موارد اقتصادية شخصية كافية وان ليس لأحد الحق في منع اي شخص آخر من ممارسة الحق في حيازة موارد اقتصادية شخصية كلما وجدت الفرصة لممارسة الحق بطريقة لا تضر بالحق المساوي لشخص آخر وفي حده الاقصى. سوف يضمن هذا الحق حرية اقتصادية ايجابية اي ان النظام الاجتماعي والاقتصادي سوف يضمن ان توجد مثل تلك الفروق لكل الأفراد فعلياً وبالتالي الوصول الي نتائج تتواءم تماماً مع الاهداف⁽²⁾. وهذا التعريف يستند على مقومات وركائز لا بد من توافرها في النشاط الاقتصادي من خلال قطبي الدولة ورجال الأعمال المستثمرين أي القطاع الخاص وهذا ما ستبينه الفقرة التالية.

أولاً: الأسس التي تقوم عليها سياسة الانفتاح:

يقصد بها تلك المقومات التي تستند عليها سياسات التحرير الاقتصادي والتي تشمل الحق في الملكية الخاصة وأن الحق في الملكية الخاصة يشمل حقوق أصحاب الممتلكات الخاصة في السيطرة على

(1) ناثان روزنبرج بيردزل، ترجمة صليب بطرس، الغرب واسباب ثرائه، التحول الاقتصادي في العالم الصناعي، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1986م)، ص 340 .

(2) روبرت، ترجمة محمد مصطفى غنيم، مقدمة الي الديمقراطية الاقتصادية، الطبعة الاولى، (القاهرة: مطابع المكتب المصري الحديث، 1992م، ص 91).

مؤسساتهم اوتفويضها نوعاً ما بالشكل الذي يروونه مناسباً وبالتالي وتشير الممارسة الإقتصادية أنه ليس للحرية الإقتصادية نظاماً إستثمارياً حراً فقط بل فالنظام السياسي يلعب أدوار مشروعة في الحياة الإقتصادية ابتداءً من حماية سلامة النقد حتى تنظيم التجارة الدولية والمنافسة الدولية وكذلك نظامها الأخلاقي والثقافي ابتداءً من تشجيع ضبط النفس والعمل الجاد والنظام والتضحية من اجل المستقبل حتى التمسك بالشهامة والرحمة والنزاهة والاهتمام بالصالح العام⁽¹⁾.

ويشير ذلك الي ضرورة أن تعمل المؤسسات لتحقيق الكفاءة حتى لا تدفع بالدولة من ضرورة التدخل بقصد حماية المستهلك وإرهاق المنتج. ومن ما ورد يمكن صياغة الأسس التي يقوم عليها الإفتتاح من خلال ثلاثة بيئات أساسية وهي:

1. بيئة المستثمر.

2. بيئة الدولة وسياساتها.

3. البيئة الإستثمارية.

ويمكن مناقشة هذه البيئات على النحو أدناه:

1/ بيئة المستثمر:

- ويعنى ذلك أن يكون هناك ميل نحو الإدخار في المجتمع جنباً الي جنب مع ميل الي توظيف المدخرات في إستثمارات مختلفة بدلاً من اكتنازها كرمز للثراء او في أوقات الشدة والضعف.
- لا بد من إستحداث وسائل وآليات لتلبية رغبات المدخرين في تحويل مدخراتهم الي إستثمارات. وتأخذ هذه الآليات شكل مؤسسات متنوعة ابتداءً من الشركات التضامنية وصولاً الي الشركات المساهمة العامة والخاصة، وشركات التضامن بالاسهم. الي جانب هذه المؤسسات، المالية تلعب المصارف دوراً بارزاً في عملية تهيئة المدخرات وتحويلها الي استثمارات، ويغلب ان تبدأ هذه المؤسسات فردية ثم عائلية ثم تنتسج قاعدتها لتستوعب جانباً أكبر من القاعدة المجتمعية.
- ظهر رجل الأعمال المنظم والمغاير والساعي الي الثراء والتوسع والسيطرة والذي يمتلك الكثير من الصفات الإيجابية في بعد النظر وحسن الإدارة الي جانب الصفات الإندفاعية نحو السيطرة والتملك والمنافسة والإبداع في التنظيم وفي الانتاج والتسويق.

(1) ميخائيل نوفال، الراسمالية الديمقراطية، مرجع سابق، (ص 48).

■ نشوء الأسواق المالية وأسواق السلع والبورصات التي تسهل عمليات تجميع وتهيئة الموارد المختلفة المالية والأولية والسلعية على أوسع نطاق ويطرحها للمتعاملين في الأسواق بمواصفات قياسية تسهل لهم العمليات التنظيمية وتحدد لهم المراجع الميسورة لتأمين حاجاتهم المختلفة⁽¹⁾. وترتبط هذه الأنشطة بالبيئة الحكومية والبيئة الإستثمارية فلا يمكن ان تتوفر تلك الشروط في ظل وجود الإختلالات والتشوهات في تلك البيئات. فطموح رجال الأعمال والمستثمرين يرتبط بدرجة توفر الموارد المادية والبشرية في الدولة ودور الدولة في إستثمار تلك الموارد من خلال تلك السياسات واللوائح والإجراءات الإقتصادية وتوسيعها والأعمال وتحديد وتعريف اولياتهم الإستثمارية وكيفية تطويرها وتوسيعها ويرتبط ذلك الوعي ايضاً بوعي المجتمع المحيط وإمكانيات تقبله للإستثمار الخاص والإنخراط فيه بدلاً من مقاومته بجانب ذلك أن السياسات التي تنظم العمل بين بالعمالة وأصحاب العمل لابد أن تكون من العدالة بمكان حتى لا تتعرض المشروعات الإستثمارية الي هزات وخسائر من جراء حركة الإضرابات والتوقف عن العمل وحدوث الإضطرابات في العمل مما يؤثر على مجمل العملية الإنتاجية وبالتالي الإنعكاس على نفقات تلك المشروعات لتصبح أعلى مما كانت عليه وفي الوقت ذاته تتناقص الإيرادات وفي النهاية يحدث شلل في عمليات التوسع الإستثماري في النشاط المعني وتحجيم امكانية ابتكار أنشطة اخرى. وهذا يعني ان الوعي لا يكون مقتصرأ على آليات جمع وتركيم الثروة بقدر ما هو يغطي الواقع البيئية العملية والتدريب والتأهيل وادارة المعلومات وتقنياتها وإستخدام احدث انواع التدريب والتأهيل في مجال أنشطة المشروع فضلاً عن امكانيات التسويق المتطورة والمبنية على الدراسات التسويقية وابحاث السوق⁽²⁾. وخلاصة ذلك ان مظاهر الوعي لدى رجال الاعمال ووجود المنظم يعنى في الواقع أنه في المقدر الإستفادة من كل ما هو صادر من الدولة بشأن النشاط الإقتصادي وما هو معطى من الطبيعة وما هو مسخر من المجتمع.

1/ بيئة الدولة:

ويقصد بها تلك السياسات التي ترسمها الدولة ونقرها كنهج لا يمكن الحياد عنه في الممارسة الإقتصادية والمرتبطة بسياسة التحرير والحرية الإقتصادية، وترتبط هذه السياسات بمكونات الهيكل

(1) برهان الدخاني، دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، (بيروت: مجلة المستقبل العربي، العدد 137، يوليو 1995م ص89).

(2) منير الرواسي مختار، ادارة الاعمال ورجال الاعمال وسياسة ادارة المنشأة، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1983م ص 134).

الإقتصادي الذي تعمل فيه وتحدد علاقاتها بالمجتمع المحلي والخارجي وبالتالي موقع إيجاد دورا ركائزها للقطاع الخاص في كل هذه السياسات ويمكن تناول تلك السياسات في الآتي:

- اعلان وتأكيد حرية الدخول والخروج من الإنتاج.
- فك هيمنة القطاع العام وإحتكاره لإنتاج السلع والخدمات التي في مقدور القطاع الخاص من القيام بها.
- تحرير أسعار السلع والخدمات وعدم تقييدها وتحديدتها ليترك أمر ذلك لآليات السوق والعرض والطلب.
- إلغاء تدخل الدولة في توجيه النشاط الإقتصادي بحيث تصبح الدولة حارسة له لا موجهة.
- إلغاء الدعومات على السلع والخدمات التي تشكل سلع وخدمات منافسة بين مؤسسات وشركات وهيئات القطاع الخاص.
- إعادة حقوق الملكية من الدولة عادة الي فرد أو اسرة أو مجتمع، بذلك تؤول السلطات التي كانت ما قبل ذلك في يد الدولة الي القطاع الخاص⁽¹⁾.
- تهيئة بيئة إقتصادية مواتية للملكية الخاصة.
- انشاء سوق أوراق مالية وبيوتات الإستثمار المالي والتمويل المالي.
- تحديد سقف اعلى وأدنى لأسعار الصرف لجذب الإستثمارات.
- فتح الأسواق المحلية إلغاء دعم الصادر بقصد تحقيق المنافسة التي تخلق الجودة وتحافظ على اعتدال الأسعار.

وهذه الأسس تشترط الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي وإحترام حقوق الإنسان والمواثيق الدولية الخاصة بالسياسة الخارجية والعلاقات التبادلية الدولية⁽²⁾. هذه الخطوة في معظمها تشير الى وجود قطاع خاص قوى أو طاغ على الحياة الإقتصادية ويعتبر ذلك مظهر من مظاهر وجود كتلة إقتصادية ذات إمكانيات مالية هائلة وقادرة على الإستثمار وقيادة النشاط الإقتصادي فقط تتطلب جو سياسي موات لها مما يعنى تدرج تركيز أدوات الإنتاج في أيدي القطاع الخاص بإعتبار ان هذا النهج يتحرك بفعل اليد الخفية القوة الدافعة لتحرك كل إنسان بدافع وحافز الربح والإيراد والدخل وتحسين شروط المعيشة في هذه

(1) ألان والتر، التحرير الاقتصادي والتخصية، نظرة عامة، التخصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية ندوة صندوق النقد العربي، (القاهرة: مطابع الاهرام التجارية، 1989م ص40).

(2) حسن العبيد مكي، الحرية الاقتصادية والتبادل الدولي، (الخرطوم: معهد الدراسات والبحوث الانمائية جامعة الخرطوم، ورقة عمل مقدمة سمنار، 2002م، ص 4).

الحياة من خلال سوق حرة ومنافسة حرة يفترض انها كاملة ما بين مؤسسات كبيرة ومتنوعة الكفاءة تعمل على تحديد أسعار المدخلات والأدوات والمنتجات ومن واقع هذا التحديد تقرر كفاءة المنشآت وتوفر التوزيع الأمثل للموارد التي تستلمها وتستعملها المنشآت الأكثر كفاءة فتتحقق بذلك المنفعة المثلى للمجتمع نتيجة لإستعمال الأمثل والتوزيع الأفضل للموارد وتوزيع الموارد بين مختلف الخيارات الإنتاجية وتحقيق الكفاءة في العمليات الإنتاجية مرتبطان بنظام سعري لجميع السلع والخدمات ومن واقع وجود منشآت متنافسة على هذه الموارد في استعمالها فإذا لم توجد هذه المنشأة او اذا لم تحرر الموارد للتحرك وفق المقررات السعرية التي تتحدد نتيجة للعرض والطلب في اطار من المنافسة لا يعود لدى المجتمع مؤثر لتوزيع الموارد. ويصبح التوزيع عملية اعتبارية تتحكم فيها قرارات بيروقراطية جزئية تنطلق من فروض ضيقة مرتبطة بالإختصاصات البيروقراطية التي تنبثق منها كما ان غياب المنافسة بين المنشآت يؤدي الي التراخي في العملية الإنتاجية وتخفيض مستوى الأداء والكفاءة. ويتطلب توزيع الموارد هذه الكفاءة الإدارية اذ ان الإقتصاد الخاص يتألف من أعداد كبيرة من المنشآت المتنوعة الإختصاص والتي تحتاج الي ضوابط وروابط والي تناسق وتنسيق والي ترابط وتكامل في الإتجاهين الأفقي والرأسي وبالتالي فهناك حوجة بالتحديد الي قدر كبير من اللامركزية والحركية التي تعتمد على جملة القرارات التي تتوزع بين المنشآت كلها ويشكل القرار المجموعي نتيجة للقرارات الفردية لاعداد كبيرة من المنشآت بما يتعلق بانشطتها⁽¹⁾. ولكي تتمكن هذه المنشآت من العمل بسلامة فانها لابد ان تلقي نظرة الي الحوافز علماً بان الناس لا يبذلون أقصى جهودهم الا عندما يشعرون ان كل جهد اضافي يبذلونه سيعود عليهم بفائدة اضافية وهذه الحوافز بالطبع ليس كلها مادية بل هناك منها ما هو معنوي وتقديري ومن جهة اخرى ينفتح القطاع الخاص نحو التقنية وإستخداماتها وإختيار أحدثها فهو بذلك يحاول ان يواكب الطفرة النوعية والكمية في مجال الانتاج وتقديم الخدمات. وفي ختام هذا التناول يمكن القول أن سياسة الإنفتاح الإقتصادي مرتبطة بالدولة والمجتمع ودرجة ثقافته ومدى تقبله لكل مستحدث وجديد وبجانب قطاع خاص قوي ومغامر يبحث عن التحديث واكتشاف وخلق الفرص لمزيد من التوسع الأفقي والرأسي وتلعب تقنية المعلومات دوراً كبيراً في كل العمليات المرتبطة بالنشاط وكسب وحفز الإستثمار.

(1) عبد المعيد السيد مصطفى، ادارة المنشأة الخاصة بين النظرية والتطبيق قطاع الصناعة بمصر، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1984م، ص 85).

2/ البيئة الإستثمارية:

وتعرف البيئة الإستثمارية بأنها عبارة عن تلك الإجراءات والقرارات المتعلقة بسير وتوجيه الاستثمارات المرتبطة بمناخ الإستثمار والسياسات الإقتصادية والمالية والنقدية لدى الدولة. وهذه الإجراءات تتمثل في الآتي:

- ضعف هيمنة القطاع العام وإحتكاريته للسلع والخدمات وان يترك المجال للقطاع الخاص بحيث يتمتع بالحرية التي تجعله يعمل بكل كفاءة.
 - تصميم قانون إستثماري واضح غير قابل للتأويل والتحريف مستنداً على الحقائق والواقعية.
 - خلق مناخ إستثماري جاذب ومحفز ومشجع للإستثمارات عن طريق:
 - أ. الإعفاءات الجمركية وغير الجمركية.
 - ب. توحيد الضرائب وحد ارتفاع معدلاتها.
 - ج. تسهيل إجراءات الصادر والوارد.
 - د. تسهيل الإجراءات القانونية والإدارية امام المستثمرين.
 - هـ. توحيد جهات الإختصاص وتحديد اداء كل جهة بشكل منفصل عن الأخرى⁽¹⁾.
- ومن جهة أخرى هناك اجراءات اقتصادية اخرى مرتبطة بتلك البيئة الإستثمارية وهذه الإجراءات تتمثل في:

- حرية الدخول والخروج الى ومن النشاط الإقتصادي.
- توفير كل الضمانات الإقتصادية المالية عن طريق إصدار تشريعات خاصة بعدم التأميم والمصادرة والمساعدة عند تعرض الإستثمارات لمخاطر نتيجة للسياسات الخاطئة التي تظهرها الممارسة.
- تهيئة مناخ استثماري مرتبط باستراتيجيات واهداف مرحلية كل مرحلة تزيد من التوسع الرأسي والافقي لأداء المشروعات الإستثمارية.
- ضبط معدلات التضخم لأن التضخم يجعل التحرير أكثر صعوبة لأنه مقترن بالأزمات المالية المتمثلة في عجز أعداد كبيرة من المؤسسات وخاصة المالية عن الوفاء بالتزاماتها والنقص الملح في السيولة

(1) عبد الهادي محمد كاظم، السياسات واثرها على حفز الاستثمارات الاجنبية في الاقتصاديات العربية، (الخرطوم: المنظمة العربية للانداء والاستثمار الزراعي، 1992م، ص 132).

وفي حالة حدوثه فان ذلك يؤثر على النشاط الإقتصادي والمالي برمته مما يستدعى تدخلاً حكومياً يتعارض مع سياسة التحرير .

■ إجراء عمليات إصلاح هيكلية تصحيحي لمجمل العملية الإقتصادية والنشاط الإقتصادي عن طريق إنتهاج سياسات ترتبط بالحد من التدخل الحكومي وإلغاء الدعومات وتحرير أسعار الصرف وتصفية مرافق القطاع العام عن طريق تخصيصها وإلغاء عمليات مؤسسات الدولة في القطاع الخاص اي تحويل مشاركة الدولة أو الشركات المتفرقة عنها الي أسهم يملكها أفراد وهذا يعني إخضاع المؤسسة الي القانون العام للشركات ويفترض ذلك السلوك ضرورة تصفية دور الدولة وادخال نموذج الادارة الخاص⁽¹⁾.

ويجب وضع في الاعتبار ان الانفتاح لم يكن فقط نتيجة للتشوهات التي تظهرها أنشطة القطاع العام ببرزها، أو نظام معتمد على القطاع العام في توفير السلع والخدمات أو ذلك الشلل العام الذي يصيب العمليات الإنتاجية والخدمية وظهور ثغرات وتقطعات في عملية التدفق وإختلالات بين الإنتاج المحلي بل أن الإنفتاح دوماً يهدف إلى تحقيق مرامي عجزت الدولة عن تحقيقها لوحدها وأرهقت نفسها في ذلك وحدثت شروخات وإختلالات في توزيع الثروة بشكل عادل وبالتالي أحداث الغبن التتموى وانتشار الفقر والتهميش وظهور ما يعرف بالهامش الفقير والمركز الغنى، وهذه الظروف مجتمعة دفعت بالدولة الى إشراك القطاع وبحرية لكي يقوم بانشطة كانت تخصها وسهلت له الطرق ليعمل حتى تتفرغ اي الدولة للقيام بالانشطة التي لايمكن للقطاع الخاص ان يعمل فيها. لذلك يلاحظ ان في المجتمع النامى تسعى الدولة النامية الى انتهاج الإسلوب الراسمالي المتمثل في التحرير والحرية الاقتصادية بالتدرج حيث يترك للقطاع الخاص حرية التصرف والنشاط وهذا التدرج يبدأ ثم يتسع وفقاً لآليات مضمونة تضعها الدولة وتعمل على سلامة صحتها.

ثانياً: معطيات الدولة في تطبيق الإنفتاح الإقتصادي:

شهدت الأونة الأخيرة تغيرات في الأفكار الإقتصادية لدى كثير من الدول النامية والمتخلفة فبعد أن كانت هذه الدول تقوم بتوجيه الإقتصاد والسيطرة عليه وإحتكار أنشطته بواسطة القطاع العام بحجة تحقيق النمو الإقتصادي وتحريك المدخرات الوطنية وتوزيع الإستثمارات القطاعية وخلق فرص العمل وإستخدام إسلوب التخطيط في ذلك، والتخلص من التبعية وما إلى ذلك من الأسباب وبنفس تلك المبررات التي ساققتها

(1) سعيد النجار، التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، (القاهرة: مطابع الاهرام التجارية، ندوة صندوق النقد العربي، 1989م، ص 221).

لهيمنة القطاع العام فإنها أعادت إنتاجها لصالح القطاع الخاص ولجأت إلى سياسة الإنفتاح والتحرير الإقتصادي ويمكن سياق هذه المبررات في الآتي:

1. إنهيار الإمبراطورية الإشتراكية (الإتحاد السوفيتي) أدى إلى إعادة تقييم المناهج الإقتصادية التي كانت مسيطرة على مجمل الأنشطة الإنتاجية والخدمية في المجتمع النامي ذو التوجهات الإشتراكية البحتة أو الدمج بين الإقتصاد الإشتراكي والإقتصاد الرأسمالي بالتالي الإنفكاك من الوضع الراهن والإنتقال إلى التحرير الإقتصادي ويقصد الإندماج في المجتمع الرأسمالي الذي أصبح المسيطر الوحيد في المجتمع الإنساني.

2. الخضوع لبرامج الإصلاح والتكيف الهيكلي المعد سلفاً من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهذه البرامج الإصلاحية تستند على:

- تعويم أسعار الصرف.
 - إلغاء الدعم عن السلع والخدمات.
 - التخلص من مؤسسات القطاع العام.
 - تخفيض العمالة في القطاع الحكومي.
 - تقييد الصرف والإنفاق الحكومي⁽¹⁾.
 - الإنفاق على تأسيس البنية التحتية والنشاط الزراعي.
3. الضغوط الدولية الرامية إلى جعل العالم كالكثيرة (العولمة).

وشروط الإنضمام للمجتمع الدولي تتطلب الإنفتاح نحو إقتصاده ووفقاً لشروط التحرير والحرية الإقتصادية وتنفيذ:

- سياسة التحرير بقصد تلقي زيادة في المعونات والمنح من دول العالم المتقدم الرأسمالي الذي يساعد في تبنى سياسة التحرير ودعم الدول المنتهجة لهذه السياسة.
- تحريك جمود الإقتصاد عن طريق حرية دخول وخروج الإستثمارات وفقاً لضمانات وإجراءات تحفيزية وتشجيعية جاذبة تضعها الدولة مع الإلغاء التام لإحتكار القطاع العام للأنشطة الإقتصادية وتوجيهها.

(1) محمد هاشم عوض، سياسات النقد الدولي، (الخرطوم: مركز الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة الخرطوم، 1990م، ص 4).

- جذب الإستثمارات المحلية وحفزها نحو الإستثمار وبالتالي دفع العبء عن الجهد الحكومي وترك موضوع النمو والتنمية مرتبط بنشاط القطاع الخاص من خلال إعطائه حرية التصرف والإستثمار والنشاط الإقتصادي.
- إمتصاص القوى العاملة من خلال توسيع وعاء النشاط الإستثماري الخاص وبالتالي تطوير وتأهيل وتدريب هذه القوى لقيادة عمليات النمو والتنمية.
- التصرف في مرافق القطاع العام وتخصيصها للقطاع الخاص إما بالشراكة أو بالإيجار أو البيع أو الأيلولة⁽¹⁾.
- تنظيم إعلام جماهيري للمساعدة على إقناع الرأي العام والجماهير حتى لا تشكل جيوب مقاومة تطيح بكل مقدمات التنمية والنمو التي يمكن أن يحققها القطاع الخاص والمشارك.

خلاصة ذلك أن الدول تسعى إلى تطوير نفسها من خلال إنتهاج سياسات إقتصادية حرة من واقعها المحيط بها، ولكن خطورة التطبيق تكمن في نقل تجارب الآخرين من دون وضع إعتبار للبيئة الإقتصادية والسياسية والثقافية والإجتماعية المحلية، مما يضر بسير النشاط الإقتصادي وتعريض الدولة لازمات مالية وإقتصادية وسياسية تعيق مسيرة التنمية ومهما يكن من امر فان الواقع يفرض على كل دولة من إستخدام وتطبيق سياسة التحرير والإنتفاح الإقتصادي الا ان الأساليب والأدوات التي تعمل على تحقيق ذلك لا بد ان ترتبط بالواقع والإمكانات المادية والبشرية وبالتالي تكون الأهداف واقعية يمكن تحقيقها وفقاً لمحتوياتها ولكن هناك ملاحظة ان كثير من الدول لم تتدرج في إحلال سياسة التحرير الإقتصادي محل التدخل بل عمدت مباشرة في تغيير سياسة التدخل والغاؤها مستخدمة في ذلك السياسات النقدية والمالية فهي بذلك تقلد النظام الراسمالي الذي تأسس بفضل التحرير والحرية الإقتصادية مما أدى الي تشوه التجربة ودخول الدول في أزمات وإختلالات في الموازين السلعية والمالية وتردى عام في الأوضاع الإقتصادية والسياسية وإرتفاع معدلات البطالة وتدهور القيمة الشرائية للعملة الوطنية وجموح معدلات التضخم وظهور النزاعات والحروب الداخلية. وهذه الإفرازات تقود الي فشل تحقيق الأهداف المرجوة من سياسات الإنتفاح الإقتصادي. ومن جهة أخرى ان المجتمع الراسمالي تأسس بفضل الحرية الإقتصادية عبر قرون وخاض في ذلك حروباً ونزاعات تمكن من خلال حلها الي بلوغ غاية تحقيق دولة الرفاه الإقتصادي والإجتماعي وبالتالي فان الظروف التي ظلت تعمل فيها سياسات التحرير الإقتصادي تختلف عن تلك الظروف التي

(1) محمد يوسف عبد السلام علي، سياسة التحرير الإقتصادي في السودان وانعكاسها على القطاع الزراعي، (الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م، ص 120).

تعمل في دول العالم النامي والثالث وبالتالي يلاحظ ان كثير من هذه الدول تضع طموحات غير واقعية وتتعامل مع أدوات واليات التحرير بدون دراسة وفرص⁽¹⁾ ولتوضيح ذلك بشكل اوسع لابد من تناول العقبات التي تفشل سياسة الإنفتاح والتحرير الإقتصادي.

ثالثاً: أسباب فشل سياسة الإنفتاح الإقتصادي:

هناك الكثير من العوامل التي تكون سبباً مباشراً وغير مباشر في إخفاق الدول في تطبيق سياسات الإنفتاح والحرية الإقتصادية وهذه العوامل منها ما هو سياسي وآخر إقتصادي وثقافي وإجتماعي وفي هذا السياق يمكن تلخيص تلك العوامل وفقاً لمجموعاتها في الآتي:

أ. العوامل السياسية:

1. إرتباط مفهوم السيادة الوطنية بتحجيم دور الإستثمار المحلي والأجنبي المباشر وربطة بمشروعات محددة دون أن تترك له الحرية والتحرك في جميع المجالات التي يقدر على الإستثمار فيها.
2. تدهور الأوضاع الداخلية للدولة وظهور الإضطرابات السياسية والإجتماعية والإقتصادية كنتاج طبيعي من سياسات إنتهاك حقوق الإنسان والكبت وزاحة الآخر والإفراد بنظم الحكم فمثل هذه الأوضاع لا تحفز الإستثمار وتزيد من معدلات المخاطرة وعدم الإستقرار في العمليات الإنتاجية وضعف التسويق وإرتفاع الأسعار.
3. تدهور العلاقات الإقليمية والدولية وتطرف السياسة الخارجية للدولة تساهم في أن تكسب الدولة عداوة المجتمع الدولي وبالتالي تتكشف امامه فتحاصر اقتصادياً ومالياً وتكنولوجياً وهذا لا يمثل مناخ إستثماري ملائم⁽²⁾.
4. الصراعات السياسية والمؤامرات تحد من تدفق الإستثمارات الخارجية وتقلل من فاعلية العاملة مما يجعلها عرضة للمصادرة والتأميم.
5. الصراعات الإقليمية التي تتدخل فيها الدولة المعنية لصالح طرف معين تؤدي الي محاصرتها من قبل المجتمع الإقليمي وبل يتطور الأمر الي محاصرة المجتمع الدولي الذي يعمل جاهداً على إسقاط نظامها

(1) ممدوح حمدي الاسيوطي، الانفتاح الاقتصادي في ظل تدخل الدولة، (القاهرة: المطبعة الانجلو مصرية، 1973م، ص 112).

(2) ياسر عبد الرحمن احمد الضو، سياسات التكييف الهيكلي واثرها على الاداء الاقتصادي في السودان، (الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم رسالة دكتوراه غير منشورة، 1988م، ص 55-56).

السياسي مما يعنى شلل حركة تدفق الإستثمارات وتجميد العامل منها بشكل شبه كامل. طرف حصار جوي وإقتصادي وسياسي.

1 / الأسباب الإقتصادية:

أ/ التحرك السريع لإنتهاج آليات التحرير دون أن تقوم الدولة بتهيئة الأوضاع لكي يعمل القطاع الخاص بسلاسة.

ب/ الاسراع في عمليات التصفية والتخصيص بدون أن تقوم الدولة بتأهيل وإعادة تأهيل تلك المرافق وبالتالي تنسم هذه المرافق بانخفاض أسعارها وضعف كفاءتها الأدائية بجانب التخلص من القوى العاملة التي بدورها تضاف الى معدلات البطالة مما يعنى إرتفاع معدلات الاعالة الذي ينعكس على إضعاف الإستهلاك الذي يؤثر سلبياً في الإنتاج.

ج/ تقييد حركة دخول وخروج رؤوس الأموال وتوجيه انشطتها.

د/ إرتفاع معدلات التضخم والتدهور المريع في أسعار الصرف الذي يقضي على المقدرة الشرائية للعملة المحلية.

هـ/ إرتفاع أسعار الفائدة يؤثر على حركة الإستثمارات.

و/ غياب خطط نقدية ومالية تنصب في إطار تطوير وتشجيع أنشطة القطاع الخاص بقصد تميمتها نوعياً وكمياً⁽¹⁾.

ز/ ازدواجية معايير التعامل مع الإستثمار بقبول أو رفض بعضها لدواعي غير معرفة ومحددة وغير منطقية في العرف الإستثماري.

ح/ السياسات الضريبية المباشرة وغير المباشرة فكلما تعددت وتنوعت كلما أدت الي بعد ونأي القطاع الخاص في ابتكار المشروعات وتطوير إستثماراته وبل الي هجرته وهروبه خارج البلد والمشروعات العاملة تستخدم أسلوب التهرب والتجنب الضريبي بجانب إنتشار ظاهرة الفساد الإداري وبالتالي سيطرة إقتصاديات الفساد على مجمل النشاط الإقتصادي وتحريكه.

ط/ تشجيع النشاط الخدمي على حساب النشاط الإنتاجي مما يعرض ويصيب الإقتصاد بتلك الأمراض المتعلقة بالعجز المزمن في الموازين المالية والعينية وهذا يجعل الدولة تعتمد في نفقاتها على التمويل

(1) ياسر عبد الرحمن احمد الضو، سياسات التكيف الهيكلي واثرها على الاداء الاقتصادي فى السودان، مرجع سابق ص

بالعجز أو الاستدانة من النظام المصرفي والإعتماد على القروض والمنح والدعوات الخارجية التي هي الأخرى لها شروطها المذلة والمهينة للدولة للدولة والتي تعمق التبعية الإقتصادية والمالية والثقافية وتصبح الدولة بذلك اكبر مستهلك لمنتجات خدمات الوارد وفي الوقت ذاته تفسى بها معدلات البطالة والفساد والإضطراب السياسي والإقتصادي⁽¹⁾. مما ورد يلاحظ عمق ترابط العلاقة بين الاسباب السياسية والإقتصادية وأن كل من مرتبط بالآخر شكلاً ومضموناً تأثير وتأثراً بجانب عوامل أخرى ثقافية إجتماعية.

2/ الأسباب الثقافية والإجتماعية:

- وهي عبارة عبارة عن أسباب تعجز الدولة عن توضيحها للمجتمع وخلق ثقافة تخص التحرير بقصد خلق الظروف الثقافية والإجتماعية التي تتقبل آليات سياسة التحرير والإنتتاح الإقتصادي واهم تلك الأسباب:
- غياب المشاركة الجماهيرية في إتخاذ القرارات أو المساهمة فيها والتي تتعلق بالاوضاع الإقتصادية والسياسية.
 - التعتيم والعزلة الإعلامية وعدم الإعلان عن سياسات التخصيص وتحديد المرافق المراد تخصيصها في وسائل الإعلام المرئية والمسوعة والمقروءة.
 - غياب التوعية الكاملة بالسياسات التحريرية التي تمكن المجتمع من قبولها وعدم مقاطعتها ومعارضتها بالاعتصامات والإضرابات والمقاومة المسلحة.
 - عمليات الإحلال التي تتم بين نظامين مختلفين شكلاً ومضموناً تحتاج الي فترات زمنية ممترحلة في طرق الإحلال ويصاحب ذلك تثقيف وتوعية جماهيرية وتعبئة متواصلة لإنجاح سياسات التحرير.
 - عزل المجتمع عن إدارة شؤونه الإقتصادية وإختياره الطرق المثلى في توجيه انشطته كلها عوامل تساعد على مقاومة كل ما هو يتعارض مع مفاهيمها السابقة وبالتالي نجد الإستثمارات الأجنبية معارضة ومقاومة ومقاطعة جماهيرية مما يعوق أدائها.

خلاصة هذا لموضوع يلاحظ أن سياسة الإنتتاح الإقتصادي هي عبارة عن آلية أساسية لسياسة التحرير والحرية الإقتصادية وانها ترتبط بحركة الإنتاج ورؤوس الأموال والقوى العاملة وتصدير وإستيراد التكنولوجيا. وشروط نجاحها تعمل في ظل التحرير الإقتصادي الكامل المتعلق بحرية النشاط الخاص وعدم تقييده وتهيئة كل الظروف لنشاطه ومنع الإحتكار في اي نشاط ومن اية جهة بجانب تحرير التجارة

(1) اسماعيل صبري عبد الله، سياسات التصنيع في الوطن العربي، (أبو ظبي: مجلة الاستثمار، الصندوق العربي للاستثمار يونيو 2001م، ص2).

الخارجية واحترام حقوق الإنسان والمواثيق الدولية هذه الشروط معظمها كان متوفراً في الدول الراسمالية ذات الطابع التحرري وهذا ما جعلها تفرض شروطها على تلك الدول التي تعتبر مبتدئة في تطبيق سياسات التحرير على إقتصادها سياسات التحرير على إقتصادها وهذه الشروط في معظمها تكون قاسية وكثيراً ما أدت الي إفقار الشعوب⁽¹⁾ ولكن هناك ضرورة ملحة بان تعمل الدول على تغيير نظامها الإقتصادي بالشكل الذي يلي طموحاتها والذي يحقق مبدأ المصالح المتبادلة لأن شكل التعامل لا يقتصر على الوضع الداخلي للدولة بل الواقع الخارجي المحيط وخاصة ان الثورة المعلوماتية والإتصالات والعالم كله قد اصبح في قرية صغيرة عن طريق تبادل المعلومات والإتصالات وعمليات التبادل الفكري والإنتاجي. والآن تشهد المجتمعات النامية نزوعاً نحو التحرير الإقتصادي وإنفتاح إقتصاداتها نحو الإقتصادات الأخرى لاغية الكثير من سياسات الرقابة التدخل في النشاط الإقتصادي وإحتكارها بواسطة القطاع العام، وهي في ذلك تستخدم نفس الآليات المستخدمة في المجتمعات الراسمالية وهذا عرقل الكثير من تحقيق الأهداف لان هذه السياسات أصطدمت بسياسات كانت سائدة لعدة عقود وحققت مشروعات تنمية جمة كان لها مردودها الإقتصادي والإجتماعي والتموي وبالتالي إن إزاحة هذا النظام وإحلاله بنظام جديد يحتاج الي آليات لم تكن متوفرة من قبل وان توفيرها يتطلب تضحيات جمة وإنتظار طويل حتى تؤسس بنية تحتية لذلك، ولكن انكباب هذه الدول نحو الإنفتاح وبصورة سريعة عجل بانزواء التخطيط وإلغائه، فكان من الأجدر إستخدام هذا الإسلوب في تحديد وتعريف وتصنيف لأولويات في عمليات التحول نحو الإقتصاد الحر، وهنا لا يمكن التأكيد بنجاح او فشل تجربة الدول ما لم تدرس الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية في عهد التدخل ونفسها في عهد الحرية الإقتصادية. ولذا يقوم الباحث بدراسة هذه الأوضاع من خلال تقسيم الأصول الإستثمارية وفي ظل الإنفتاح الإقتصادي الذي شهده السودان.

رابعاً: بدايات تطور سياسة الإنفتاح في الإقتصاد السوداني:

سياسة الإنفتاح في الإقتصاد السوداني وتدفق الأصول الإستثمارية الاجنبية:

في ظل تلك الاوضاع التي كان يتسببها القطاع العام وتدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي ألمت بالسودان أزمات إقتصادية ومالية وسياسية وبيئية كانت لها الأثر السالب على مجمل الانشطة، وللانتقال من تلك الأوضاع رأيت الدولة من الضرورة بمكان التحول من سياسة التدخل الى سياسة الحرية

(1) على عبد القادر علي، سياسات التكيف الهيكلي والفقر في السودان (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1994م، ص58).

والانفتاح نحو الآخر وقد عقدت خلال عام 1989-1990م اربعة مؤتمرات إقتصادية إستثمارية شاركت فيها قوى إقتصادية ومالية بجانب المغتربين وقد تجسدت أفكار هذه المؤتمرات في المؤتمر الإقتصادي الوطني 1990/10/20م والذي خرج بالتوصيات الآتية :

- أ. ضرورة تبني برنامج إقتصادي شامل يقوم على مبدأ الإعتماد على الذات .
 - ب. ضرورة تفجير الطاقات وحشدها وتوجيهها لدفع عجلة الإنتاج .
 - ج. ضرورة رفع معدلات الإنتاجية وترشيد الإستهلاك والإستيراد .
 - د. تحضير قطاع الصادرات .
 - هـ. زيادة الإيرادات الذاتية للدولة بحيث تبلغ 20% من الناتج المحلي الإجمالي .
 - و. إحتواء الزيادة المضطربة في المصروفات العامة .
 - ز. التحكم في الكتلة النقدية وربطها بمؤشرات الأداء الإقتصادي .
 - ح. تحريك نشاط السوق وزيادة وتيرة المنافسة بزيادة النشاطات الخدمية والصناعية والتجارية وإستقطاب الإستثمارات ورؤوس الأموال الوطنية والأجنبية وبالتالي جلب الخبرة اللازمة للنهوض بالمستوى الكيفي والكمي .
 - ط. سن قوانين إستثمارية تعمل على جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية بحيث تكون هذه القوانين مناخاً مشجعاً ومحفزاً .
 - ي. إعادة هيكلة النظام الإداري واصلاح نظام الموازنة العامة .
 - ك. إنشاء ادارة لبرمجة التدفقات النقدية وضبط الإنفاق العام .
 - ل. حوسبة نظام الموازنة العامة والحسابات القومية .
 - م. مراجعة قانون الإجراءات المالية والمحاسبية ونظام المشتريات الحكومية لأكسابها مزيداً من الشفافية .
 - ن. حصر وتقييم أصول الدولة للتخلص من الهالك منها أو إصلاحها وتجديدها
 - ص. مراعاة المرونة في تفويض الصلاحيات الإدارية والمالية .
 - ع. إحكام الرقابة والمحاسبة على المال العام .
 - ف. تدريب وتأهيل العاملين .
 - س. إعادة هيكلة الهيئات والشركات والمؤسسات العامة وإصلاح أحوالها المالية والمحاسبية وزيادة رؤوس أموالها وتحريك قدراتها الذاتية التشغيلية والتمويلية.
- هذه الأفكار وردت في برامج اقتصادية حيث شهدت السنة 1991/90م بداية العمل بالبرنامج الثلاثي للإقناذ الذي يهدف الى:

أ. تحريك جمود الإقتصاد وتوجيهه نحو الإنتاج .
ب. حشد الطاقة المتاحة وفتح باب المساهمة في تحقيق الأهداف التي تعمل على تعديل الهياكل الإقتصادية والمالية والمؤسسية اللازمة .

ج. تحقيق توازن إجتماعي بحيث لاتتم عملية التحريك الإقتصادي على حساب الفئات الضعيفة.
الا أن هذا البرنامج لم يكمل فترته إذا انتقلت أهدافه قبل اكماله لعامه الثالث الى برنامج الإستراتيجية القومية الشاملة 1992-2002م حيث وضعت هذه الإستراتيجيات أدبيات اقتصادية منها ما هو اخلاقي وديني ومنها مايتوخي العدالة والمساواة لمصلحة المحرومين والمستضعفين ، بجانب الاعتماد على النفس وتحرير الإقتصاد وتعزيز إقتصاد السوق ومحو كل السياسات والإجراءات التي تهدم آليات السوق وتخفي المبادرات بالإضافة الى:

- أ. مضاعفة الدخل القومي عشرين مرة .
- ب. تحقيق العدالة في توزيع الدخل والمعاش .
- ج. استقرار العملة الوطنية .
- د. زيادة الصادرات بمعدلات عالية لتضمن تمويل الواردات .
- هـ. زيادة معدل الاستثمار وزيادة مساهمة راس المال المحلي .
- و. زيادة حجم التبادل الداخلي وتسهيل انسياب السلع بين الولايات .
- ز. تمويل الإنفاق الحكومي مع مكافحة التضخم .
- ح. مضاعفة شيكات الوحدات المصرفية خمسين ضعف .
- ط. زيادة حجم التأمين عشرة اضعاف .
- ي. تحصيل الزكاة ومضاعفة موارد التأمين والتكافل⁽¹⁾.

خامساً: أسلوب سياسات التحرير في الإقتصاد السوداني:

صممت السلطة سياسات تتماشى مع افكار التحول من اقتصاد تدخل الدولة الى اقتصاد السوق وأهم تلك السياسات:

أ. تقليص دور الدولة في النشاط الإنتاجي من خلال تنفيذ برامج خصخصة واسعة لمرافق القطاع العام (شركات - هيئات - مؤسسات) زراعية صناعية وخدمية.

(1) عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان، (الخرطوم : شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2001م، ص 60).

- ب. معالجة الإختلال الاقتصادي والهيكل الداخلي والخارجي للعرض الكلي والطلب الكلي و الإدخار والإستثمار - الصادرات والواردات والإيرادات العامة والإنفاق العام .
- ج. تبني أسلوب التخطيط التأشيرى وإنشاء مجلس التخطيط القومي وتحويله لمجلس تخطيط إستراتيجي .
- د. العمل بالاطر الإقتصادية الكلية كأساس للربحية المالية والنمو والتنمية الإقتصادية .
- هـ. إعادة هيكلة النظم الادارية لأجهزة الدولة لتنسق مع سياسات التحرير .
- و. توفيق أوضاع الهيئات والشركات العامة عن طريق إعادة هيكلتها وإصلاح بنياتها بغية التصرف فيها.
- ز. تشجيع القطاع الخاص وتنميته بتقديم العديد من الحوافز والإعفاءات والضمانات والعمل على إزالة العقبات الإدارية والقانونية والمالية التي تحد من نشاطاته وتدفعه لممارسة بعض الأعمال غير المنتجة .
- ح. تحرير الأسعار من التحكم الإداري ووقف دعم السلع والخدمات بغرض إستمرار توفرها وخفض تكلفتها (1).
- ط. زيادة الجهد الضريبي بالنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خاصة في مجال الضرائب المباشرة .
- ي. تأسيس سوق أوراق مالية .
- ك. العمل وفق مبادئ الشمولية والشفافية ووحدة الموازنة .
- ل. زيادة الصرف الكلي من الاقتصاد عبر توجيه الموارد نحو الإنتاج والإستثمار .
- م. سداد مديونية القطاع الخاص عبر صكوك الإستثمار والسندات الآجلة لزيادة موارده .
- ن. وضع تقديرات واقعية للإيرادات والإنفاق العام والإعتماد على الموارد الحقيقية في تمويل الإنفاق الجاري والتموي .
- ص. البدء تحرير أسعار التصدير والتدرج في تحرير السلع والخدمات الداخلية والمستوردة مع الإلتزام بتثبيت أسعار السلع الأساسية .
- ف. تطبيق نظام واسع للتكافل الاجتماعي(2).
- وفي يوليو 1990م اتخذت الدولة سياسات اضافية تمثلت في :

(1) عمر عبدالسلام، الشيخ المك، اقتصاد السوق ودور القطاع الخاص في التنمية والاستثمار، (مرجع سابق ، ص 104-105).

(2) العرض الاقتصادي، جمهورية السودان، وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي، وكالة الإقتصاد، (1990-1991م) .

أ. إزالة عجز الميزانية في حدود البرنامج الثلاثي على أن يستمر التمويل بالعجز للصرف على التنمية فقط .

ب. تخفيض حجم الدعم بادخال نظام السعر التجاري للسلع المدعومة .

ج. مراقبة وترشيد الصرف الحكومي وخاصة على الفصل الأول الاجور والمرتببات .

د. تقليل حجم القطاع العام البالغ 201 وحدة من شركة ومؤسسة وهيئة .

هـ. التحرير الكامل لأسعار المنتجات الزراعية سواء للإستهلاك الداخلي أو التصدير وكذلك التحرير الممرحل لأسعار الواردات .

و. الإزالة الكاملة للدعم المركزي للأقاليم بانتهاء فترة البرنامج الثلاثي.

ز. ومن جهة أخرى تواصلت سياسات الدولة ففي فبراير 1992م أصدرت قرار تحرير سعر الصرف، وفي 6 يونيو تم الغاء الإقرار الجمركي الذي يقضي باعلان منع العملات الصعبة من الدخول الى البلاد أو الخروج منها والسماح بحيازة النقد الأجنبي مع تبادله داخل الجهاز المصرفي وما يجدر ذكره في هذا الشأن أن الدولة كانت قد قامت بتغيير العملة من فئة الجنيه الى الدينار وكان ذلك في مايو 1991م وحددت مبلغ 5000 جنيه للإستبدال فقط وفي الوقت ذاته كان يخصم من هذا السقف المال مانسبته 20% فقط .

ح. فك الحظر عن الإستيراد وخاصة السلع غير الممنوعة لأسباب دينية أو صحية أوأمنية .

ط. توحيد الضرائب الإضافية مع تخفيضها من 40% الى 20% .

ي. خصم 5% من القيمة سيف للبضائع المستوردة لصالح حساب طريقة الدخل

ك. الغاء رخص التصدير وكل القيود القانونية والادارية .

أما في السياسة المالية فقد تم اعتماد نظام التحصيل الجاري لضريبة أرباح الاعمال وتوسيع قاعدة

ضريبة المبيعات لتشمل الشاي والبن والأسمنت أوالمواد الخام .

أ. الغاء الدعم عن السلع الأساسية والخدمات ماعدا الكهرباء والمياه .

ب. تخفيض الدعم المقدم للولايات .

ج. رفع الدعم عن المؤسسات الحكومية ليعمل على أسس تجارية .

د. تحديد السقوف الإئتمانية للبنوك التجارية مع زيادة الجزء الموجه للتمويل الزراعي بنسبة 50% مع رفع

هوامش المربحة الى 48% للعمليات التجارية والى 36% للنشاطات الإنتاجية و30% للصادر .

هـ. تعديل قوانين الإستثمار للتنمashi مع سياسات الإنفتاح والتحرير الإقتصادي

و. أما بالنسبة للمغتربين فقد صدر قرار بتحديد 1992/12/31م كأخر موعد للإستفادة من الإعفاء الجمركي بنسبة 50% من جملة المبالغ التي تم تحويلها عبر القنوات الرسمية وذلك بحد أقصى قدره (8) الف دولار⁽¹⁾ .

ز. وفي مجال الإستثمار تم إدخال بعض التعديلات في مارس 1991م على قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1990 وفي عام 1993 فوضت وزارة المالية لممارسة صلاحيات قانون تشجيع الإستثمار .

ح. فيما يختص بتنظيم التعامل في النقد فان ذلك يتم من خلال نافذتي البنك المركزي والصرافات وتقوم البنوك بتحديد سعر الصرف وعدم السماح بقبول النقد الاجنبي سواء بغرض الشراء أو الإستخدام في فتح حسابات حرة جديدة وإضافته الى حسابات حرة قائمة الا بموجب إقرارات جمركية سارية المفعول او تحويلات من الخارج .

ط. إستمرار حرية حركة الموارد من خلال الحسابات الجارية في ذلك التحويل على حساب حر الى حساب حر آخر وإستخدامها لأغراض الإستيراد.

ي. لا يجوز لأي جهة بيع سلع او خدمات بالعملة الأجنبية داخل السودان الا بإذن كتابي من بنك السودان .

ك. صدر في مارس 1994م القرار الخاص بفئات التحويل الوطني والتي تتراوح ما بين 300 دولار للعمال و5000 دولار للإستثمار الراسمالي على أن يسري تطبيقها باثر رجعي ابتداء من يوليو 1993م وبسعر الصرف المعمول به في نا

فذة البنك المركزي .

ل. إعادة تقسيم الولايات الى 26 ولاية⁽²⁾.

(1) العرض الاقتصادي، جمهورية السودان، وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي(1991-1992 ص 11).

(2) العرض الاقتصادي، جمهورية السودان، وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي،(1993/1994. ص 15).

المبحث الثاني

1-2 الإستثمار وملامحه

الإدخار الفردي يتم من خلال تقليل النفقات بقصد إدخار بعض الأموال من أجل الإستثمار في حاجيات تدر له أرباحاً مستقبلاً، فان ذلك ينطبق على مفهوم الإستثمار باعتباره يعمل على تحقيق أرباح ومنافع في المستقبل ويتدفق مستمر، الا أن هذا التدفق أو الإستثمار لا يحقق أهدافه إلا في ظل ظروف وشروط عمل لا بد من توفرها فهذه الشروط تتمثل في شكل المعطيات الطبيعية المتمثلة في المادة الخام والموارد الطبيعية كالأرض الزراعية والمعادن وماتجود به الطبيعة، بجانب تلك المعطيات البشرية المتمثلة في القوى العاملة والكفاءات والمنظمين والقوانين واللوائح التي تحفز وتشجع الإستثمار، بمعنى أن رأس المال كعنصر إنتاجي لا يكفي لوحده في تحقيق الأهداف التنموية بل لا بد من دخول عناصر أخرى بنفس القوة كالتنظيم والتخطيط وتوفر المعطيات الأخرى الخاصة بمناخات الإستثمار وحفزها⁽¹⁾. وتوسعي الدول النامية والدول المتقدمة الى أحداث نوع من التداخل والتشابك الإقتصادي من خلال ان تعمل الأولى على تأسيس بنية تحتية قوية وإصدار قوانين إستثمارية تحمل ضمانات ومميزات وتسهيلات محفزة ومشجعة للإستثمارات مما يجعل الثانية تقوم بتصدير رؤوس أموالها الى الأولى، وكلما كانت المحفزات الإستثمارية واقعية وضامنة كلما أصبحت الدولة محل إهتمام المستثمرين والعكس هو الصحيح. ويلاحظ ان تجربة الدول النامية في عمليات جذب الإستثمارات الأجنبية لازالت تحيطها بعض العقبات ، كالنظم السياسية الحاكمة وعدم الإستقرار السياسي والحروب والصراعات والكوارث الطبيعية، وإن كانت بعض الدول بدأت في تحقيق الإستقرار في كافة مناحي حياتها بقصد الإرتباط بالعالم المتقدم والإستفادة من خبراته ورؤوس أمواله في دفع عجلة التقدم والإزدهار⁽²⁾. ومن جهة أخرى يعمل راس المال الأجنبي في بعض الدول النامية على الهيمنة الكاملة على النظام السياسي الحاكم وريطه باستمرار تدفق مصالحه مما أدى ببعض الدول الى التشديد في بعض النصوص الإستثمارية بدعوى السيادة الوطنية وانعكس ذلك سلباً على نوع وكمية الإستثمارات المستضافة لديها، من جهة أخرى تحاول الإستثمارات الأجنبية من ربط أنشطة الدول المستضيفه لها بإقتصاد دولها الأم. كل ذلك كان له الأثر السالب في ضعف مساحة الأنشطة في مجالات

(1) يوسف ياسين عبد الباري الصعيدي، الاستثمارات العربية وإشكاليات تنميتها، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2000م، ص 45 - 46).

(2) عبد التواب احمد محمد عبد الإله، المناخ الاستثماري في العالم الإسلامي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001م، ص 23).

الإنتاج السلعي والخدمي أمام الإستثمارات الأجنبية، وهناك بعض الأفكار الأيدولوجية الحاكمة ترفض حقيقة وجود إستثمارات أجنبية لأنها تعتقد فيها مكن الشر بإعتبارها تمثل إحدى صور وأشكال الإستعمار والهيمنة على الإقتصاد وربطه بالسوق العالمية الراسمالية⁽¹⁾. ومما يجعل الإقتصاد عرضة لأي تذبذب يحدث في الاسعار العالمية، فضلاً عن الخضوع والرضوخ للسياسات والتعليمات التي تفرضها الدول المستثمرة على الدول المضيفة. هذه الإستثمارات وهذه الأفكار كانت منتشرة بين تلك الدول التي كانت تتبع للمعسكر الإشتراكي التابع للإتحاد السوفيتي السابق إلا أنه بعد إنهيار هذا المعسكر وتفتت دوله بدأت دول العالم الثالث والنامى تتجه نحو تغيير افكارها حول السياسات الإستثمارية، وخاصة قد سهلت عمليات الثورة المعلوماتية والتقنية التي جعلت العالم كالقريه الواحدة من سرعة التخلص من أفكار الماضي وبناء افكار تتوافق مع الحاضر. والسودان إحدى تلك الدول التي كانت تشترط على المستثمر دون ان تعطيه الضمان والتميز الكافي للدخول في الاستثمار، فضلاً عن ذلك ان النظم السياسية الحاكمة المتعاقبة فيه لا تستقر في قراراتها الإقتصادية والمالية والإستثمارية بجانب ضعف الخبرة وعدم الإستفادة من التجربة والتخطيط العشوائي في إتخاذ القرارات بجانب عوامل اخرى متعلقة بالامن والاستقرار والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية. وقد حاولت الدراسة في نهاية هذا الجزء ان تضع تحليلاً مختصراً لسير إصدار تلك القوانين الإستثمارية وجوانب الضعف والقوة فيها بإعتبار ان الضعف يمثل عنصر طارد للإستثمار والقوة تمثل عنصر جاذب للإستثمار⁽²⁾ والهدف من هذا السرد هو تناول الدور الذي لعبته هذه القوانين في تأسيس مؤسسات وشركات وهيئات القطاع العام، القطاع الخاص والقطاع المشترك، كحقائق ملموسة ومنظورة لعبت دوراً رئيسياً في بلورة النشاط الإقتصادي وتحديد ملامحه ومظاهره الإنتاجية والخدمية في الإقتصاد السوداني.

(1) عبد التواب احمد محمد عبد الإله، المرجع السابق، (ص 56).

(2) مامون يوسف عبد القادر عبيد، معوقات الإستثمار في السودان، (الخرطوم: وزارة الصناعة الولائية - ولاية الخرطوم، ورقة مقدمة لندوة الاستثمار ومشاكله في قطاع الصناعة، قاعة الشارقة، جامعة الخرطوم، 2002م، ص 2 - 3).

أولاً: مفاهيم الإستثمار:

يقصد بمفاهيم الإستثمار تلك الأعراف والأسس التي ينطلق منها خبراء المال والإقتصاد والسياسة في استخدام دلالات الإستثمار كأهداف تنموية منشودة⁽¹⁾ ولكن يتطلب المفهوم نفسه وجود معطيات طبيعية وأخرى إنسانية كضرورة حتمية ترتبط بضرورة وصيرورة الحياة الإنسانية نحو الأفضل، بحيث يشير مفهوم الإستثمار الى تلك الزيادة والتوسع الراسي والأقفي في الأنشطة الإقتصادية الإنتاجية بشقيها السلعي والخدمي في ظل وجود تدفقات نقدية داخلية وخارجية بإستمرار تعمل على إستقطاب وإمتصاص القوى العاملة وتفعيل القوى الشرائية والإستهلاكية وزيادة معدلات الإنتاج الذي ينعكس على زيادة نمو وإتساع الوعاء الإنتاجي والذي يعمل على تحقيق وفورات داخلية وخارجية تصب في مصلحة الجميع بفضل تضافر كل المعطيات الطبيعية والبشرية من خلال مفاهيم خاصة وعامة لايمكن فصلها عن بعضها بعض، وفي ظل مناخ ملائم وصحي يعمل على تحفيز وتشجيع الإستثمارات للإجابة على أسئلة تخص المستثمر والتي تتعلق بنوعية إنشئته الإستثمارية ودرجة توافقها مع الأوضاع الراهنة ودور تلك الأوضاع في توسيع وضمان تلك الإستثمارات وماتحققه من منافع، بجانب شروط نجاح تلك الإستثمارات على المدى القصير والطويل، فضلاً عن ذلك المردود العام من تلك الإستثمارات ودورها في تحريك جمود الإنتاج ودوران راس المال وإمتصاص القوى العاملة وتدريبها وإدخال أحدث ماتوصلت اليه التكنولوجيا في مجال الإنتاج السلعي وتقديم الخدمات وأثر ذلك القدرات الشرائية وبالتالي على الإستهلاك ومايمكن أن تحققه من وفورات خارجية تعمل على توسيع حركة النشاط الإقتصادي والتسويقي ودواليك⁽¹⁾ وخلاصة ذلك ان مفهوم الإستثمار يرتبط بشكل الأهداف المراد تحقيقها من خلال تفعيله كانت هذه الأهداف خاصة مرتبطة بالمستثمر او عامة مرتبطة بالحياة العامة ويشترط في ذلك تتواءم هذه الأهداف مع المعطيات المتاحة والممكنة من موارد طبيعية وبشرية ومالية وتقنية ومعلوماتية واقعية.

الإستثمار لغة: يقال أثمر الشجر اي طلع ثمره وشجره ، وأثمر الرجل أي كثر ماله وثمر الله ماله تمييزاً أي كثره، او الإستثمار أستفعال أسس طلب الثمر وعلى ذلك فان إستثمار المال يقصد به طلب الثمر من أصل المال مثل طلب الثمر من الشجر والغاية من الإستثمار تحقيق الربح والإستثمار أصلاً ليس هو الربح

(1) مامون يوسف عبد القادر عبيد ، معوقات الإستثمار في السودان ، المرجع السابق، (ص 11).

(1) عثمان احمد محمد علي، مشاكل القطاع العام في السودان، (الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم، رسالة دكتوراه غير منشورة، 1986م، ص 24).

وإنما هو وسيلة الحصول على الربح⁽²⁾. وهذا المفهوم اللغوي البحت يشير الى القصد من الإستثمار كواقعة يراد بها الوصول الى غايات لذاتها تتمثل في الزيادة والنمو والتنمية كما تعرف إقتصادياً وعليه يمكن القول ان مفهوم كفاية والإستثمار كوسيلة لبلوغ هذه الغاية لاينفلت من مفهوم المنافع كانت مباشرة ملموسة كالأرباح وتوسيع حديات الإنتاج والإستثمار في كافة المجالات الإنسانية ومن واقع المعطيات الطبيعية والبشرية أوغير مباشرة في تحقيق منافع غير ملموسة كتحقيق الأمن والحماية والإستقرار والتعليم والصحة ودواليك، ومن جهة تكون الزيادة في الموجود أصلاً او من خلال تأسيس أنشطة جديدة تعمل على هذه الزيادة ويشترط فيها الربط الزمني وتوفر كل المعطيات وشروط نجاح الدفع براس المال نحو تحقيق هذه الزيادة والنمو، إذا معنى الاستثمار لغة لا يختلف او يتعارض مع مدلوله التطبيقي وما يترتب عليه من نتائج وآثار كانت عامة او خاصة او مشتركة معاً، وبـل يتفق المفهوم اللغوي مع المفهوم الإصطلاحي من واقع تلك التعريفات التي تخصصت في تعريف الإستثمار من خلال وزوايا الانشطة التي يعمل من خلالها.

الإستثمار إصطلاحاً: للإستثمار مفهوماً علمياً خالصاً أستمد من واقع التجربة والممارسة والأثر المترتب عليهما وبالتالي يترتب التعريف بنوعية المجال والهدف الذي يغطيه ويسعى اليه، ففي التحليل الإقتصادي الكلي يعرف بانه تيار من الإنفاق على الجديد من السلع الراسمالية الثابتة مثل المصانع والأصول والمخزون خلال فترة زمنية معينة، وبناء على هذا التعريف فان شراء الأوراق المالية والمباني والشركات الموجودة فعلاً ومنتجة لاتعتبر إستثماراً مباشراً وإنما مجرد نقل للملكية⁽¹⁾. من واقع ومفهوم هذا التعريف ينكشف المعنى بان الإستثمار من حيث النوع محدد ومصنف لتحقيق الغايات بإعتبار ان هذا النوع من الإستثمار هو إستثمار حقيقي مباشر يهدف الى الزيادة من خلال الإستثمارات في مشروعات جديدة. وإستثمار غير مباشر يهدف أيضاً الى الزيادة ولكن ليس عن طريق الإستثمارات في أصول جديدة بل من خلال عمليات شراء أصول في الأصل كانت عاملة، وهذا التعريف يقود الى إضافة أخرى تشير الى الإستثمار هو توجيه المدخرات لبناء راس مال جديد أي تحويل المدخرات النقدية الى أصول راسمالية⁽²⁾. أي بالإضافة الى كون الإستثمار ضخ لراس المال في المشروعات الجديدة أو المتداولة، ايضاً هو نوع من الإدخار يعني نوع من

(2) أحمد محي الدين احمد حسين، عمل شركات الاستثمار الاسلامية في السوق العالمية الطبعة الاولى، (المنامة: بنك البركة الاسلامي، 1986م ص 17).

(1) دوجلاس وألفرد وستونبير، النظرية الاقتصادية، ترجمة صلاح الدين الصيرفي، (الإسكندرية: مطبعة الملة، 1962م، ص 206).

(2) السيد عبدالمولى، أصول الاقتصاد، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة للكتاب، 1977م، ص 228).

التضحية الحالية بقصد الوصول الى منافع وحقائق في المستقبل الذي يرتبط بزمن محدد في ظل ظروف وشروط ومعطيات محددة يجب توافرها من خلال تحويل النقود السائلة النقدية الى أصول منتجة وهذه الأصول قد تكون مشروعات زراعية أو صناعية أو إجتماعية أو تقنية أو معلوماتية أو خدمية ومن خلال ماتقوم به من أنشطة تتراكم الثروة على أصحابها كانوا أفراداً أو جماعات او شركات أو تقوم بها مؤسسات وهيئات القطاع العام أو التعاوني أوالمشترك، أو قد يكون الغرض من الإستثمار تحقيق ربحية إجتماعية غير منظورة وتدخل ضمن إطار المنفعة العامة، وعليه يمكن إضافة تعريف آخر يشير الى ان الإستثمار هو إرتباط مالي يهدف الى تحقيق منافع يتوقع الحصول عليها على مدى فترة من الزمن⁽³⁾ والتعريف يعطي النقود أهمية قصوى في كونها تعمل على توفير وخلق جميع الظروف والمناخات التي تواعم جذب الإستثمارات وتشجيعها وتحفيزها نحو الأنشطة التي تتوافر معطياتها الطبيعية اي تلك التي يمكن توفيرها بجانب المعطيات البشرية المتمثلة في الخبرات، القرارات الإقتصادية أو السياسية والثقافية الإجتماعية وتلك المتعلقة بوعي المستثمرين والمضيفين للإستثمارات. من خلال تلك التعريفات يمكن الخروج بتعريف يجملهم في كون ان الإستثمارات هي عبارة عن التدفقات النقدية السائلة تجاه مشروعات جديدة او إمتدادية ترتبط بمدى زمني في ظله تحقق الغايات وفقاً لشروط ومعطيات طبيعية اوبشرية لأزمة وضرورية مجتمعة ومستقرة تعمل على إنجاح تلك التدفقات المالية في تحقيقها لأهدافها. بمعنى تحويل التدفقات المالية الى أصول انتاجية تضخ منافع ومصالح عبر حقبة زمنية محددة ومدروسة ومن خلال إستخدام قوانين وشروط مخططة مسبقاً بقصد تحقيق ربحيات إقتصادية وتجارية وإجتماعية ترتبط باهداف كل إستثمار عامل.

ثانياً: علاقات الإستثمار:

يقصد بتلك العلاقات درجة الإرتباط بين الإستثمار والعلاقات الإقتصادية كالدخل القومي المتعلق بالنتاج القومي الإنفاق القومي والإستهلاك والدخل والإدخار بجانب جذب الإستثمارات المماثلة او الأخرى المتنوعة او المتعددة الأنشطة أو المجالات والأهداف وهذه بعض النماذج تمثل تلك العلاقات.

1/ علاقة الإستثمار بالنتاج القومي: يقصد بالنتاج القومي مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية معينة غالباً ماتكون سنة ويتم تقسيمها نقداً، بمعنى أنه يتضمن مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية محددة في الغالب تقدر سنة بالإسناد الى عنصر الإستثمار وراس المال الثابت الذي يتكرر إستعماله في العملية الإنتاجية مثل المواد الأولية التي تستخدم في العمليات الإنتاجية وزيادة المخزون

(3) أحمد محي الدين احمد حسين، (عمل شركات الاستثمار الاسلامية في السوق العالمية، مرجع سابق، ص 17).

السلعي أي إضافة مواد جديدة على المواد القديمة الموجودة في المخازن سواء كانت هذه المواد قابلة للإستهلاك أو سلعاً قابلة للإستثمار وقد تكون هذه الإضافات في المخزون السلعي من أجل الإحتفاظ بها كاحتياطي لتسهيل العمليات الإنتاجية ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية.

$$\text{الإنتاج القومي} = \text{الإستهلاك} + \text{الإستثمار}، \text{ ويكون ذلك بواسطة أسعار التكلفة}^{(1)}$$

2/ الدخل القومي: وهو المردود الذي يتم الحصول عليه من العمليات الإستثمارية في الإنتاج والإستهلاك أي يمثل الأجر العائد المتمثل في الفائدة والاجر والريح بحيث تمثل الفوائد والايجارات والارباح عوائد حقوق التملك وبالتالي يظهر الدخل القومي في كونه يساوي الناتج القومي من حيث توزيع عوائد الإنتاج.

الدخل القومي = الناتج القومي بسعر التكلفة ولما كان الناتج القومي = الإستهلاك + الإستثمار. فان الدخل القومي = الإستهلاك + الإستثمار⁽²⁾.

3/ العلاقة بين الإستثمارات والإدخار: الدخل في الغالب يؤدي الى الإستهلاك ويحتاج ذلك الى انفاق إستثماري يمول من الادخار ومن هذا المفهوم البسيط تظهر العلاقة الوثيقة بين الإدخار والإستثمار وكذلك تظهر العلاقة بين الدخل من جهة وكل من الإستهلاك والإدخار والإستثمار من جهة أخرى، ومن خلال تلك العلاقات يكون الإستثمار عبارة عن الإضافة الحقيقية الجديدة الى راس المال الثابت والأخير مثل الإستثمارات السابقة القائمة من وقت سابق على الإستثمارات الجديدة وهذه الإستثمارات السابقة تتمثل في الآلات والمعدات والمباني يضاف اليها المخزون السلعي المتمثل في المواد الخام والسلع نصف المصنعة وتامة الصنع، وعلى هذا الأساس فان الإستثمار يمثل الإستثمارات السابقة المتحققة مضافاً اليها المخزون السلعي وبالتالي فان صافي الإستثمار فهو عبارة عن إجمالي الإستثمار = الإستثمار الصافي + الإهلاكات أي ان الإستثمار الصافي = إجمالي الإستثمار - الإهلاكات⁽³⁾.

4/ الإنفاق القومي: يقصد به ذلك الإنفاق الذي يوجه نحو السلع والخدمات الإستهلاكية وتلعب فيه الدولة دوراً كبيراً من خلال إستخدامها لسياسات نقدية ومالية معينة تحد من الإنفاق وتزيد من الإيرادات العامة وفي الوقت ذاته تعمل على تشجيع الاستثمارات، وهنا تلعب الايدولوجيات الفكرية دوراً بارزاً في تفسير الانفاق وواجه صرفه، ودور كل من القطاع العام والخاص والمشارك في ذلك ومن تلك السياسات التي

(1) عبدالكريم صادق بركات، دراسة في الإقتصاد المالي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1983م، ص 279).

(2) حسن علي خريوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، (عمان: دار زهران، 1999م، ص 7).

(3) ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، الطبعة الأولى، (عمان: دار وائل، 1999م، ص 31).

تلعب دورها في سياسات الانفاق اما سياسة تدخل الدولة عن طريق التخطيط وتوسيع دائرة أنشطة القطاع العام وتحفيز القطاع الخاص والمشارك والتعاوني، او عن طريق السياسات النقدية والسياسات المالية وخاصة في المجتمعات الرأسمالية وماتحققه هذه السياسات في دفع عمليات النمو والتنمية بواسطة القطاع الخاص، وبالتالي فان علاقات الاستثمار مرتبطة بتلك البنية التحتية التي تؤسسها الدولة بقصد تشجيع الآخرين فضلاً عن قياسها بانشطة انفاقية من شأنها ان تزيد من الوعاء الانتاجي وخلق أنشطة تمثل إيرادات يستفاد منها في أنشطة اخرى تخلق وفورات إقتصادية وإجتماعية⁽¹⁾.

5/ مضاعف الإستثمار: يرتبط مضاعف الإستثمار بتغير مستوى توازن الدخل القومي وخاصة أن الإنفاق الإستثماري يؤدي إلى خلق دخول جديدة تضيف إلى مقدار الدخل القومي إضافات مضاعفة، وبالتالي فإن المضاعف الإستثماري يعني الزيادة المضاعفة الحاصلة في الدخل القومي والناشئة عن زيادة معينة في الإنفاق الإستثماري التلقائي، بمعنى أن المستوى التوازني للدخل يتحدد من ذلك المستوى الذي يكون عنده مقدار ما أنتج من الإنفاق لأغراض الإستهلاك اي الإدخار معوضاً عنه بما تم إنفاقه لأغراض الإستثمار، وعندها يكون الدخل القومي عند مستوى مستقر من التوازن، و يتوقف الطلب على الإستثمار على الموازنة بين سعر الفائدة من جهة والكفاية الحدية لرأس المال من جهة أخرى، وإذا زادت الكفاية الحدية زاد الطلب على الإستثمار، والكفاية الحدية تعبر عن العلاقة بين العائد المتوقع من الاصل الراسمالي وبين ماتم الحصول عليه، والعائد المتوقع هو مجموع العوائد السنوية من الأصل الراسمالي اما ثمن الحصول على راس المال فيمثل نفقات استبدال الأصل الراسمالي لأي سبب من الأسباب (الإهلاك - الإحلال - التقاعد)⁽²⁾.

ثالثاً: الأنواع المختلفة للإستثمار:

تحاول الدراسة ربط موضوعها بثلاثة انواع أساسية للإستثمار وخاصة ان هذه الأنواع تنفرع الى مجالات متنوعة ومتعددة للأنشطة الإستثمارية والتي تغطي مجالات الإنتاج السلعي والإنتاج الخدمي وسيتم تناول ذلك بشكل توضيحي مبسط على النحو ادناه.

(1) محمود كارم السيد، النظرية الاقتصادية المبادئ والاسس، (بيروت: دار النهضة العربية، 1989م، ص 35-36).

(2) السيد عبدالمولي، أصول الاقتصاد، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة للكتاب، 1977م، ص 29-30).

1/ الإستثمار في المخزون:

ويعتبر من ضمن انواع الإستثمار الأكثر تضجراً فالتغير في المخزون السلعي إنما ينعكس بصورة أساسية في التغير من الإستثمارات من سنة لأخرى.

2/ الإستثمار في تشييد المساكن (العقاري):

يعتمد ذلك على توافر الرغبة في إقتناء المساكن (الطلب عليها) مدعمة بقدرة الفرد الشرائية والدفع كركن أساسي لهذا النوع من الإستثمارات فضلاً عن ذلك اسعار الفائدة التي يتأثر بها الطلب وبالتالي الإستثمار فكلما كانت كبيرة كلما زاد الطلب على الإستثمار والعكس هو الصحيح.

3/ إستثمار في المصانع (العدد والآلات) الإنتاج السلعي والخدمي:

هو اكثر انواع الإستثمارات تنمية للنشاط الإقتصادي والدخل القومي من ناحية، وإشباع حاجات المجتمع في مختلف المجالات من ناحية اخرى، أما عن مجالات وأدوات الإستثمار تظهر وفقاً لتلك المعطيات البشرية والطبيعية والمالية التي تحكم حركة ومجال الإستثمار⁽¹⁾.

رابعاً: تصنيف الاستثمارات:

يمكن حصر الإستثمارات من حيث واقع تصنيفها كما هو متعارف عليه الى قسمين أساسين على

النحو التالي:

1/ تصنيف جغرافي:

فالتصنيف الجغرافي ينحصر في إستثمارات محلية وإستثمارات أجنبية فالإستثمارات المحلية تعني توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للإستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن اللآداة الإستثمارية التي أختيرت للإستثمار أما الإستثمارات الأجنبية تشمل كافة المجالات الإستثمارية المتاحة في الأسواق الأجنبية وياي أداة إستثمارية.

2/ التصنيف النوعي:

يعنى تصنيف مجالات الإستثمار وفقاً لنوع الأصل محل الإستثمار الى إستثمار حقيقي، إقتصادي، وإستثمار مالي، فالإستثمار الحقيقي هو إذا ما وفر للمستثمر حق في حيازة أصل حقيقي كالسلع والذهب والعقار بمعنى أنه توظيف الأموال في جميع المجالات الإستثمارية المتعارف عليها بإستثناء مجال الإستثمار في سوق الأوراق المالية، أما عن الإستثمارات المالية تتركز في سوق الأوراق المالية ينتجه نحو حيازة

(1) السيد عبدالمولي، أصول الاقتصاد، مرجع سابق، (ص 87).

الأصول المالية التي تعبر عنها الأوراق المالية القابلة للتداول والتي تتخذ شكل سهم أو شهادة ايداع او سند⁽¹⁾.

ويفهم من هذا التصنيف بانه يدخل في إطار سياسة الإستثمار والتي يقصد بها جميع العمليات المتعلقة بتخصيص الإستثمارات بغرض الإستفادة المثلى من المواد المتاحة وحسن إستغلال الأموال المتاحة والتنسيق بين القطاعات المختلفة بدلاً من ترك عملية توزيع الأموال بين المشروع للقرارات العشوائية من واقع تخطيط حجم الإستثمار⁽²⁾، والذي يفترض وجود تقسيمات أخرى مرتبطة بالمدى الزمني كإستثمار طويل الأجل ويكون في حالة إستخدام وإقامة منشآت صناعية أو تجارية أو زراعية وتمويل المشروعات الإنتاجية هذا بجانب الإستثمار المباشر وغير المباشر⁽³⁾، فالمدى الزمني لا يشترط فيه أن يكون طويلاً بل قد يكون متوسطاً او قصيراً ويرتبط بعدد من السنوات، ففي المدى الطويل تكون أكثر من عقد من الزمان بين المتوسط يكون ما بين الخامسة الى السابعة من السنوات وفي الأجل القصير يكون في الغالب سنة، فضلاً عن ذلك هناك إستثمار في مجال الأفكار وتسويق الأفكار من خلال البحث والتدقيق عن أكثر المشروعات التي تحدث ارباحاً ومنافعاً وعرضها لجهات التمويل من خلال تقديم دراسات جدواها الإقتصادية والفنية والتقنية والهندسية والمالية والتسويقية. وتأخذ الإستثمارات عدة أشكال ووفقاً لنوع النشاط الذي تعمل فقد يكون الإستثمار متجه نحو تصدير الخبرات العلمية والعملية من خلال الإستثمار في العقول وتصديرها نحو الدول المحتاجة اليها، كما قد ينتج الإستثمار نحو المعلومات وتقنية المعلومات، هذا بجانب الإستثمارات في مجال البحوث والإختبارات الميدانية والإستثمار في الفضاء وأبحاثه، بجانب الإستثمار في مجال العلوم الطبية والإكتشافات الخاصة بها، بالإضافة الى الإستثمار في مجال صحة الإنسان والحيوان ووسائل تحقيق الرفاهية الإجتماعية، وكل هذه الإستثمارات يقوم بها راس المال الخاص أو العام أو بتعاونهما معاً، ولكن هنالك إستثمارات يصعب القيام بها كإستثمارات البنية التحتية التي تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة وان عوائدها غير ملموسة مباشرة ويعد وجودها يؤسس للدخول في الإستثمارات الإنتاجية السلعية والخدمية وهذا النوع تقوم به دائماً الدولة.

(1) حسن خربوش وآخرون، (الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، ممرجع سابق، ص 36-38).

(2) أحمد ذكي المسير، الجوانب الاقتصادية في دراسات جدوي الاستثمارات، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1989م، ص65).

(3) المرجع السابق، (ص 47).

خامساً: خطوات التخطيط الإستثماري:

هنالك الكثير من الأسس والركائز التي ترتبط بنجاح الإستثمار وتحقيق أهدافه وهي تسبق عمليات التنفيذ والتشغيل وهي عبارة عن دراسات جدوى فنية وإقتصادية وتقنية وتسويقية وإنتاجية متكاملة ويمكن تلخيص ذلك في الآتي:

- وضع ميزانية تقريرية للأموال المخصصة للأغراض الإستثمارية.
- تحرير الأهداف الإستثمارية حسب أولوياتها وأهميتها.
- تحليل الأخطار التي ينطوي عليها إستخدام الأنواع المختلفة من الإستثمارات بطريقة تسهل الوصول للأهداف الموضوعية مع تجنب الأخطار.
- إختيار النشاط المعني والجهة المعنية مع توقيت التحركات.
- الإستمرار في الإدارة والتقييم والإشراف.
- توزيع الأموال المتوفرة بين الوسائل أو الأصول الإستثمارية⁽¹⁾.

والهدف من التخطيط الإستثماري هو تلافي وتجنب المخاطر الناتجة عن الإعتماد على الدخل الناتج عن الإستثمارات وعن سوء الإختيار وفشل التوقعات وتدهور الأوراق المالية. وعمليات التخطيط التي يتم إستخدامها في الإستثمار لها مقومات وأدوات، وأهم تلك المقومات هي المعطيات المتاحة سواء ان كانت طبيعية أو بشرية او مالية بجانب القرار السياسي والإقتصادي. علماً بان لكل بلد قانون إستثماري مستمد من واقع البلد ومفهومه للسيادة وتطبيقه لها من خلال قوانينه وممارسته لهذه القوانين في التشريعات الإقتصادية والمالية والإستثمارية للبلد، إذا علم ان هناك إستثمارات تمتلك نسبة إستثمارية اكثر من 50% في البلد المضيف لها وهذا الوضع يفرض شكلاً آخر في عمليات الإدارة وتحويل الأرصدة قد يتعارض مع قوانين سيادة الدولة المضيفة ولهذا يلاحظ ان تخطيط الإستثمارات طويلة أو قصيرة الأجل⁽²⁾ بجانب التخطيط والإشراف لابد من وجود إدارة متكاملة وواقعية لهذه الإستثمارات حتى لاتتعرض للمخاطر، فضلاً عن تدخل الدولة لحماية تلك الإستثمارات.

(1) جميل أحمد توفيق، الاستثمار وتحليل الأوراق المالية، (الاسكندرية: مطبعة الشاعر، د.ت، ص 104-105).

(2) محمد عبد الشفيق، قضية التصنيع في إطار النظام الإقتصادي العالمي الجديد، طبعة اولي، (بيروت: الوحدة للطباعة والنشر، 1981م، ص 295-296).

وتتمثل العوامل المحددة للإستثمار بالآتي:

أولا العوامل المباشرة:

1/ الفائض الإقتصادي:

الفائض الإقتصادي هو عبارة عن ذلك الناتج المحقق من الأنشطة الإقتصادية المختلفة مطروحاً منه الإهلاكات أو إستهلاك المنتجين وعوائلهم ومصاريف المجتمع العمومية وهو لا يستخدم بالكامل في العملية الإنتاجية فانه بذلك يمثل جزء من الإنتاج السنوي للمجتمع الذي يستخدم فيه تمويل العملية الخاصة بالتنمية الإقتصادية وبالتالي يصبح الفائض الإقتصادي إحدى مقومات التنمية لأنه يعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع من خلال فترة زمنية محددة وبمعنى أوسع الفائض الإقتصادي هو الفرق بين الناتج الأمتل للمجتمع الذي يمكن بلوغه في بيئة طبيعية وتكنولوجية محددة تاريخياً وفي ظل ظروف الإستخدام الأمتل لكل الموارد الإنتاجية المتاحة، وبين الحجم الأمتل للإستهلاك الذي يختاره المجتمع⁽¹⁾ العلاقة بين الفائض الإقتصادي والإستثمار فان زيادة الأول المستخدم في التنمية يؤدي الى زيادة معدلات الإستثمار الذي يعني الزيادة في الطاقة الإنتاجية مما يؤثر إيجابياً في زيادة مستوى الدخل الحقيقي وبالتالي زيادة الفائض الإقتصادي الفعلي. ومن كل ماورد يتضح شكل العلاقة بين الفائض الإقتصادي والإستثمار فكلما كان الفائض الإقتصادي مرتفعاً كلما كان الطلب على الإستثمار مرتفعاً وإنعكاس ذلك في توسيع الوعاء للإنتاجي والدخل القومي الحقيقي.

2/ العمل:

مستوى العمالة من حيث التوظيف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة حركة النشاط الإقتصادي من حيث إنتاج السلع والخدمات، الا ان ذلك يرتبط أيضاً بطبيعة منهج الدولة، وأصحاب العمل في تحديد العلاقة بين الإنتاج وكثافة العمل وراس المال فإذا كان المنهج المتبع يعتمد على إستخدام كثافة رأسمالية عالية فذلك يعني إستخدام أقل كثافة للعمل لأن المشروعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية تعتمد على التقنية العالية التي تحل محل الإنسان، أما في حالة إستخدام كثافة عمالية عالية يقابله إستخدام كثافة رأسمالية منخفضة، وفي مثل هذه الحالة تمتص المشروعات أيدي عاملة ضخمة وفي الغالب يكون الهدف من هذه المشروعات هو إمتصاص القوى العاطلة عن العمل او الغير نشطة إقتصادياً وهي المشروعات التي تتبناها الدولة،

(1) جون بادان، ترجمة احمد بليغ، الاقتصاد السياسي للتنمية الطبعة الثانية، (بيروت: دار الحقيقة، 1971م، ص 85).

ومن هذه القوى يمكن تحديد العمل⁽¹⁾. و قوى العمل تمثل ذلك الجزء من السكان الفعلي او الفعال إقتصادياً والذين يمارسون العمل فعلاً إضافة الى الأفراد الذين يرغبون بالعمل ويقدررون عليه ويبحثون عنه ويجب ان نفرق بين القوى العاملة بإعتبارها تشمل السكان في سن العمل والطاقة البشرية التي تتضمن إضافة الى القوى العاملة المستخدمة فعلياً وجميع الإحتياطي الموجود مستقبلاً وتعتمد العلاقة بين العمل والإستثمار على الآتي:

أ. حجم السكان اي انه كلما زاد عدد السكان كلما أثر ذلك سلباً على النمو الإقتصادي وذلك من خلال تأثيره على حجم المدخرات.

ب. التركيب العمري للسكان وهذا يؤثر في ان زيادة كبار السن في مجموع السكان يؤدي الى تخفيض في نسبة السكان النشطين إقتصادياً مما ينتج عنه زيادة في معدلات الإستهلاك وإرتفاع معدلات الإعالة بالنسبة للفرد وانخفاض معدلات الإدخار الحكومية وزيادة الإنفاق الحكومي وإرهاق المنتجين بالضرائب مما يعني الحد من حركة الإستثمارات وهروبها خارج القطر.

ج. التركيب السكاني حسب البيئة، تؤثر التغيرات الحاصلة في تركيب السكان الناجمة عن الهجرة من الريف الى المدينة تأثيراً سلبياً على حجم الإدخار ثم على الإستثمار لان عملية تأهيل العمالة المتنقلة من الريف الى المدينة تتطلب إستثمارات كبيرة مما يؤثر على حجم الفائض الإقتصادي المتحقق من القطاعات الإنتاجية⁽²⁾.

3/ الدخل القومي:

وهو يؤثر في تحديد الحجم الكلي للإستثمار ويغطي تأثيره الجوانب التالية:

أ. حجم الدخل القومي: توجد علاقة طردية بين الدخل والإستثمار بحيث ينخفض الطلب على الإستثمار نتيجة لإنخفاض الدخل ويزداد الطلب على الإستثمار بازدياد الدخل ويحدث ذلك في ثبات الإستهلاك مما يعني ذلك زيادة حجم الإدخار يزيد ذلك من حجم الإستثمار. وهذا لا يتم الا عن طريق تشجيع الأفراد على الإدخار من خلال تثبيت الأسعار للسلع الإستهلاكية الضرورية بقصد تثبيت الإستهلاك.

(1) عبدالله محسن احمد سعيد، تخطيط القوى العاملة في القطاع العام، (بيروت: دار الفارابي، 1990م، ص 121).

(2) عبدالله محسن احمد سعيد ، تخطيط القوى العاملة في القطاع العام(مرجع سبق ذكره ، ص 145 - 146).

ب. تركيب الدخل القومي: ويتطلب ذلك تركيز الإستثمارات في القطاعات القائدة المنتجة والتي لها تشابكات أمامية وخلفية تكون نقطة إنطلاق في المستقبل لتنمية باقي القطاعات حيث سرعان ما يتوزع تأثير هذا الإستثمار على القطاعات الأخرى مستفيدة من إتباعه او إستفيدة هو من إنتاجها.

ج. توزيع الدخل القومي: ويشمل ذلك تحديد أنصبة المجتمع فئات من الدخل القومي أو الناتج القومي لأن ذلك يحدد حجم الإستثمارات من خلال حجم المدخرات لفئات المجتمع⁽¹⁾.

4/ الإستهلاك:

يؤثر الإستهلاك على حجم المدخرات إذا زاد بمعدلات كبيرة لا تسمح بالإدخار وبالتالي يحول دون تمويل الإستثمارات المستهدفة وتخفيض معدلات النمو الإقتصادي الأمر الذي يتطلب تخطيط الإستهلاك وترشيده لتوجيه الزيادة في الدخل نحو القنوات الإستثمارية بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية ويمكن تخفيض ذلك عن طريق السياسة المالية وخاصة الضريبية منها للقضاء على ظاهرة الإستهلاك البزخي⁽²⁾.

5/ الإكتشافات العلمية والتكنولوجية:

وذلك بتعين طرق وأساليب إنتاجية جديدة مما يعني إنتاج سلع ومنتجات جديدة وتعمل هذه الأساليب الجديدة على زيادة حجم الإستثمارات من خلال خفض التكاليف وزيادة الإيرادات التي يحققها إستخدام التكنولوجيا التي في النهاية تعمل على زيادة الكفاية الحدية لرأس المال وبالتالي الاندفاع نحو الإستثمارات⁽³⁾.

6/ الإتجاه العام للأسعار:

كلما أرتفعت الأسعار كلما قل الإستهلاك وتحول الدخل في مجمله الى عملية الإستهلاك مما يعني أضعاف الجانب الإدخاري وذلك في حالة انخفاض الأسعار هذا من جهة الإدخار، أما في حالة الطلب على الإستثمار فانه كلما كانت الأسعار عالية فمن ناحية تشجع المنتج على زيادة إنتاجيته ولكنه لا يمكن ان يعدد وينوع هذا الإنتاج بل يستمر المنتج في زيادة إنتاجه فقط، مما يعني حصر نشاطه في إطار ضيق وهذا لا يعمل على توسيع النشاط الإنتاجي بل يضيقه ويعجزه عن الإدخار⁽⁴⁾.

(1) محمد عبدالعزيز عجمية وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط (دار النهضة العربية ، بيروت 1983م، ص 133).

(2) محمد الباقر عبد التواب الصعير، مفاهيم في التنمية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1993م ص 96-97).

(3) سمير عبد اليسوع البيدولاس شمعون، العولمة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول (القاهرة: دار النهضة العربية، 2004م، ص 34).

(4) الامين رشيد كونه، التخطيط الاقتصادي دراسة نظرية ، (بغداد: مطبعة الجامعة، 1983م، ص 202).

ثانياً العوامل غير المباشرة:

هذه العوامل لا تخرج من إطار محفزات الإستثمار كالعوامل الإجتماعية منها العادات والتقاليد والنظرة المستقبلية للدخل لأن ذلك في عمومه ينعكس على توزيع الدخل بين الإستهلاك والإدخار، بجانب ذلك توجد عوامل اخرى أهمها.

1/ توقعات مستوى الدخل والإنتاج:

هذه التوقعات تلعب دوراً بارزاً في إتخاذ قرارات الإستثمار، فتوقعات الدخل تحفز الزيادة في الإنفاق الإستثماري لان ذلك يعني مزيداً من الأرباح لان زيادة الدخل تشير الى أن رصيد المجتمع من رأس المال الذي يعظم الربح سيصبح كبيراً وهذا يعني ان منحني الكفاية الحدية لرأس المال الى الأعلى والعكس صحيح في حالة الإنخفاض، ويضاف ذلك الى الإنتاج فظهور أساليب جديدة في الإنتاج سوف تؤدي بدورها الى إنتقال أكبر في جدوى الكفاية الحدية لرأس المال وبالتالي ارتفاع أكبر من الإنفاق الإستثماري⁽¹⁾.

2/ سعر الفائدة:

ترتبط أسعار الفائدة في الأصل بالقيمة الزمنية للنقود وهي ذات تأثير في عمليات اتخاذ القرارات العالية، وبالتالي تؤثر في الرغبة الإستهلاكية والإدخارية ومن ثم الإستثمارية، فارتفاع اسعار الفائدة من قبل الجهاز المصرفي سيؤدي الى سحب أكبر قدر ممكن من فائض الدخل لغرض توظيفها في المجالات الإستثمارية والتي تخدم عملية التطور الإقتصادي، والعكس يحصل في حالة انخفاض سعر الفائدة حيث لا يشجع افراد المجتمع الى توجيه الفائض من دخولهم نحو القطاع المصرفي الذي يمثل الوعاء الإدخاري داخل المجتمع⁽²⁾، مما يدفعهم الى توظيف فائضهم في الأسهم والسندات وليس في العملية الإنتاجية المرتبطة ايضاً على الكفاية الحدية لرأس المال⁽³⁾.

3/ الإعتبارات الإستثمارية:

ويقصد بها كل تلك الضمانات المتلخصة في:

- أ. المحافظة على الأصل وإسترداده.
- ب. ضمانات الدخل.
- ج. التحرر من الإدارة.
- د. التنويع الذي يلبي الطموح الشخصي.

(1) فؤاد مرسى، المفهوم المادي للتنمية إصدارات النفط والتنمية، (بغداد: دار الثورة للطباعة والنشر، 1997م، ص 153).

(2) اسماعيل على يوسف المصري، المالية العامة الاسس والمبادئ، (القاهرة: دار الكتاب المصري، 1991م، ص 34).

(3) جميل أحمد توفيق، الاستثمار وتحليل الاوراق المالية، (الاسكندرية: مطبعة الشاعر، د.ت، ص 56).

هـ. عامل الضرائب.

و. الوقاية من التضخم.

ز. العامل القانوني⁽¹⁾.

4/ المناخ الإستثماري:

يقصد بالمناخ الإستثماري كل العوامل الداخلية التي توفرها الجهات المضيفة للإستثمار وهذه العوامل يمكن تلخيصها في الآتي:

أ. الجوانب القانونية: وهذه الجوانب تغطي كل الضمانات القانونية التي تتعلق بالإستثمار بدءاً من الاجراءات القانونية الرسمية واللائحية الخاصة بالتسجيل والتوثيق والضمانات الكفيلة لمنع الإلتباس والتأويل والإزدواجية في تفسير القانون فضلاً عن إستقرار القانون وثباته في لوائحه والجهات المنفذه له.

ب. الإجراءات الادارية: وهي تلك الإجراءات التي تتعلق بتقديم كافة الإجراءات الإدارية من تراخيص وشهادات عمل ووثائق تأسيس صادرة من جهة واحدة لا جهات متعددة لأن الكثير من الدول تعاني مشاكل إدارية في الإجراءات التي تخص الإستثمار وبالتالي فان التسهيلات الإدارية تعتبر إحدى حوافز الإستثمار وتشجيعه.

ج. الإستقرار في قوانين الإستثمار: تعتبر قوانين الاستثمار في إستقرارها من أهم محفزات تدفق رؤوس الأموال لانها تعطي الثقة لرجال الاعمال والمستثمرين وتعطي القدرة على إتخاذ قرارات الإستثمار لكونها تقدم كافة الضمانات التي يسعى اليها هؤلاء، علماً بأن الإستثمار يحتاج لفترات زمنية طويلة حتى تجني ثماره وخاصة إذا كان في الأصول الإنتاجية وبحجم ضخم. وهذا الإستقرار يجب ان يرافقه إستقرار إداري.

د. الاستقرار الاقتصادي: ويقصد بذلك إستقرار السياسات الإقتصادية المتعلقة بالسياسات المالية والسياسات النقدية، وتوحيد جهات إصدار وصناعة القرارات الإقتصادية بجانب تنفيذها وكلما إستقر القرار الإقتصادي كلما حفز من عمليات الإستثمار.

هـ. قوانين الدخول والعمل من خلال التشريعات التي تحمي راس المال من إستغلال قوى العمل والنقابات بجانب سياسات العمل ومعايير معاملة الشركات الأجنبية.

و. السياسات التجارية والتعريفات الجمركية والرسوم وسياسات الحماية والسياسات الضريبية.

(1) جميل أحمد توفيق، الاستثمار وتحليل الاوراق المالية، مرجع سابق، ص 51.

ز. المحددات الاقتصادية التي تتمثل في عوامل السوق من حيث حجم السوق ومستوى دخل الفرد ومعدل نمو الأسواق الداخلية وفترة الوصول الى الأسواق العالمية والإقليمية، بجانب ذلك عوامل الكفاءة ويدخل ضمنها تكلفة الأصول والموارد وتكلفة المدخلات الأخرى مثل النقل والإتصالات والسلع الوسيطة⁽¹⁾.

وأيضاً من السياسات أو العوامل الاقتصادية تسهيل الأعمال والإجراءات من خلال تحسين مناخ الإستثمار وسمعة الدولة في توفير الخدمات التمويلية وتقديم الحوافز الإستثمارية وتدنى نسبة الفساد، وسوء الإدارة والمناخ الاجتماعي الملائم، اضافة الى تأهيل كل البنيات التحتية للإستثمار وسياسات الخصخصة⁽²⁾.

ح. توفر طبقة رجال أعمال تحمل وعي كافي يمكنها من جذب الآخرين وإستيعاب حقيقة الإستثمارات في البلد المضيف، وذلك من خلال وعيهم بكل ما يتعلق بمحفزات ومشجعات الإستثمار.

ط. عوامل أخرى وتغطي كافة الجوانب الإنسانية والتي تتعلق بإحترام الدولة لمواطنيها وإتاحة الحريات لهم، وإنتهاج المنهج الديمقراطي في الحكم وإحترام حقوق الإنسان في الراي والفكر، بجانب إحترام حقوق الأقليات وحريات العقائد وكل مامن شأنه ان يحافظ على كرامة الإنسان ولايجعله متمرداً على النظام وحكمه ومعادياً لكل من يعمل مع هذا النظام وخاصة ان نجاح الإستثمارات يكون في مناخ ديمقراطي ووسط أجواء سلمية وأمنة حيث لا صراعات ولا حروب ولا نزاعات داخلية داخل الدولة المضيفة ولا مظاهرات عمالية وإضرابات وإعتصامات تعوق عملية الإنتاج⁽³⁾.

المناخ الإستثماري في الوقت الراهن أصبح مرتبطاً بكل ما يتعلق بحياة الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقائدية وسياسات الدول تجاه مواطنيها ودول الجوار وعلاقتها الدولية وسياساتها الخارجية، ويرجع ذلك الى عامل الإرتباط الوثيق للعالم من خلال الطفرة النوعية والكمية في عالم التقنية الرقمية وعالم الإتصال، بحيث أصبح العالم كالقرية الواحدة ونزوعه نحو التوحد الإقتصادي والتجاري التبادلي والثقافي. فكل تلك الظروف الموضوعية جعلت من رؤوس الأموال ان تضعها في حسابها وبل وتتأكد من وجودها وتطبيقها في الدولة أو الدول التي تستهدفها بالإستثمارات. وقد عانى السودان في ذلك كثيراً إذ ان كثيراً

(1) محمد عبدالقادر محمد خير، الآثار الاقتصادية للخصخصة في الاقتصاد السوداني، (الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم رسالة دكتوراه غير منشورة، 2000م، ص 72-75).

(2) حسين بشير محمد نور، آثار الاستثمار الاجنبي على المصالح الاستراتيجية، (الخرطوم: مجلة الوسيط الاقتصادي، الخرطوم العدد 26، يوليو 2007م، ص 39).

(3) محمد يوسف عبدالله حامد، تخطيط القوى العاملة في القطاع الزراعي، (الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم، رسالة دكتوراه غير منشورة، 1988م، ص 151).

ماتسوء احواله الداخلية والخارجية من حيث الحروب والنزاعات القبلية والجهوية والتمرد في جنوبه، مما انعكس سلبياً على جذب الاستثمارات وتدفعها الا ان ذلك قد تلاشي حالياً نتيجة لتحسين للمصالحات التي تمت بين الدولة ومعارضيهما واحلال السلام محل الحرب من جهة، وحدوث الإستقرار النوعي والكمي في مجال القرار الإقتصادي والسياسي والمالي وتحسين شروط الإستثمار .

سادساً: الإستثمار الدولي:

يعني إستثمار الشركات أو الافراد في أصول حقيقية أو مالية خارج موطنهم بغرض تحقيق أهداف محددة تكمن في .

أ. الحصول على المواد الخام الأولية من الدول المضيفة للإستثمارات لأجل إستخدامها في الدول الأم أو مراكز إنتاجهم .

ب. إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض اكبر من السلع الزائدة التي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها .

ج. الإستفادة من ميزة إنخفاض الكلفة في الدول المضيفة للاستثمارات .

د. الإستفادة من قوانين تشجيع الإستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الكثير من الدول بقصد جذب الإستثمارات الأجنبية إليها، ومن أهمها تقديم الحوافز الضريبية وتوفير فرص إستثمارية دائمة وإعطاء ضمانات للمستثمرين وتوفير أنظمة للمعلومات وتكون في متناول المستثمرين والتي تساهم في عمليات إتخاذ القرارات .

هـ. الإستفادة من فرص تحقيق الأرباح من واقع تلك الإستثمارات .

و. سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية وبالتالي المساهمة في خلق الجودة وإستقرار الأسعار وتنويع الخدمات والسلع ، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة راس المال لديها .

ز. تقليل المخاطر وإمتصاص حدتها عندما تصيب الإستثمارات الأجنبية .

ز/ دوافع الدول المستضيفة للإستثمار:

ترمي الدول المضيفة للإستثمارات الى أهداف على صعيدها الذاتي ومن خلال توفير حوافز ومناخات إستثمارية مشجعة لجذب حفز الآخر نحو الإقبال عليها وتحريك جمودها الإقتصادي والإستثماري والمالي بقصد تحقيق الآتي⁽¹⁾ .

- أ. الإستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية الجيدة من الدول الأجنبية من خلال نقلها عبر شركاتها العاملة في تلك الدول المضيفة، إذ ان قيام الشركات الأجنبية بإستثمار أموالها في مشاريع محددة في ندولة معينة يتضمن نقل التكنولوجيا وتوظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من أسطتها الإستثمارية لضمان سلامة تدفق أرباحها بإستمرار وبمعدلات متزايدة لأطول حقبة زمنية ممكنة ومتاحة.
- ب. الإسهام في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم أنشاؤها او تلك المشروعات الإمتدادية لمشروعات قائمة.
- ج. الإسهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها وخاصة عند قيام المشروعات المختصة بتصدير منتجاتها الى الخارج.
- د. التقليل من حجم الواردات وذلك من خلال توسيع مديات الإنتاج المحلي، حيث يساهم الإنتاج المحلي في إحلال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محلياً.
- هـ. تدريب العاملين على الاعمال الإدارية وعلى إستخدام وسائل الانتاج المتقدمة وإضافة ابعاد إدارية وفنية للخبرات الموجودة والعمل على تطوير تلك غير المؤهلة والمدرية.
- و. دفع الشركات والمؤسسات والهيئات المحلية نحو تطوير مواردها المالية والبشرية بغية منافسة تلك الأجنبية في الاسواق المحلية والإقليمية والدولية.
- ز. توسيع الوعاء الإنتاجي مما يساهم في توسيع الأسواق المحلية والزيادة في معدلات الإستهلاك والدخل، وبالتالي خلق مشروعات تعمل وفورات خارجية تعمل على زيادة وتنويع المنتجات المحلية التي تستفيد من منتجات وخدمات الإستثمارات الأجنبية كمدخلات انتاج أولية او وسيطة.
- ح. تحريك الجمود الإقتصادي وحفز الإنتاج وتشجيعه بقصد زيادة الدخل القومي والنتاج القومي من خلال إنتاج السلع والخدمات⁽²⁾.

(1) ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، الطبعة الاولى ، (عمان: دار وائل للنشر، 1999م، ص 185).

(2) يعقوب آدم احمدون آدم الاقتصاد السوداني وسياسات الدولة الزراعية، (الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم، رسالة دكتوراه غير منشورة، 1985م، ص 115-116).

سابعاً: محددات الإستثمار الأجنبي:

- هي محددات في حالة توافرها يتدافع الاستثمار الأجنبي نحو البلد الذي يتمتع بتلك المحددات ويعمل على توفيرها وتمثل في:
- أ. خفض تكاليف العمالة والمادة الخام الأولية والإجور وتكلفة النقل.
 - ب. الاستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي.
 - ج. إتساع الأسواق المحلية وقربها من المواد الخام الأولية والأسواق الأخرى.
 - د. المناخ الاستثماري من حيث عدم وجود قيود لمراقبة العملة وصعوبة الإجراءات الحكومية وقوانين الاستيراد والتصدير وتحويلات العملة الصعبة الى الخارج في شكل أرباح، وعدم السماح لحرية التملك بالنسبة الأجانب المقيمين وغير المقيمين.
 - هـ. النظام الضريبي وحجم وشكل الإعفاءات الجمركية التي قد تمنح للمستثمر.
 - و. مدى توفر الموارد البشرية وعناصر الإدارة ذات المهارة والكفاءة في الدول المضيفة للإستثمارات.

ثامناً: أشكال الإستثمار الدولية:

- تغطي الإستثمارات الدولية شتى مجالات الإنتاج السلعي والخدمي لأنها تعمل في الغالب على تحويل موارد مالية وبشرية وتكنولوجية متقدمة وخاصة في جانب الإستثمارات الحقيقية، بينما الإستثمارات المالية لاتعمل ذلك ويمكن توضيح ذلك في الآتي:
- أ/ الإستثمارات الدولية الحقيقية وتتخذ الأشكال ادناها:
1. مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل وتسعى الشركات الأجنبية الى ذلك النوع لأنه يمكّنها من التحكم الكامل في إدارة هذه المشروعات بينما هنالك دول ترفض ذلك بدعوى السيادة الوطنية.
 2. مشروعات ملكيتها مشتركة وهي مشروعات مشتركة بين راس المال المحلي والأجنبي وتكون بنسبة المشاركة في حجمها أكبر لصالح راس المال المحلي⁽¹⁾.
 3. الشركات المتعددة الجنسيات وهي شركات ضخمة الإستثمارات تمتلك الكثير من المشروعات والشركات المتعددة الجنسيات، وتكون إستثماراتها اكثر من 30% خارج حدود بلدانها ولا تهتم كثيراً بإسعار الصرف أو باعادة تحويل العملة الى الخارج نتيجة لتنوع انشطتها وتوسع إنتشارها في الكثير من أنحاء العالم.

(1) حمدي عبدالله الصعيدي، أصول علم الاقتصاد، (القاهرة : دار النهضة المصرية، 1976م، ص 132).

4. حقوق الإمتياز: ويعني ذلك حق بيع او إيجار الشركات الأجنبية إسمها وخبراتها ومواصفاتها الى إحدى الشركات المحلية، مقابل قيام الشركة المحلية بدفع عمولة معينة او نسبة محددة من الأرباح الى الشركة المنافسة، وهذا النوع من الإستثمار يلاحظ فيه أنه لا ينطوي على مخاطرة فيما تقوم الشركة المانحة بعمليات الدعاية والإعلان⁽²⁾.
5. عمليات التجهيز والتسليم، ويتم ذلك بقيام المستثمر المحلي بتكليف المستثمر الأجنبي ببناء مشروع معين او القيام بعمليات محددة مقابل دفع مبلغ متفق عليه سلفاً يتم دفعه بعد الإنتهاء من تجهيز المشروع وتسليمه.
6. الوكلاء والموزعون: يمثلون دور الوسيط بين المنتج الحقيقي وبين المستهلك ويقوم هؤلاء بالإحتفاظ بالمخزون في السلع الا ان هنالك نوع لا يقوم بذلك، ومن جهة أخرى يعتبر الموزع وسيطاً بين المنتج والمستهلك الا أن دوره ينحصر في قيامه بشراء السلعة من المنتج وإعادة بيعها الى المستهلك بحسابه الخاص وينتج عن ذلك أن تكون الحرية الكاملة للموزع في إتخاذ القرارات.
7. عقود التجميع والإدارة: هي عبارة عن إتفاقيات مبرمة بين المستثمر الأجنبي والمحلي ويقوم على أساسها الأول بتجميع او إنتاج مكونات سلعة، أما عقود الإدارة فهي تلك الاتفاقيات التي يجرى ابرامها بين شركات اجنبية وشركات محلية والتي تنص على أن يقوم خبراء اداريين معينين بمعرفة الشركة الأجنبية بادارة بعض عمليات وانشطة الشركة المحلية لفترة زمنية معينة مقابل مبالغ محددة تدفعها الشركة المحلية الى الشركة الأجنبية إضافة الى دفع مرتبات ومكافآت هؤلاء الخبراء⁽³⁾.
- تشير هذه المحددات الإستثمارية الى كونها المحفز الفعال الذي ترغبه الجهات المستثمرة في إستثمار رؤوس أموالها و في الوقت ذاته أن الدول المستضيفة لهذه الإستثمارات هي التي تعمل على تأسيس وخلق تلك المحددات لانها تتلائم مع طبيعية واقعها ومعطياتها الطبيعية والبشرية والسياسية، وهي في ذلك تعمل على وضع لوائح وأسس قانونية وإدارية واقتصادية ومالية تعمل مجتمعة على خلق مناخ ونشاط إستثماري جاذب ومحفز، وهذه المحددات التي توفرها الدول لابد أن تصاحبها أسس ديمقراطية حرة في النشاط الإقتصادي والسياسي والثقافي والإجتماعي ووجود الديمقراطية يعني الأمان والطمأنينة والإستقرار وكل ذلك يعمل على تشجيع أنشطة الإستثمارات وتجنبيها المخاطر وخاصة إذا علم ان راس المال الخاص دوماً لايعمل في ظل ظروف غير مضمونة أو في ظل ظروف كارثية تحيط به من كل جانب لما يعرضه

(2) R.M.Rodriquez,and E.E. Carter - International Financial Management. Prentic Hall - New Jersey .1984.pp2-3

(3) ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، اساسيات الاستثمار العيني والمالي، مرجع سابق، (ص 190).

للخسائر الفادحة ولذلك يلاحظ ان الدول الراسمالية تشتت على الدول النامية والمختصة إقرار الحريات العامة وحقوق الإنسان والديمقراطيات ووقف الحروب الأهلية والنزاعات حتى يتسنى لها الولوج بإستثمارات ضخمة، فضلاً عن ذلك لابد من إحداث سياسات إصلاحية وتكيفية للهيكلة الإقتصادي الخاص بالدول المستضيفة والخروج من النشاط الإقتصادي وتركه للقطاع الخاص بجانب التخلص من المؤسسات والهيئات والشركات التابعة للقطاع الخاص بجانب التخلص من وتخفيض القوى العاملة في مجال القطاع العام لتقليل حدة الصرف والإنفاق الحكومي وتوجيهه الى المشروعات والبنية التحتية المحفزة و المشجعة لذلك النشاط الذي سوف يقوم به القطاع الخاص أو المشترك.

تاسعاً: الآثار الإستراتيجية للإستثمار الاجنبي⁽¹⁾:

تشتمل حزمة الإستثمارات الاجنبية على مكونات متعددة من الموارد وتقوم بضخها وإستخدامها في الدول المضيفة ويمثل راس المال مكوناً رئيسياً لتلك الحزم كما تشتمل الحزم على عناصر يصعب توفرها في الدول النامية مثل التكنولوجيا والقدرات الإدارية الخلاقة والمتطورة والتي تواكب الحاجة اليها والمهارات الفنية والقدرة على الوصول الى الأسواق، وجميع تلك العناصر تعتبر في غاية الاهمية للدول النامية من حيث مساعدتها في التأقلم مع المجتمع العالمي الشديد التعقيد والمتغير بخطى متسارعة، إضافة الى أهميتها في عمليات التصنيع التي اصبحت شرطاً ضرورياً للنمو والتطور الإقتصادي وتحديث المجتمعات، وتمثل التكنولوجيا الحديثة ركيزة حزمة الإستثمارات الأجنبية بجانب المكون الآخر المتمثل في القدرات الفنية والإدارية، حيث تواجه الدول النامية تحدي ايجاد منظمين ومبتكرين محليين، ومن الحقائق المعروفة فيها أي الدول النامية بجانب قلة الخبرات ضعف اقامة التخصصات العلمية والفنية اللازمة لبناء القدرات التنظيمية والتشغيلية والمكون الأخير هو القدرة على الوصول الى الأسواق العالمية ويعتمد ذلك على القدرة التنافسية وعليه يمكن تلخيص ذلك في النقاط الآتية:

أ. البحث عن المصادر الأولية للمادة الخام من واقع الميزة النسبية وانخفاض كلفة العمل او وجود عمالة ماهرة.

ب. البحث عن أسواق جديدة او توسعة الأسواق ، وذلك لتلبية الطلب على الإستهلاك المحلي.

(1) حسن بشير محمد نور، آثار الاستثمار الاجنبي على المصالح الاستراتيجية، (الخرطوم: مجلة الوسط الاقتصادي العدد 126، يوليو 2007م، ص 38-45).

ج. البحث عن الكفاءة والمهارات العالية والإنتاج وتوظيف القدرات التكنولوجية والفنية ومهارات التصميم ويحقق ذلك فائض قيمة يرفع من القدرة التنافسية.

د. البحث عن أصول إستراتيجية وخاصة في مجال الصناعات الإستراتيجية أو الإستفادة من تقدم بعض الدول في مجالات معينة، إضافة للسيطرة على مصادر الموارد الإستراتيجية. كل ذلك يشير الى تدفق رؤوس الأموال في الإستثمارات بقصد خلق أرباح غير عادية لأصحابها من جهة، والى تحريك النشاط الإنتاجي وتوسيع أسواق إستهلاكه والعمل على تدريب وتأهيل المنظمين والمبتكرين من العناصر المحلية فضلاً عن ذلك خلق المنافسة والجودة في عملية الإنتاج والمساهمة في الناتج والدخل القوميين.

عاشراً: الإستثمار الأجنبي الفعلى في السودان

في هذه الجزئية تم تناول الاستثمارات الاجنبية التي استضافها الاقتصاد السودانى عقب سياسة الانفتاح الاقتصادى باعتبارها تمثل عصب الدراسة ومن ثم قياسها والتحقق من نتائجها لاحقاً وفي هذا السياق سيتم تناولها في شكل جداول لمجموعة من السنوات لاكثر من عشرة سنوات لمعرفة اثرها الحقيقى من خلال اختبار فرضيات الدراسة في تحليل النتائج

جدول (1-1) الإستثمارات الأجنبي المباشر في السودان 1990-2000م

العام	عدد المستثمرين	النسبة %
1990	2	13
1991	2	13
1992	9	5.8
1993	14	9.1
1994	14	9.1
1995	29	18.7
1996	46	22.7
1997	14	29.5
1998	20	9.0
1999	5	12.9
2000	-	3.2
	155	146

المصدر: برفيسور علي عبدالله علي - بحث مقدم لبرنامج الأمم المتحدة الأغانى الخرطوم 1999م

جدول (2-1) يوضح المجالات التي إستثمر فيها الإستثمار الأجنبي

نوع الإستثمار	العدد	النسبة %
النقل	61	39.4
الزراعة	41	26.5
الصناعة والتصنيع الزراعي	34	21.9
الطاقة والتعدين	12	7.7
المقاولات	2	1.4
الفندقة	1	.6
أخرى	4	2.5
الجملة	155	100

المصدر: برفيسور علي عبدالله علي - بحث مقدم لبرنامج الأمم المتحدة الأغانى الخرطوم 1999م

جدول (3-1) يوضح التوزيع الجغرافي للإستثمار

الولاية المستثمر فيها	عدد المشروعات المرخصة	عدد المشروعات المنفذة	تحت التنفيذ	غير المنفذة
الخرطوم	94	24	-	-
البحر الأحمر	33	8	2	23
كسلا	1	1	-	-

-	-	2	2	الجزيرة
3	-	3	6	الولايات الجنوبية
1	1 في مرحلة دراسة	5	7	النيل الازرق
		1	1	القضارف
2	3 في مرحلة الدراسة	1	5	الشمالية
	-	4	4	النيل الأبيض
	-	2	2	كردفان
29	6	51	155	الجملة

المصدر: بريفسور علي عبدالله علي - بحث مقدم لبرنامج الأمم المتحدة الأثافي الخرطوم 1999م

جدول (1-4) حجم رأس المال الأجنبي المستثمر

رأس المال ونوع النشاط	بالعملة السودانية	بالدولار الأمريكي	ريال سعودي	فرنك فرنسي
13.661	53.9	28	-	-
15.901	50.9	-	-	-
-	35.13	-	10	-
4.900	105.4	2006	-	45.5
34.462	245.33	2034	10	45.5

المصدر: من تقارير بنك السودان

جدول (1-5) حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)

القطاع	الإستثمار الكلي	النسبة %
الطاقة والتعدين	2873	44.8
الصناعة	2626	40.9
الخدمات	428	7.9
النقل	280	3.2
الزراعة	207	3.2
الجملة	6414	100%

المصدر : من إعداد الباحث

جدول (6-1) التوزيع الدولي للإستثمارات حسب المنشأ :

النسبة %	العدد	الإستثمار
66.5	103	الدول العربية
13.5	21	آسيا
5.9	9	الشرق الأوسط
9.1	14	غرب أوروبا
1.9	3	أوروبا
0.6	1	أفريقيا
2.5	4	متنوع
%100	152	الجملة

المصدر : من إعداد الباحث

جدول (7-1) حجم الإستثمارات الأجنبية القطاعية ومساهمتها

الإجمال	الصناعي	الخدمات الاقتصادية	الطاقة والتعدين	الزراعي	القطاع
5.492604152	134.746.422	1.334.657.447	2546149.594	269.050.689	المبلغ
%100	%24.4	%24.3	%46.4	%4.9	نسبة المساهمة

المصدر : من إعداد الباحث

إحدى عشر: تحليل تدفق الإستثمارات الأجنبية:

بالرجوع الى جدول سنة دخول الإستثمار يتضح أن هنالك تدرجاً في إستضافة السودان هذه الإستثمارات ويلاحظ أن إزدياد معدلات نموها قد بدأ يظهر منذ عام 1992م ويعزى ذلك الى سياسة التحرير الإقتصادي حيث يبلغ عدد المستثمرين بعد أربع سنوات من ذلك اي 1996م (46) مستثمراً أي مانسبته 26.6% ومايميز هذا العام أيضاً انه كان بداية دخول شركات التنقيب عن البترول، ولكن العام التالي له أي 1997م انخفض عدد المستثمرين ليبلغ 14 مستثمراً اي نسبة 9% ثم ارتفع مرة اخرى الى 20 مستثمراً بنسبة 12.9% ثم بعد ذلك انخفض وهذا التآرجح في إنخفاض وإزدياد نسب عدد المستثمرين يمكن ارجاعه الى .

أ. ضعف الثقة بين المستثمر والحكومة .

ب. عدم إستقرار السياسات النقدية والمالية .

ج. تضارب وتعدد جهات الإختصاص وتداخل إختصاصاتها .

د. عدم وضوح النصوص الاستثمارية وقابليتها للتأويل والتحريف ووفقاً لإفكار وميول الجهات المختصة .

هـ/ الهجمة العالمية تجاه حكومة السودان ووصفها بالإرهابية⁽¹⁾ .

وهذا التآرجح انعكس على النشاطات التي استثمر فيها حيث يظهر ان 34.4% من الإستثمارات تدفقت في النقل وشهد هذا القطاع توسعاً نتيجة لإضعاف السكة الحديد وإرتفاع تكاليف النقل الجوي ، وبجانب أن الإستثمار من هذا القطاع مضمون المكاسب وقليل المخاطر وتكاد تندر فيه وفي حالة ظهور المخاطر يمكن إرجاع اسطول النقل الى بلد المنشأ . أما النشاط الزراعي فقد بلغت جملة الإستثمارات فيه 41 مستثمر بنسبة 26.5% وعدد المشروعات 21 مشروعاً بينما نال القطاع الصناعي 34 مشروعات بنسبة 21.9% وهي إستثمارات صناعية تعتمد على الزراعة والحيوانات وإنتاج المواد الغذائية. هذا الجانب لتجميع العربات بعض الماكينات الأخرى الخاصة بالزراعة هذا بجانب صناعة الأثاثات وصناعة التبريد والتعليق والا أن الإستثمارات البترول تعد الطفرة النوعية والكمية في حجم الإستثمارات كما سيأتي نقاش ذلك على حده، ولكن ينبغي الإشارة الى ان نسبة تلك الإستثمارات كانت 7.7% من جملة عديدة المستثمرين المباشرين ولكن هذه النسبة تتبع برؤوس أموال إستثمارية عالية وهذا فضلاً عن ذلك الإستثمار في التنقيب

(1) علي عبدالله علي، دور رأس المال لأستثمارات الاجنبية للتنمية الاقتصادية في محرر د. عطا البطحاني، (الاقتصاد السوداني في الفترة ما بعد الحرب، مصدر سابق، 2006، ص177).

عن الذهب وبعض المعادن . يلاحظ مما سبق ان هذه الإستثمارات غير موزعة بشكل عادل بين ولايات السودان المختلفة الخاص بهذا الرجوع الى التوزيع الجغرافي يلاحظ أن جملة المشروعات التي أحصت وعددها 155 تقع في ولاية الخرطوم وأن 25.5% فقط من المشروعات المصرح لها بالعمل قد تم تنفيذها ثم بعد ذلك تأتي ولاية البحر الأحمر وتأتي بعد ذلك باقي الولايات ، ومن هذا التوزيع يمكن الوصول الى الآتي⁽¹⁾:

أ. أن كثير من الولايات لا زالت تعاني ضعف البنية التحتية والجهل والتخلف.

ب. الحرية واتساع نطاقها في ذلك الوقت حدد من توزيع الإستثمارات وتركيزها في المناطق الآمنة .

ج. يتركز الإستثمار بشكل قوي في مثلث كوستي سنار الخرطوم .

وبالرجوع الى اكثر الدول إستثماراً يشير جدول توزيع الإستثمارات حسب البلدان المستثمرة أن الدول العربية هي أكثر البلدان وتمثل 66.5% وتأتي السعودية في المرتبة الأولى (25) مستثمر بجانب (18) يدخلون مع شراكة رجال أعمال وطنيين ويأتي السوريون في المرتبة الثانية بعدد (22) مستثمر بينما يوجد 14 مستثمر من أوربا بنسبة 9.1% والباقيون عرب من عدة دول وبالتالي فان حجم التدفقات الاستثمارية لم يكن بالقدر المطلوب وبالنظر الى الجدول المختص بذلك ومن جهة أخرى أن الإستثمارات في معظمها تذهب الى النشاط التجاري والعقاري والخدمي. ما يجب ذكره أن الإستثمارات في البترول معظم أمواله أتت من مساهمة الدول الآسيوية وخاصة تلك المجموعة التي أستثمرت في البترول، حيث ساهمت الصين بنسبة 40% من اسهم المجموعة (الشركة الصينية الوطنية (CNPC) والشركة المالية الوطنية (PETRONAS) بنسبة 30% والشريك الاوربي الوحيد كانت شركة تلسان الكندية والتي كانت نسبتها 25% ثم الشركة السودانية (SUDAPET) بنسبة 5% وهناك شركتان بريطانيتان الن ديزل (Alan Desal) وشركة ويبر (Weir) لتصنيع المضخات والمولدات الكهربائية واخيراً الشركة الالمانية mannearian والتي شاركت الصين في تصنيع المواسير الخاصة بنقل الخام بجانب شركة ارجنتينية (Technt) والتي قامت بجزء من التجهيزات اللازمة لميناء بشائر، وبمرور الوقت تبدلت الشركات الاولى فعلى سبيل المثال باعت شركة

(1) أ. عمر عبدالسلام ، الشيخ المك، اقتصاد السودان ودور القطاع الخاص في التنمية والاستثمار ، (محرر البطحاني، 2006م، ص107).

تلسمان اسهمها للشركة الهندية واستلمت شركات سودانية مشتركة مع اجنبية آسيوية واوروبية أنشطة في مجال النفط التصنيع والترحيل والتوزيع والتسويق⁽¹⁾.

ماتم ذكره ان هنالك اشكالات واجهت العملية الإستثمارية في الفترة 1995-2001 وان هذه الاشكالات تتباين حدثها من نشاط لآخر بمعنى أن طبيعة النشاط الإستثماري هو الذي يحدد هذه الاشكالات ومع ذلك أستمر التدفق الاستثماري وذلك لإستمرار تحسين السياسات والقوانين الإستثمارية حيث ان هذه التدفقات المباشرة للسودان لم تحدث من قبل اي عند فترة التدخل في توجيه النشاط الإقتصادي عن طريق القطاع العام ومن جهة اخرى هنالك أيضاً إيجابيات من جراء تدفق تلك الإستثمارات .

(1) علي عبدالله علي، د. علي عبدالله علي، دور رأس المال للأستثمارات الاجنبية لتنمية الاقتصادية في محرر د. عطا البطحاني، (الاقتصاد السوداني في الفترة ما بعد الحرب، مصدر سابق، 2006، ص 180).

المبحث الثالث

1-3 تقيويم سياسات الإنفتاح الإقتصادي:

أولاً: معايير التطبيق:

المقصود بتقييم سياسات الانفتاح هو تناول كيفية التطبيق التي تمت للسياسات الإنفتاحية ومردودها على كافة المستويات الإقتصادية والمالية والإستثمارية والإجتماعية فهذه الإجراءات هدف منها إحداث إصلاحات إقتصادية يمكن أن تعمل على فتح الأبواب على مصراعيها لتمكين تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة ومع ذلك يلاحظ قسوة السياسات الإقتصادية التي فرضت مع مطلع التسعينيات، هذا بجانب ماشهدته علاقات السودان الخارجية والدولية من توترات إقليمية ودولية أدت الى ضعف الإقبال الإستثماري في تلك الفترة، ومن جهة أخرى هدفت سياسات التحرير الى اللحاق بنهج السوق المفتوح ويظهر ذلك في الغاء الدعم على السلع في فبراير 1992م وخفض سعر الصرف للجنيه السوداني مقابل العملات الأخرى بما يعادل 500% ثم بعد ذلك إلغاء الرقابة على النقد وكذلك التسعير ومن التدخل الإداري لتسعير السلع والخدمات والهدف من ذلك حفز المستثمرين للإستثمار في السودان، ولكن كما اسلفنا من قبل أن تدهور علاقات السودان مع الخارج كانت وراء ضعف الإقبال في بادئ إقرار سياسات الإنفتاح واهم تلك الأسباب ما شهدته علاقات السودان الخارجية من توترات مع بعض الدول العربية ودول الجوار الإقليمي بجانب علاقاته الدولية ويلاحظ أنه ما بين الفترة 1990 الى 1995م تأزمت الأوضاع الإقتصادية نتيجة لتلك السياسات ولكن في بداية عام 1996م بدأت الدولة تعيد توازن سياساتها التحريرية حيث عملت على الضغط على الطلب بخفض السيولة وبالتالي التضخم وإستقرار سعر الصرف الجنيه، والمراقبة الدقيقة عبر السياسات الإئتمانية على إستغلال موارد الجهاز المصرفي ، هذه السياسات بقدر ماكانت قاسية وضيق الخناق على المستهلكين خاصة ذوي الدخل الثابتة والمحدودة الا أنها أعطت الانطباع للمستثمر الداخلي والخارجي بأن الدولة جادة في تنظيم احوالها الإقتصادية وعلى الإستقرار في سعر الصرف الذي ينصح المستثمر عن اتخاذ قرارات الإستثمار ، وفي الوقت ذاته عملت هذه السياسات الخاصة بالضغط على الطلب الكلي وتفعيل جانب العرض وأن يهتم صندوق النقد الدولي بهذا الأداء ولم تجد إدارة الشرق الأوسط الذي يتبع مع السودان في الصندوق الا أن تقدم مزكرة ترفع القيود على السودان كعضو في الصندوق وبنهاية شهر اغسطس 1996 أعلن الصندوق السودان عضواً متعاوناً بعد أن كان قد اغلقه في عام 1984 بأنه غير

متعاون⁽¹⁾ ويجب الإشارة الى بعض الأخطاء في الممارسة في الوقت الذي أعلنت فيه الدولة سياسة التحرير لجذب الاستثمار قامت الحكومة بسحب وتجميع السيولة النقدية من أصحاب المال عن طريق إستبدال العملة، و بعد أن غيرتها من فئة الجنية الى فئة الدينار، حددت سقف التداول الذي لا يتعدى 5 الف دينار وهذا المبلغ بالتأكيد لا يسمح بالدخول في إستثمارات ضخمة أو حتى الإستثمار في مرافق القطاع العام المراد تخصيصها ، كما ان عمليات التخصيص نفسها صاحبها تعتيم إعلامي ، وان اللجنة التي قامت بتقييم مرافق القطاع العام تنقصها الخبرة والدراية الفنية والإدارية والمالية والتقييمية المرتبطة بعمليات التقييم والتسعير، هذا بجانب أن الدولة قامت بالتخصيص دون تأهيل أو إعادة تأهيل المرافق المزمع تخصيصها² و ما يهيم هنا أن قيام الدولة بتعويم أسعار الصرف قد صاحبه تردي في النشاط الإنتاجي وإرتفاع في معدلات التضخم والأسعار بشكل عام حيث قامت بتعديل سعر الصرف الرسمي من 4.5 جنية الى 15 جنية ورفع سعر الجنيه الى 30 جنية والنتيجة العامة تدهور عام في مجال الانتاج وإرتفاع في الأسعار والتضخم وتدنى الكفاية الإنتاجية والكفاءة الإدارية، وتدنى القدرة الشرائية للجنيه ويصاحب ذلك ضعف الإيجور والمرتبات التي كانت شبه ثابتة مقارنة بالتغيرات الاقتصادية والسعرية التي يشهدها الواقع الإقتصادي، وقد استدركت الدولة ذلك بقيامها في العام 1996م بالإجراءات التصحيحية تمثلت في الحساب الخارجي و:

أ. توحيد أسعار الصرف السائدة .

ب. تحويل المصارف التجارية للتعامل في بيع النقد الأجنبي والغاء قيود التمويل .

ج. الغاء رخص الإستيراد ماعدا سلع منطقة البروتوكولات .

د. الغاء رخص الصادر مع تحديد الاسعار .

ثانياً: الإجراءات المالية السالبة في التطبيق⁽²⁾:

تقييم الإستيراد بغرض فرض رسوم على أساس السعر الموحد بدأ من 15 جنية للدولار.

فرض رسوم صادر مؤقتة لإمتصاص الأرباح بقصد إمتصاص آثار التحرير على الفئات الضعيفة

ورفع الحد الأدنى للإيجور ودعم الأسر الفقيرة ب 500 جنية للأسرة ، 1991 ثم 1993 ومن جهة أخرى

تم الغاء الدعم للمؤسسات الحكومية الخاسرة.

(1) على عبدالله علي ، دور راس المال والاستثمارات الاجنبية في التنمية الاقتصادية ، (ورقة عمل مقدمة في محرر عطا البطحاني ، مرجع سابق ، ص 155).

(2) علي عبدالله علي، دور رأس المال للاستثمارات الاجنبية لتنمية الاقتصادية في محرر د. عطا البطحاني، (الاقتصاد السوداني في الفترة ما بعد الحرب، مرجع سابق ،2006، ص184).

1/ الإجراءات في مجال السياسة النقدية وتمثلت في

- أ. الإفراج عن الأرصدة المرهونة .
- ب. الإبقاء على سياسة التمويل والإحتياطي النقدي لدى بنك السودان .
- ج. السماح للبنوك في تحويل فئات الرسوم و الأرباح للودائع.
- د. إجراءات سياسات التسعير ثم إلغاؤها تماماً عن طريق الغاء كافة القيود .
- هـ. أما في مجال الإستثمار فقد تم تعديل قانون 1990 لعام.

ومن المآخذ أيضاً في سياسة التخصيص أن عمليات التخلص من مرافق القطاع العام ونقل ملكيتها الى القطاع الخاص فان تلك العملية لا تعمل على اضافة أصل إنتاجي جديد الى الأصول الإنتاجية العاملة بقدر ماهي تشكل نظم إحتكارية للعديد من المنتجات لفترات زمنية محددة كما أن إندماج بعض الشركات والبنوك مع بعضها بعض يؤدي أيضاً الى الإحتكارية وبالتالي ينتفي هدف توسيع الوعاء الإنتاجي السلعي والخدمي والمال . وتعتبر تلك الإجراءات من المآخذ لأن هذه المؤشرات التي أظهرتها أسس التطبيق لم تمكن القطاع الخاص من تعبئة المدخرات المحلية بسبب إرتفاع الاسعار الا في حدود ضيقة وسيأتي تبيان وتفسير ذلك لاحقاً لأن مسؤولية الحكومة ينبغي أن تكون موجهة نحو ضمان كفاءة عمل آلية السوق (العرض والطلب) مع توفير الظروف التي تجعل تفاعل قوى العرض والطلب يتم في إطار محفز لمزيد من الإستثمارات لبلوغ الغايات المستهدفة ولا يتم ذلك الا من خلال التخطيط الإستثماري السليم عن طريق توفير البيانات والمعلومات الأساسية عن القطاعات الإقتصادية بالشكل الذي يمكن الجميع من إجراء دراسات جدوى سليمة وصحيحة للقرار الإستثماري كما يجب تعزيز الوظيفة التنظيمية للدولة عن طريق الأجهزة الرقابية الفعالة لمنع الأفكار ومضاعفة النمو الى ثلاثة اضعاف النمو السكاني واحداث زيادة منتظمة في رأس المال القومي وفاعلية استخدامه ورفع معدلات إستخدام الطاقة العاملة وإصلاح الهياكل التنظيمية والمؤسسية وتحديد السياسات والأدوات اللازمة للنمو⁽¹⁾.

وخلاصة ذلك تمكنت الدولة من زيادة العرض الكلي الإقتصادي عبر صكوك الإستثمار والسندات الآجلة لزيادة الموارد ووضع تقديرات واقعية للإيرادات والانفاق العام والاعتماد على الموارد الخفيفة في تمويل الإنفاق الجاري والتنموي والتدرج في تمويل مشاريع البنى التحتية ومواصلة جهود التنمية عن طريق

(1) علي عبدالله علي، دور رأس المال للاستثمارات الأجنبية للتنمية الاقتصادية ، في محرر د. عطا البطحاني، (الاقتصاد السوداني في الفترة ما بعد الحرب، اقتصاد السوق، والتنمية الجدية، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2006، ص186).

الإيرادات غير البترولية والخدمات عن طريق التحصيل الإيرادي والتشدد في تنفيذ القوانين المالية ومراجعة الإعفاءات والإمميزات بقصد زيادة مساهمة الضرائب المباشرة ، والإستمرار في إصلاح التعريفات الجمركية بهدف تخفيض قيمتها وحدودها العليا حيث خفضت الشرائح الجمركية من 13 الى 4 فئات بحد أدنى 6% وخففت الحد الأعلى من 250% الى 25% وإزالة التشوهات في جانب تضيق بعض الشرائح الجمركية وفق برامج محددة لتواكب التصنيف العالمي لمنظمة التجارة الدولية وهناك الكثير م الإيجابيات التي بدأت تظهر على مجمل الأنشطة الاقتصادية والإستثمارية والمالية خاصة بعد دخول الإستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة عقب إستخراج النفط وتسويقه وفي هذا الصدد سيتم تناول إستخراج النفط في سياق منفرد لأنه لم يدخل في بادئ الأمر ضمن سياسة الإنفتاح بل أتى متأخراً في سببين لاحقاً ، من خلال دراسة عمليات الخصصة للقطاع العام وما أضافته الى القطاع الخاص ودور الإستثمارات الأجنبية المباشرة منذ مطلع التسعينات حتى العقد الأول من الألفية الثانية ، ثم بعد ذلك يأتي الأداء من خلال المؤشرات الإقتصادية والمالية والنقدية وأثرها على تدفق الإستثمارات التي بدورها ينعكس مردودها على مجمل الأوضاع الإقتصادية والمالية والإنتاجية والإجتماعية.

الفصل الثاني

تقويم الأصول الاستثمارية وتدفق الإستثمارات الأجنبية

- المبحث الاول: الأصول الرأسمالية وتقييمها.
- المبحث الثاني: أصول القطاع العام التي تم تخصيصها.
- المبحث الثالث: المردود المالى للأصول الإستثمارية الأجنبية على مؤشرات الأداء الإقتصادى.

تمهيد:

يقصد بحركة رؤوس الأموال الإستثمارات المباشرة المحلية والأجنبية كانت خاصة أو عامة أو مشتركة وفي هذا الشأن وهي عبارة عن التدفقات التي تنتقل من دولة ذات مدخرات أما الافراد أو شركات بحثاً عن الربحية العالية في دولة اخرى وذلك في اطار مناخ يتسم بالإستقرار السياسي والإقتصادي والقانوني والإداري والمؤسس والإستثمارات الأجنبية المباشرة هي عبارة عن تدفق لموارد مصدرها يكون من الخارج ولكنها يفترض الا تكون الأساس في رفع النمو والتنمية بقدر ماتكون هي في واقع الأمر دعماً إضافياً للجهد الوطني المحلي وليس بديلاته حتى لاتصبح الدولة المعنية عرضة للإنتهاكات سيادتها وفي توجيه شؤونها الداخلية للدولة وفقاً لرغبات المستثمرين ودولهم عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المستضيفة . والمعروف أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتجه مباشرة الى إحداث الإنتاج بقصد تحقيق الرغبة المحفزة والمشجعة له بصورة اكبر من تلك الربحية التي يمكن أن يحققها في دولته الامر ولكي يحدث ذلك قامت الدولة بالتخلص من مرافق القطاع العام (مؤسسات - شركات - هيئات) بغية جذب الإستثمارات المباشرة الأجنبية والمحلية ، الا أن سياستها الإقتصادية والسياسة وعلاقتها الدولية والإقليمية كانت من الضعف بمكان ان تحفز تشجيع الإستثمار الأجنبي أو ذلك المحلي.⁽¹⁾

سوف يستعرض الباحث في هذا الفصل مفهوم الأصول الاستثمارية وتدفق الاستثمارات الأجنبية

وذلك من خلال المباحث الآتية:

(1) محمد المك، عمر عبدالسلام، الاقتصاد السوداني في التسعينات من القرن الماضي، في محرر عطا البطحاني، تقسيم نتائج افرازات برنامج الاصطلاح الاقتصادي، (الخرطوم: شركة مطابع الخرطوم للعملة، 2006م، ص10-11).

المبحث الأول

2-1 الأصول الرأسمالية وتقييمها:

يقصد بالأصول الرأسمالية بأنها تلك الموجودات التي تشكل رأس المال في شكله العيني وشكله السائل ويمكن التحكم فيها بحيث تصبح سائلة أو جامدة، بمعنى أنها تعمل من خلال أنشطتها على زيادة تراكمها الرأسمالي على صعيد رأس المال السائل أو العيني، والدراسة تتفق مع مفهوم الأصول الإستثمارية باعتبارها موجودات لها أثرها على حركة رؤوس الأموال وتوسيع النشاط الإقتصادي والإنتاجي والمالي، وتشكل الأصول الرأسمالية الركيزة الأساسية لمحتوى الإنتاج بشقيه السلعي والخدمي بجانب التدفقات النقدية. وكثيراً ما تقيّم الإستثمارات من خلال تلك الأصول التي تم تأسيسها وما تفرزه فيما بعد من وفورات داخلية وخارجية تؤدي إلى إنسياب وتدفق السلع والخدمات في الأسواق، وبالتالي تحريك النشاط الإقتصادي وتوسيع أوعيته الإنتاجية والمالية، ومعرفة الأثر الذي يحدثه الإستثمار على سجل العمليات الإنتاجية والمالية، ولمعرفة أثر ذلك على المجتمع بشكل عام فإن ذلك يتطلب دراسة وتقييم تلك الأصول الإستثمارية التي تنشأ بفضل وجود ونشاط تلك الإستثمارات في تحقيق أهدافها على مستوى أصحابها أو الجهات المضيفة لها.

أولاً: تعريف الأصول:

ما يجب ذكره في هذا الشأن أن تعريف مفهوم الأصول يرتبط بنوع الدراسة التي تتناولها، فالإقتصاديون يعرفون الأصول بأنها عبارة عن موجودات مالية ثابتة وهي عينية وأخرى سائلة وهي عبارة عن سيولة نقدية تشكل أهم العناصر المرتبطة بالعملية الإنتاجية وجانب مهم في تكوين الثروة⁽¹⁾. من هذا التعريف يفهم أن الأصول هي عنصر ضروري للعملية الإنتاجية كانت أصول سائلة نقدية أو ثابتة، ومن جهة أخرى يشير هذا التعريف أن الأصول الثابتة نفسها تشكل رأس المال الثابت في أي عملية إنتاجية وخدمية وفي أدائها لنشاطها تفقد نسبة من قيمتها، أي تتعرض لمعدلات أهلاك سنوية، وهذا ما يجعلها ترتبط بعمر إقتصادي وبعدها يمكن أن تصبح خردة لها قيمة متبقية أو تصبح قيمتها صفراً، وهذا يشير إلى أن الأصول الثابتة تتعرض إلى نقصان في القيمة وتتآكل بنيتها بفعل أداء وظائفها وتعرضها إلى عوامل فيزيائية أو قد تكون طبيعية، أما الأصول السائلة فهي عبارة رؤوس الأموال الناتجة عن الزيادة

(1) أحمد عمارة الجابري، الإنتاج ومدخلاته بين النظرية والتطبيق، (بيروت: دار النهضة العربية، 1985م، ص 22).

التي تحدث من الإستثمار كالأرباح وتلك التي يوسع بها الوعاء الإستثماري⁽¹⁾. كما تعرف الأصول بأنها مجموعة الموجودات التي تمتلكها المنشأة أو تدين بها للآخرين، بمعنى آخر هي الموجودات المالية المملوكة للمنشأة الإقتصادية والتي يمكن تقييمها بوحدات النقود، والمبالغ المستحقة للمنشأة لدى الغير والحسابات المدينة الأخرى والتي تتحول إلى أصول طويلة الأجل، وهي تكوّن القيم المالية المرتبطة بوجود المنشأة والتي سيظل لديها لأكثر من فترة زمنية واحدة، وأيضاً إلى أصول ثابتة التي تقتنيها المنشأة بقصد إستخدامها لمزاولة نشاطها المعني، وهناك أصول قصيرة الأجل وهي التي قد تدخل كلها أو بعضها في أصول نقدية من حين إلى آخر في غضون فترة زمنية قصيرة لا تزيد عن عام، وتتطوي عمليات التقييم للأصول على التكلفة كأساس للقيمة والسعر كأساس للقيمة⁽²⁾ وهذا المفهوم يقود إلى أن الأصول في المفهوم المحاسبي هي عبارة عن موجودات متداولة أي تلك التي تحتفظ بها الشركة في شكل نقود يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية، تقتني بهدف التداول والبيع وتحقيق الأرباح وليست بهدف إستخدامها في تحقيق الإيرادات "الريح" كما هو الحال بالنسبة للموجودات الثابتة ومن أمثلتها المخزون السلعي "بضاعة" آخر المدة والمدينون وأوراق القبض والإستثمارات والأوراق المالية بقصد الإتجار، والنقدية بالبنك والصندوق أي هي موجودات يمكن تحويلها إلى نقد في فترة زمنية قصيرة نوعاً⁽³⁾ ومن هذا التعريف يتضح أن الأصول هي عبارة عن منافع إقتصادية أو مستقبلية محتملة تم الحصول عليها أو السيطرة عليها من قبل منشأة ناتجة عن أحداث وعمليات سابقة، وعليه يمكن الخروج بتعريف عام يرتبط ارتباطاً بموضوع الدراسة بحيث تشير الأصول الإستثمارية إلى تلك النقود السائلة و الجامدة التي تحدثها عمليات قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى مستهدفة بقصد تحقيق الأهداف المعنية بمنهجية علمية وعملية تبتعد تماماً عن إحداث المخاطر وتدفع بالإقتصاد نحو النمو والتطور في ظل ظروف موضوعة وتتلائم مع طبيعة الإستثمارات وأهدافها. وهذه الظروف مرتبطة بطبيعة النشاط الإقتصادي والمالي والإستثماري وسياسات الدولة تجاه تلك الأنشطة . وعليه تغطي الأصول الإستثمارية ذات العلاقة بمجال الدراسة الجوانب الآتية:

أ / الأصول المالية الثابتة:

(1) نبيل عبد الرب داؤود، الإدارة الهندسية والأساليب والتطبيقات، (القاهرة : الدار الجامعية للطباعة، 1988م، ص64-65).

(2) ثروت محمد علي، أساليب وطرق إعادة تقييم الأصول المالية حول الإصلاحات الإقتصادية والسياسات المخصصة في البلدان العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م، ص8).

(3) يوسف فراس الحلبي، تقييم الأصول المالية والمحاسبية، (حلب، جامعة حلب، 2002م، ص 14).

وهي تلك الأصول التي تعمل على خلق الأنشطة الإنتاجية وإنتاج مدخلات الإنتاج كالأليات والماكينات المنتجة وتلك التي تعمل على إنتاج أدوات إنتاجية أى بمعنى أن تكون هذه الأصول الثابتة نتاج طبيعي وحتمي للإستثمارات أو مردود من تلك الإستثمارات وأن هذه الأصول لها قيمتها النقدية أى لها قيمة مالية سوقية وفي الوقت ذاته كلما مر عليها الزمن تناقصت قيمتها المالية السوقية هذه⁽¹⁾

ب / الأصول النقدية السائلة

وهي عبارة عن أموال سائلة نقدية غير مجمدة قد تكون في متناول المنشأة أى في خزنتها أو قد تكون مودعة في البنوك وهي مردود لنشاطات مسبقة كان أساسها الأصول المالية الثابتة وتطورت بفضل نشاطها المعني.

ج / الوفورات الإقتصادية:

وهي عبارة عن أنشطة ناتجة بفضل نشاط الأصول الإستثمارية وإنها ليست نشاط فعلي لهذه الأصول بل أفرزتها العمليات الإقتصادية للمنشأة، حيث تنشأ من جراء وجود أنشطة مختلفة أو معينة، فعلى سبيل التوضيح مصنع السكر يولد صناعات أخرى منفصلة عن صناعة السكر، ولكن تعتمد عليها في مدخلات الإنتاج فتظهر صناعة الحلويات والأعلاف والمولاص والسبيرتو وهكذا، فإن الصناعة الواحدة أوالنشاط الواحد يفرز عدة أنشطة، وقد لا يكون رأس مالها من جهة واحدة بل من عدة جهات، وبالمثل في حالة تأسيس طرق معبدة وما تفرزه هذه الطرق في تكوين المدن وتحريك جمود الأنشطة الإقتصادية فيها وربط مناطق الإنتاج بالإستهلاك بفضل إنتشار المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية.

د / جذب الإستثمارات:

ويرتبط جذب الإستثمار بمقومات إستثمارية وشروط إقتصادية وسياسية ومالية تعمل علي تشجيع وجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية وتوفير مناخ ملائم لها من قبل الدولة والمجتمع المضيف لها. وعلاقة الأصول الإستثمارية بجذب الإستثمارات فهي مرتبطة بتلك الوفورات الإقتصادية، حيث هناك صناعات أو مشروعات أو أنشطة إقتصادية ومالية يصعب لرأسمال واحد أن يقوم بها، بل تحتاج إلى تمويل ضخم لا يتم إلا عبر شراكات رأسمالية وكل رأس مال يعمل وفق حجمه في المشروع المستهدف، وخاصة إذا علم أن هنالك منتجات سلعية تعتبر مكملة لسلع أخرى وهذا التباين في إستهلاك السلع يجعل أمر توزيع الإستثمارات ضرورى لتغطية الطلب على كل أنواع السلع ، ففي حالة إستخراج البترول على سبيل المثال

(1) يوسف فراس الحلبي، تقييم الأصول المالية والمحاسبية ، مرجع سابق، (ص 63).

فإن الإستخراج يحتاج إلى رؤوس أموال، وتصنيع الخام ومشتقاته يحتاج إلى رؤوس أموال، ونقل وتوزيع المنتج يحتاج أيضا إلى رؤوس أموال وكذلك تسويقه ودواليك... ويلاحظ في هذا النموذج تكامل وتداخل الأدوار لرأس المال - الدولة - المنتج - المستهلك. هذه الجوانب الأربعة هي التي تستهدفها الدراسة في تقييم الأصول الإستثمارية الأجنبية في ظل سياسة الإنفتاح الإقتصادي في السودان، وتستمد الدراسة حيثيات هذه الجوانب من واقع التكوين والنشأة والتطور للإقتصاد السوداني من خلال فترتي التدخل والتحرير الإقتصادي، حيث سيطر القطاع العام على النشاط الإقتصادي في فترة التدخل الحكومي، بينما سيطر القطاع الخاص على النشاط الإقتصادي في فترة التحرير، وقد أفرزت هاتان الفترتان قطاعات إقتصادية خاصة محلية وأجنبية وأخرى مشتركة وأن لكل فترة إنجذاب إستثماري يرتبط بمرحلتها وظروفها الموضوعية، وهذه الظروف تعتمد الدراسة كنتاج تطبيقي للسياسات الإستثمارية المعتمدة على سياسات الدولة الإقتصادية ككل. وبالتالي فإن تقييم الإستثمارات من واقع أصولها الإستثمارية يرتبط بطبيعة العوامل المحدد لرأس المال الثابت، كطبيعة الأعمال وحجمها النشاطي ومستوى التطور وحجم رأس المال الخاص، هذا بجانب رأس المال العامل المكمل لقائمة الأصول المالية السائلة والذي يتحدد وفقاً لحجم الأعمال ومستوى تطورها والوقت اللازم للإنتاج ومعدل دوران المخزون وشروط البيع والشراء والإستهلاك والإنتاج الموسمي⁽¹⁾.

ثانياً: تقييم الاصول:

وهو أسلوب علمي وعملي يوضع لمعرفة القواعد التي تقيم بها الأصول في ظل تحليل الأداء وتقييم نتائجه ومعرفة إلى أي مدى تحققت الأهداف، وما هي المعوقات وكيفية علاجها وتفايدها مستقبلاً، وذلك من خلال وضع مفاهيم أساسية للأصول والخضوم وأثر ذلك على توسيع الوعاء الإنتاجي، أي بمعنى أن التقييم هو عملية تحليلية دقيقة ترتبط بالتدفقات النقدية وأثرها على مجمل النشاط الإقتصادي والمالي وما يفرزه من نتائج إيجابية يمكن تطويرها أو نتائج سالبة تدفع إدارة التقييم إلى إستخدام أساليب التغذية المرتدة لنقادي الأخطاء لاحقاً ومعالجتها في الحالة الآنية التي تظهر حينها، وهذا يعني أن التقييم يحتاج إلى كشف كل الآثار كانت إيجابية أو سلبية من جراء النشاط المعني وتعريف المشاكل وتحديدتها ووضع الحلول لها، أي أن التقسيم لا يقر بالأثر ما لم يقوم بتحديدته ثم تعريفه ومطابقته بالهدف⁽²⁾. بمعنى أنه

(1) حسان الدمياطي، رؤوس الأموال الإستثمارية ومحددات نجاحها، (القاهرة: المكتبة الأنجلومصرية، 1972م، ص38).

(2) ثروت محمد علي، المفاهيم المحاسبية والإقتصادية في تحليل وتقييم المشروعات مهمة التخطيط القومي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985م، ص 12-28).

يعني تقييم الأداء بقصد التأكد من كفاءة الإستخدام للموارد المتاحة والتحقق من حدوث الأهداف المخططة. ويتضمن قياس الأداء نتائج التخطيط الحقيقية، وذلك يستدعي فرض رقابة على أوجه النشاط المختلفة التي يباشرها المشروع، كما يلزم فرض رقابة على النتائج التي حققها المشروع ومقارنتها بالأنماط الموضوعية من قبل، وتبيان الانحرافات وتحليل أسبابها والعمل على تلافيتها مستقبلاً، كما يتناول تقييم الأداء مختلف أنواع النشاط في المشروع والتأكد من كفاءة إستخدام عناصر الإنتاج المتوفرة بجانب التأكد من كفاءة تحقيق النتائج المستهدفة في كل وجه من أوجه النشاط والتي تبدأ من تحديد الأهداف وإجراءات المتابعة، وماهية الجهات المتابعة وإختصاصاتها، ويعتمد التقييم في ذلك على:

أ/ الحكم على مدى تحقيق الوحدة الإنتاجية للمشروع إستناداً على البيانات والإحصاءات الخاصة بالأداء الفعلي.

ب/ تفسير وتعريف وتحديد إِنْحرافات النتائج.

ج/ تحديد المراكز الإدارية والمسؤول عن الإِنْحرافات.

أما عن الجهات التي تقوم بذلك فهي متعددة وتنوع وفقاً لنوع النشاط وحجمه، وأن هذه الجهات ذات إرتباط وثيق بالوحدة أو بالمشروع وقد تم تكليفها من الوحدة أو المشروع أو جهة خارجية تخصصت في مجال التقييم وهذا التكليف رسمياً، والهدف من ذلك هو تحسين مستوى الأداء وإنجاز القرارات السليمة ورسم السياسات لتحقيق الأهداف، فمثلاً الوحدة الإنتاجية تراقب الكفاءة الإنتاجية للآلات والمواد الخام وجهود العمال ومقارنة كل ذلك بالتكلفة، كما يمكن للجهاز المركزي للحسابات أن يقوم بالرقابة الخارجية الشاملة في أداء الوحدات الإقتصادية بإستخدام أساليب التحليل المالي وإسلوب نقطة التعادل وأي مصادر أخرى تقيّم وتحلل طبيعة النشاط ونتائجه ومعرفة تلك الإِنْحرافات والإختلالات ودواعيها وكيفية معالجتها⁽¹⁾.

3 / التحليل المالي:

وهو أسلوب يستخدم في عمليات تقييم الأصول الإستثمارية بإعتباره وسيلة تستعمل في تقييم أداء المنشأة ككل والحكم على مركزها المالي وإدارتها، بحيث يتبين من دراسة قوائمها المالية نواحي الضعف ونواحي القوة فيها⁽²⁾.

أ / الأهمية:

تظهر أهمية التحليل المالي في كونه يعمل على:

(1) اويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الشبكة العنكبوتية.

(2) اويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الشبكة العنكبوتية.

1. معرفة الوضع المالي في المنشأة.
 2. تحديد قدرة المنشأة على الإقتراض والوفاء بالديون.
 3. الوصول إلى القيمة الإستثمارية للمنشأة وبالتالي الحكم على جدوى الإستثمار في أسهمها إن كانت شركة مساهمة عامة، أو التوسع في الأصول الإستثمارية من ولوج مستثمرين جدد.
 4. الحكم على السياسات المالية والتشغيلية والتسويقية والمخطط لها.
 5. تساعد في إتخاذ القرارات لأغراض إحكام الرقابة الداخلية.
 6. الحكم على مدى كفاءة وقدرة المنشأة.
 7. توضيح الإتجاه العام لفعالية المنشأة.
- ب / الإستخدامات:

- تزويد أصحاب المنشأة وإدارة المنشأة أو المستثمرين بمعلومات مالية يستخدمونها فيما يلي:-
- 1- قياس ربحية المنشأة وسيولتها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
 - 2- إعداد التنبؤات المالية.
 - 3- الرقابة المالية.
 - 4- تقييم مدى كفاءة المنشأة بصورة عامة.
 - 5- إظهار مدى نجاح المنشأة⁽¹⁾.

(1) سمير عبد العزيز، دراسات الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات ، إسس - إجراءات - حالات، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1994م، ص 165).

المبحث الثاني

2-2 أصول القطاع العام التي تم تخصيصها:

يمكن حصر الاصول الاستثمارية للدولة من خلال و هيئات ومؤسسات ومرافق القطاع العام التي تمت خصصتها للقطاع العام اما عن طريق الايجار او البيع او المشاركة او الالولة باعتبارها تمثل اصول استثمارية جاذبية للاصول الاستثمارية الاجنبية كما هو مبين في مجموعة الجداول اناها :

جدول (1-2) الوحدات التي تخصصها بالمشاركة ومقارنتها بالبرامج

وحدات لم ترد بالبرنامج وتم تخصيصها	وحدات وردت بالبرنامج بألية أخرى وتم تخصيصها بالمشاركة	وحدات وردت في البرنامج وتم تخصيصها	وحدات وردت بالبرنامج ولم يتم تخصيصها
فندق قصر الصداقة	مدبغة الجزيرة	المؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية	شركة أسمنت عطبرة
			شركة مسبك الخرطوم
			المؤسسة العامة للطرق والكباري
			شركة الخطوط الجوية
			شركة الخطوط البحرية
			وحدات المؤسسة العامة للبترو (اربع وحدات)

المصدر: إعداد الباحث / من تقارير لجنة التصرف في مرافق القطاع العام
وحدات تم تخصيصها عن طريق الإيجار: جدول رقم (2) يشير الى الوحدات التي تم تخصيصها عن طريق الإيجار.

جدول (2-2) الوحدات التي تم تخصيصها عن طريق الإيجار

وحدات وردت في البرنامج وتم تخصيصها	وحدات تم تخصيصها ولم ترد بالبرنامج
بعض مشاريع النيل	الفندق الكبير
بعض مشاريع النيل الأبيض	قرية عروس السياسية

المصدر: إعداد الباحث / من تقارير لجنة التصرف في مرافق القطاع العام
الوحدات التي تم تحويلها الى شركات مساهمة عامة أو شركات خاصة والجدول رقم (3-3) يوضح المرافق المحولة للوحدات .

جدول (3-2) يوضح المرافق المحولة للوحدات

الوحدات الواردة في البرنامج	نوع الشركة	موقف التنفيذ
النقل النهري	شركة مساهمة عامة	لم يتم قيام الشركة
مشاريع مؤسسة الشمالية	شركات خاصة بالمزارعين	لم يتم قيام الشركة
مشاريع مؤسسة النيل الأزرق الزراعية	شركات مساهمة عامة	قامت (74) شركة خاصة بالمزارعين
الإدارة الهندسية بمؤسسة النيل الأزرق	شركة مساهمة عامة	قامت شركة الخدمات الزراعية
مؤسسة دلتا طوكر الزراعية	شركة مساهمة عامة تنشئ بواسطة الولاية	لم يتم قيام الشركة
مؤسسة دلتا القاش الزراعية	شركة مساهمة عامة تنشئ بواسطة الولاية	لم يتم قيام الشركة
مشاريع مؤسسة النيل الأبيض الزراعية	شركة خاصة بالمزارعين	قامت (25) شركة خاصة
سكة حديد مشروع الجزيرة	شركة مساهمة عامة	لم يتم قيام الشركة
محالج مشروع الجزيرة	شركة مساهمة عامة	لم يتم قيام الشركة
مخازن مشروع الجزيرة	شركة مساهمة عامة	لم يتم قيام الشركة

المصدر: إعداد الباحث - من تقارير لجنة التصرف في مرافق القطاع العام

وحدات تم التصرف فيها بطريقة تختلف عن ما هو مقرر لها في البرنامج، جدول رقم (3-4) يشير الى أشكال التخصيص المتعارضة مع برنامج الخصخصة.

جدول (2-4) يشير الى أشكال التخصيص المتعارضة مع برنامج الخصخصة

اسم الوحدة	طريقة التخصيص المقررة في البرنامج	التصرف الذي تم فيها
مدبغة الجزيرة	البيع	التخصص بالمشاركة
مصنع كرتون اروما	البيع	الأيلولة لإتحاد وجمعيات حلفا التعاونية
شركة التقطير الوطنية	بيع نصيب الحكومة	الأيلولة لمنظمة الشهيد
مشروع إنتاج الكتاكيت	البيع والمشاركة	الأيلولة لقوات الشرطة الشعبية
مشروع أسماك بحيرة النوبة	البيع	الأيلولة للولاية الشمالية
مشروع البان شمال الجزيرة	البيع	الأيلولة لولاية الجزيرة

المصدر: إعداد الباحث - من تقارير لجنة التصرف في مرافق القطاع العام
الوحدات التي تم تخصيصها بالبيع ومقارنتها بالبرنامج حيث يشير الجدول رقم (3-5) الى مقارنة
إسلوب التصرف بالبيع المقرر في البرنامج وما تم تنفيذه :

جدول (2-5): يشير إلى مقارنة أسلوب التصرف بالبيع المقرر في البرنامج وما تم تنفيذه

وحدات واردة من البرنامج تم تخصيصها	وحدات واردة في البرنامج ولم يتم تخصيصها في وقتها	وحدات لم ترد في البرنامج وتم تخصيصها	ملاحظات
مدبغة الخرطوم	الإدارة الهندسية بمشروع الجزيرة	مشروع كناف ابي نعامة	
شركة ساتا للاحذية	مصنع البان كوكو مؤسسة	مدينة النيل الأبيض	
شركة النيل الأزرق للتغليف	الإنتاج الحيواني	مصنع ريا للحلويات	
مؤسسة جبال الأنقسنا	مصنع الأعلاف مؤسسة الإنتاج الحيواني	مصنع كريكاب للحلوى	
// //	مشروع الكتاكيت مؤسسة الإنتاج الحيواني	مصنع غزل بورتسودان	
// //	مشروع البان شمال الجزيرة / مؤسسة الإنتاج الحيواني	محج ريك	
// //	مصنع غزل الحاج عبدالله	فندق السودان	تم البيع لجهة حكومية
// //	مصنع الصداقة للمبلاس الجاهزة	فندق البحر الأحمر	

ملاحظات	وحدات لم ترد في البرنامج وتم تخصيصها	وحدات واردة في البرنامج ولم يتم تخصيصها في وقتها	وحدات واردة من البرنامج تم تخصيصها
	البنك التجاري السوداني	مصنع نسيج كوستي	// //
تم البيع لجهة حكومية	إستراحة عطبرة	مصنع نسيج شندي	// //
تم البيع لجهة حكومية	إستراحة كوستي	مصنع نسيج كادقلي	// //
	شركة السودان للاقطان	مصنع نسيج منقلا	// //
	// //	مصنع نسيج نيالا	// //
	// //	مصنع قذو للنسيج	// //
	// //	مصنع الدويم للنسيج	// //
	// //	مصنع بابنوسة لتجفيف الألبان - الكركدي	// //
	// //	أصول مؤسسة خدمات الآلات الزراعية	// //
	// //	مصنع تعليب كريمة	// //
	// //	مصنع جوالات البلاستيك	// //
	// //	شركة التقطير الوطنية	// //
	// //	مشروع البان النوبة	// //
	// //	مدبغة البحر الأحمر	// //

المصدر : إعداد الباحث - من تقارير لجنة التصرف في مرافق القطاع العام
الوحدات التي تم تخصيصها بواسطة كل من القطاع الخاص المحلي والقطاع الخاص الاجنبي

جدول (2-6) يشير الى المرافق التي تم تخصيصها للقطاع الخاص

الوحدات التي تم تخصيصها الى القطاع الخاص المحلي	طريقة التخصيص	الوحدات التي تم تخصيصها الى القطاع الخاص الأجنبي	طريقة التخصيص
مشروع كناف ابونعامه	بيع	مصنع غزل بورتسودان	بيع
مدبغة النيل الأبيض	بيع	شركة ساتا للاحذية	بيع
مصنع ريا للحلويات	بيع	مدبغة الخرطوم	بيع
مصنع كريكاب للحلويات	بيع	شركة النيل الازرق للتغليف	بيع
فندق البحر الأحمر	بيع	مدبغة الجزيرة	مشاركة
مؤسسة جبال الأنقسنا	بيع	فندق قصر الصداقة	مشاركة
البنك التجاري	بيع	الفندق الكبير	ايجار
شركة السودان للأقطان	بيع	قرية عروسة السياحية	ايجار
مشاريع النيل الازرق الزراعية	حولت لشركات خاصة		
مشاريع النيل الأبيض الزراعية	حولت لشركات خاصة		
المؤسسة العامة للمواصلات	مشاركة		
السلكية واللاسلكية			

المصدر : إعداد الباحث من تقارير لجنة التصرف في مرافق القطاع العام

من واقع تلك الجداول يتضح أن عملية الخصخصة تمت وفقاً لإربع آليات وهي البيع والإيجار والمشاركة والأيلولة ويلاحظ ذلك التضارب بين ما أقرته لجنة التصرف في تحديد نوع التصرف وواقع التنفيذ، بجانب ذلك ضعف إقبال القطاع الخاص الأجنبي كما يتضح ايضاً أن هذه الوحدات محل التخصص لم تقم الدولة بتأهيلها وبالشكل الذي يضمن سلامة الأداء وتحقيق المناقشة كما أنه عندما تم التخلص منها لم يصاحب ذلك اعلام عبر وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية هذا في الوقت ذاته لا توجد أسواق اوراق مالية وأسواق بورصة للعرض، إضافة الى كل ذلك وكما ذكر من قبل تدهور علاقة السودان بالعالم الخارجي وإتهامه بدولة إرهابية راعية للإرهاب ، وعلى مستوى لجنة التصرف فان هذه اللجنة ليست مؤهلة فنيا لإجراء عمليات التقييم بجانب ضعف كادرها الإداري والفني ، وبالتالي جاءت الاسعار زهيدة حتى تلك الموضوعه لكل مرفق ووحدة في كثير من الأحيان لم تحقق سعرها بلأقل منه بكثير ، كما يلاحظ ان هنالك مرافق تم التخلص منها لازالت قروض تأسيسها تدفعها حكومة السودان وفي الاصل لم يضاف في عملية

التقييم وبالتالي في السعر كمدبغة النيل الابيض التي انشئت بقرض من البنك الدولي يسدد على مدار عشرين عام وصاحب ذلك أيضاً غياب المنافسة المطلوبة حول الوحدات التي تم تخصيصها مما ساهم في تدني الأسعار وبالتالي البيع بأقل من التقييم ومن جهة أخرى لجأت الدولة الى إطفاء ديونها عن طريق بيع بعض المرافق كما حدث لمدبغة الجزيرة وفندق قصر الصداقة فندق البحر الاحمر لإطفاء ديون الدولة لشركة داوو الكورية⁽¹⁾.

كما تشير الجداول بل أن مدى إستجابة القطاع الخاص المحلي 58% والقطاع الخاص الأجنبي 42% وهنا يجب الإشارة الى ان القطاع الخاص المحلي الذي شارك في تلك الفترة هو قطاع يضم أفراد وشركات لها علاقات مع كوارر النظام الحكومي ومؤيدة لنظام السودان السياسي بمعنى تكاد تكون الميول متشابهة بينما الشركات الأجنبية التي ليست ذات علاقة بالنظام سياسياً وايدلوجياً هي عبارة عن استأثرت شركات وكانت لها ديون مستحقه على الحكومة حيث تم بيع مرفقين وإيجار مرفقين وواحدة منها لم يجدد فيها الايجار بعد العام الأول (قرية عروس السياحية) بينما تم تأجير الفندق الكبير لمدة 20 عام ابتداءً من عام 1995م وهناك مرفقين بالمشاركة هذه السلوكيات أظهرت فساداً واختلاساً في المال حيث هنالك مشروعات تم بيعها بأسعار زهيدة مقارنة بأسعار الصرف كما حدث مثلاً في مشروع كناف أبي نعامة حيث بيع هذا المشروع بمبلغ 750 مليون جنية وعندما كان سعر الدولار 30 جنيهاً وبعدها مباشرة إرتفع سعر الدولار الى 90 جنية وأن تقييم المشروع والبيارات قدر بمليارين دون المصنع والمخازن والمبني المحلق بالمصنع السكن والخدمات⁽²⁾. ومن جهة أخرى أن عمليات التخصيص التي تمت لم تجد الدعم والمؤازرة من الصناديق والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية وخاصة في مجال المنح والقروض الميسرة حيث إمتنعت الدول المانحة من دعم الحكومة السودانية وسياساتها التحريرية والإنتفاحية في مجال الإقتصاد .

(1) تقرير لجنة الحسبة الادارية بالمجلس الوطني الانتقالي دراسة تحليلية لتقرير المراجع العام هو الاختلاسات والتجاوزات الحالية ومراجعة العقود المتعلقة بإجراءات التصرف في مرافق القطاع العام تحت برنامج الخصخصة (يناير 1995).

(2) تقرير اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام تقييم التجربة السودالية للاستخدام في البرنامج الاول (اكتوبر 1997م).

جدول (2-7) يوضح المنح الأوربية والأمريكية للسودان

البلد المانح	الفترة	المبلغ بالعملة الوطنية
المانيا	1960-1990م	249.3 مليون مارك الماني
بريطانيا	1961-1988	28.80 مليون جنيه أسترليني
أيطاليا	1961-1993	407.50 مليار ليرة بريطانية
هولندا	1975-1991م	1063.67 مليون فليدر
اليابان	1976-1992م	55.361.00 مليون ين ياباني
الولايات المتحدة الامريكية	1962-1989م	

المصدر: برفيسور علي عبدالله علي - بحث مقدم لبرنامج الأمم المتحدة الأغاثي الخرطوم 1999م

ويظهر الجدول ترهل علاقات السودان الخارجية حيث تراجعت المساعدات حوالي 500-800

مليون دولار في العام الى 50 مليون دولار في عام 1997م

ب/ التدفقات النقدية الأجنبية 1990-2000

في هذه الفترة سيتم تناول الإستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث الفترة الزمنية وطبيعة النشاط

والتوزيع الجغرافي للإستثمارات والجدول التالي يوضح تلك الإستثمارات .

المبحث الثالث

2-3 المردود المالى للاصول الإستثمارية الأجنبية على مؤشرات الأداء الإقتصادي:

لابد من إستجابة يظهرها الأداء الإقتصادي فمن واقع تلك السياسات التي حولت مجرى النشاط الإقتصادي من هيمنة الدولة عبر القطاع العام الى القطاع الخاص وهذه الإستجابة تعكس درجة النشاط نفسه وتأثره بواقعه المحيط وهنا لابد من الإشارة الى أن درجة الإستجابة في مجملها تتناسب في نسبها من حيث الزيادة والنقصان فالأرقام تشير أن هنالك استجابة حيث بدأ الإقتصاد في مجمله في الإنتقال من مرحلة الركود التي كان يعانيتها الى مرحلة النمو فأرتفع الناتج المحلي الإجمالي من سالب 2.2% في عام 1990/89م الى 1.2% في عام 1991/90م حيث شهد ذلك العام نفسه زيادة أيضاً بلغت 5.1% ليصل الى 5.4%⁽¹⁾. ثم وصل في عام 1992م الى 12.3% وفي عام 1993م أنخفض الى 6.3% ويعزى ذلك الى تدني أداء القطاعات الإنتاجية الخدمية حيث ساهم القطاع الزراعي في عام 1992م بنسبة 26.4% من ثم أنخفض في العام التالي الى 13.4% أما القطاع الصناعي فإن مساهمته كانت في عام 1992م 3.6% بينما العام التالي كانت 0.2% وهذه النتائج أحدثت عجز في الموازنة الجارية حتى فبراير 1994م 1813.7 مليون دينار سوداني⁽¹⁾، مايجدر ذكره ان تلك الفترة 1990م الى 1996م قد شهدت إرتفاعاً في معدلات التضخم حيث بلغ 130% ولازم ذلك تدهوراً في أسعار العملة المحلية مقابل العملات الأخرى، أدى ذلك الى إرتفاع تكاليف الإنتاج ونمو الكتلة النقدية لتصل الى 83% نتيجة لسياسات التمويل بالعجز وخاصة بعد أن أوقفت المؤسسات المالية الدولية أقرض السودان .

(1) العرض الإقتصادي، جمهورية السودان، وزارة المالية، الإدارة العامة للبحوث الإقتصادية، (1994/93م)، ص 14.
العرض الإقتصادي 2001- ص 53).

جدول (8-2) يوضح معدلات التضخم للأعوام 1990 - 1998م

العام	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نسبة التضخم	%136	%120	%119.5	%151	%151	%54.0	%130	%40.9	%19.4

المصدر: العرض الإقتصادي 1994/93م - 1998/97م ، ص 37- 59

جدول (8-3) يوضح ارتفاع معدلات التضخم غطت أكثر من ستة أعوام منذ إعلان سياسة التحرير الا أن ذلك لم يستمر فبعد ذلك أنخفضت معدلات التضخم كما يشير.

جدول رقم (9-2) معدل التضخم للأعوام 1997-2005م

العام	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
نسبة التضخم	%40	%19.1	%18.2	%7.0	%4.4	%8.3	%7.7	%8.5	%8.5

المصدر: العرض الإقتصادي 1997 - 2002م - 2006م ، مجموعة من الصفحات

يلاحظ من الجدول رقم (9-2) أن انخفاض معدلات التضخم ولكن بشكل متزايد ومتناقص يعني تحسين كل الظروف المنافسة بالإستثمار بجانب الإستقرار الرأسي في السياسات النقدية والمالية وإرتفاع نسب المساهمة للقطاعات الإنتاجية والخدمية والإستقرار في أسعار الصرف وأنعكس ذلك على مجمل العملية الإنتاجية وبالتالي على معدلات النمو الإقتصادي وقد قام الباحث بإختيار مجموعة من السنوات ليخرج بمتوسط سنوي لها لمعرفة متوسط معدل النمو الإقتصادي الحقيقي حيث:

جدول رقم (10-2) مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج الإجمالي خلال الفترة 1992-2004م

القطاع	متوسط معدل النمو	المساهمة في الناتج المحلي الاجنبي
القطاع الزراعي	%11.6	%44.2
القطاع الصناعي	%12.1	%18.8
القطاع الخدمي	%24	%37

المصدر: وزارة المالية مجموعة العروض الإقتصادية للأعوام 97/93- 99-2002

من خلال ذلك الجدول رقم (10-3) لابد من توضيح أن قطاع الزراعة يضم القطاع الزراعي المروي والمطري أما الصناعة يضم الصناعات التحويلية والتعدين والبتترول وقطاع الخدمات يضم الخدمات الحكومية وغير الحكومية والكهرباء والبناء والتشييد فمن خلال المساهمات السودانية توصل الباحث الى

ان متوسط معدل النمو السنوي هو 6.4% وإذا أخذنا نسبة المساهمة القطاعية لهذه القطاعات ومن خلال كل الإجراءات والتسهيلات التي مارستها الدولة لصالح كل من القطاع الخاص المحلي والأجنبي وكتدليل لنتائج الاداء الاقتصادي .

جدول (2-11) يوضح المساهمة في الناتج القطاعي خلال الاعوام 2002-2006م

العام	2002	2003	2004	2005	2006	المتوسط
القطاع الزراعي	46.0%	44.0%	40.6	39.6%	38.9%	41.7%
القطاع الصناعي	23.2%	22.1%	28.5%	28.3%	28.9%	26.6%
القطاع الخدمي	30.9%	30.3%	31.6%	31.1%	32.2%	31.4%
الخدمات الأخرى	25.0%	24.5%	21.0%	21.0%	19.9%	22.1%

المصدر: وزارة المالية، العرض الاقتصادي 2006، جدول رقم (3-2) ص 35

الجدول (2-11) يشير الى أن القطاع الزراعي يحتل نسبة مساهمة أكبر الا أن مساهمته تنخفض من عام الى آخر وهذا يشير الى غياب الكثير من المحفزات والدعومات التي تعمل على تشجيع هذا النشاط كالرسوم المتعددة والمتنوعة فضلاً عن ارتفاع تكاليف العمليات الزراعية وضعف الأسواق وضعف سياسات التمويل وفي الوقت ذاته يشهد القطاع الصناعي اتساعاً في نطاق مساهمته بشكل أفضل من القطاع الزراعي شأنه في ذلك شأن القطاع الخدمي والخدمات الأخرى ، وهذه المساهمة انعكس على شكل إيرادات الدولة من خلال الضرائب وغير الضرائب أي الخدمات الحكومية حيث يوضح الجدول رقم (4-19) الثقل النسبي لمصادر الإيرادات الى إجمالي الناتج المحلي للفترة 2002-2006م.

جدول (2-12) الثقل النسبي لمصادر الإيرادات الى إجمالي الناتج المحلي للفترة 2002-2006م.

العام	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي الإيرادات %	12.2%	16.0%	19.8%	20.8%	21.6%
الإيرادات الضريبية %	5.5%	5.9%	8.1%	7.6%	8.5%
ضرائب مباشرة %	1.1%	1.2%	1.4%	1.6%	1.3%
ضرائب غير مباشرة %	4.5%	4.7%	6.7%	6.1%	7.2%
الإيرادات غير الضريبية	6.7%	10.1%	11.7%	12.9%	12.7%

المصدر: وزارة المالية، الإدارة العامة للبحوث، العرض الاقتصادي 2006-2007م، ص 69.

الجدول (2-12) يوضح التزايد في الإيرادات بشكل عام وهذا يعكس زيادة النشاط الإقتصادي أي إنتعاش مجالات الإنتاج التسويق بالرغم من أن ذلك لم يصل الى مارسته الدولة وهذه المحافظة على معدل النمو الإقتصادي في حدود 15% سنوياً أو رغم حركة الإنسان وإتساع دائرة الإيرادات الا أن هناك عقبات أهمها التهرب والتجنب الضريبي وإنتهازية بعض رجال الأعمال الحصول على تصديقات لمشروعات إنتاجية وصناعية والإستفادة من مميزاتا دون تأسيس وإتشاء تلك المشروعات بجانب التهريب وإتساع نطاق القطاع غير الرسمي بجانب معدلات التغير في الناتج القطاعي .

جدول (2-13) يوضح معدلات التغير السنوية في الناتج القطاعي خلال الفترة 2002-2006م

العام	2002	2003	2004	2005	2006	المتوسط
القطاع الزراعي	7.4%	5.2%	-3.6%	7.2%	8.3%	4.9%
القطاع الصناعي	8.0%	10.5%	33.6%	7.6%	12.5%	14.4%
التعدين والتعجير	12.0%	12%	49.2%	9.4%	16.0%	14.7%
البتروال	12.8%	12.7%	525%	4.7%	16.5%	20.8%
الصناعات التحويلية	6.8%	10.2%	21.5%	5.2%	7.0%	10.1%
الكهرباء والمياه	3.7%	15.1%	4.7%	8.5%	8.0%	6%
البناء والتشييد	4.0%	10%	18.4%	5.0%	10%	9.5%
القطاع الخدمي	4.2%	3.8%	4.5%	9.8%	10.0%	6.5%
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	6.5%	6.0%	7.6%	8.1%	10.3%	7.4%

المصدر : وزارة المالية ، إدارة البحوث الإقتصادية العرض الإقتصادي 2006م ، ص 34.

الجدول رقم (2-13) يشير الى ضعف الإنتاج وتذبذبه كنتاج طبيعي لكل العوامل التي تناولها الباحث في تحليل مؤشرات الأداء والنتيجة الحتمية لذلك ما يظهره الجدول رقم (4-21) أداء الموازنة العامة للدولة للفترة 2004-2006م .

جدول رقم (2-14) أداء الموازنة العامة للدولة للفترة 2004-2006م .

السنة	2002	2005	2006
جملة الإيرادات الذاتية	1023.9	1218.4	1507.5
جملة المصروفات الجارية	1103.8	1385.3	1825.3
الفائض أو العجز	799-	166.9-	317.8-

المصدر : وزارة المالية ، ادارة البحوث الإقتصادية العرض الإقتصادي 2005، ص 68.

يلاحظ من الجدول رقم (2-14) أن النفقات الحكومية أكبر ويعزى ذلك الى الصرف على الحرب والصرف على مشروعات التنمية في الولايات المختلفة وخاصة الولايات الفقيرة والضعيفة البنية التحتية هذا الى جانب الصرف على الوظائف السياسية غير المنتجة وفي الوقت ذاته يواجه ذلك الصرف ضعف في الإيرادات مقارنة الى نوع وكمية الانشطة الإقتصادية وخاصة في ظل تصدير النفط ، ومن جهة اخرى يعكس التآرجح في الإنتاجية بجانب العجز المتواصل في الموازنة العامة معدلات البطالة كما هو موضح في

جدول رقم (2-15) معدلات البطالة للفترة 2002 - 2006م

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
معدل البطالة	10.4	11.3	10.7	11.1	11.5

المصدر : وزارة المالية ، إدارة البحوث الإقتصادية العرض الإقتصادي 2006م ، مأخوذ من جدول 2-7 القراءات القوى العاملة ، ص 14 .

يعكس الجدول رقم (2-15) ضعف التعيين في القطاع العام والخاص فنجد المستوعبين في القطاع العام في هذه السنوات على التوالي بنسبة 18% او 24%، 23% 30% أو 23%⁽¹⁾ أما إحصائيات القطاع الخاص لم تكن موثقة فاعطيت بشأنها تقديرات بإن القطاع الخاص 4 استوعب 23% من نسبة القوى العاملة القادرة على العمل ، وحتى 2009م بلغت نسبة البطالة 23%. مايجدر ذكره أن معدلات البطالة للاعوام 1999،⁽²⁾ 2000، و 2001 قد بلغت على التوالي 15.7% و 15.2%، 15.8% وهذا الى أن هنالك إمتصاص حدث للقوى العاملة ولكن لا بالشكل الذي يحقق الغايات المستهدفة من قبل الدولة

(1) العرض الاقتصادي، وزارة المالية، إدارة البحوث الاقتصادية، (2006م، ص14).

(2) وزارة المالية، العرض الاقتصادي، (2004، ص162).

ويرجع ذلك الى أن الدولة ليست لديها خارطة إستثمارية ذات أولوية تهتم بإمتصاص القوى العاملة اضعف الى ذلك أن حركة الإستثمارات في غالبيتها موجهة نحو تقديم الخدمات والتسويق وقطاع البناء والتشييد ويعتبر قطاع البترول من أكثر القطاعات إمتصاصاً لهذه القوى بجانب ثقلها بالخبرات الفنية والتقنية .

المؤشرات المالية للدولة

في جانب الموازنة العامة أشارت التقارير الرسمية أن الموازنة العامة قد أرتفعت حيث أرتفعت إيرادات الحكومة المركزية من الناتج المحلي الى 21% في عام 2004م ثم الى 28% عام 2009م مقابل 8.1% في عام 1990م وأصبحت عائدات البترول مصدراً رئيسياً في تركيبة الإيرادات العامة بالرغم من ذلك ساهمت هذه العائدات عام 1999م الى 5.9% وفي عام 2004م ب 49%.

إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 5.9 % بنهاية عام 2009 إلى 5.2 % بنهاية عام 2010 ، نتيجة لإنخفاض نمو قطاع النفط مع ثبات ص 101 إرتفع المتوسط السنوي لمعدل التضخم الى 13 % في عام 2010 مقارنة ب 11.2 % في عام 2009 أن معدل نمو الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة (أسعار عام) 1982 / 81 قد إرتفع من 3.0 % بنهاية عام 2009 إلى 6.9 % بنهاية عام 2010 بالرغم من إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 5.9 % بنهاية عام 2009 إلى 5.2 % بنهاية عام 2010 وإرتفاع متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه السوداني من 2.3173 جنية عام 2009 إلى 2.3701 جنية عام - 2010 ويعزي ذلك إلى إنخفاض العجز في صافي العمليات غير المنظورة بالأسعار الثابتة من سالب 0.954 مليون جنية بنهاية عام 2009 إلى سالب 0.546 مليون جنية بنهاية عام 2010 ، و انخفاض العجز في ميزان المدفوعات من 502.0 مليون دولار في عام 2009 إلى 54.2 مليون دولار في عام 2010 ، وذلك للتحويل الكبير في الحساب الجاري من عجز بمبلغ 2,177.4 مليون دولار في عام 2009 الي فائض بمبلغ 254.8 مليون دولار في عام 2010 بمعدل 111.7 % نتيجة لتحويل الميزان التجاري من عجز بمبلغ 270.9 مليون دولار في عام 2009 إلى فائض بمبلغ 2,564.9 مليون دولار في عام 2010 بمعدل 1046.8 % علي الرغم من ارتفاع العجز في حساب الخدمات والدخل والتحويلات بمعدل 21.1 % وانخفاض التدفقات في الحساب المالي والرأسمالي بمعدل 80.4 % . بلغ إجمالي القروض والمنح المتعاقد عليها خلال العام 2010 مبلغ 1027.2 مليون دولار تشتمل على قروض بمبلغ 959.9 مليون دولار ومنح بمبلغ 67.3 مليون دولار⁽¹⁾ . و يشير الأداء

(1) التقرير السنوي الخمسون، (الخرطوم: بنك السودان المركزي، 2010م) .

الفعلي إلى ارتفاع متوسط معدل التضخم من % 35.1 في عام 2012 إلى % 37.1 في عام 2013 ، حيث ارتفع معدل التضخم الأساسي من % 30.8 إلى % 44.8 ، كما ارتفع معدل التضخم المستورد من 46.2 % إلى 48.8 فيما يخص القطاع الخارجي، فقد انخفض عجز ميزان المدفوعات من 24.1 مليون دولار في عام 2012 إلى 17.6 مليون دولار في عام 2013 ، وانخفض العجز في الحساب الجاري من 6.2 مليار دولار إلى 4.5 مليار دولار بمعدل % 28.2 ، والذي تمت تغطيته جزئياً من تحركات الحساب المالي والرأسمالي التي ارتفعت من 3.8 مليار دولار إلى 4.0 مليار دولار بمعدل % 6.9 وتشير بيانات التجارة الخارجية إلى انخفاض العجز في الميزان التجاري من 4.1 مليار دولار في عام 2012 إلى مبلغ 1.6 مليار دولار في عام 2013 بمعدل % 59.5 ، حيث ارتفعت قيمة الصادرات من 4.0 مليار دولار إلى 7.1 مليار دولار بمعدل % 74.3 ، كما ارتفعت قيمة الواردات من 8.1 مليار دولار إلى 8.7 مليار دولار بمعدل % 7.5 ، وارتفعت مديونية السودان الخارجية من 42.0 مليار دولار بنهاية عام 2012 إلى 43.8 مليار دولار بنهاية عام 2013 بسبب الزيادة في ديون الدول غير الأعضاء في نادي باريس بنسبة 5.2 والدول الأعضاء في نادي باريس بنسبة % 4.4 وديون البنوك التجارية بنسبة % 3.7 والمؤسسات الإقليمية والدولية بنسبة % 3.6 ، إضافة إلى تراكم فوائد القروض التعاقدية والفوائد الجزائية. على الرغم من التحديات التي واجهت الاقتصاد السوداني خلال عام 2013 ، إلا أن واقع الأداء يشير إلى تحسن معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي وخاصة في القطاعات الإنتاجية المختلفة وارتفاع حجم الصادرات غير البترولية وغير الذهب، مما ساهم في تخفيف الصدمة الناتجة عن فقدان جزء كبير من عائدات النفط⁽¹⁾.

ويشير الأداء الفعلي إلى ارتفاع متوسط معدل التضخم من % 35.1 في عام 2012 إلى % 37.1 في عام 2013 ، حيث ارتفع معدل التضخم الأساسي من % 30.8 إلى % 44.8 ، كما ارتفع معدل التضخم المستورد من % 46.2 إلى 48.8 فيما يخص القطاع الخارجي، فقد انخفض عجز ميزان المدفوعات من 24.1 مليون دولار في عام 2012 إلى 17.6 مليون دولار في عام 2013 ، وانخفض العجز في الحساب الجاري من 6.2 مليار دولار إلى 4.5 مليار دولار بمعدل % 28.2 ، والذي تمت تغطيته جزئياً من تحركات الحساب المالي والرأسمالي التي ارتفعت من 3.8 مليار دولار إلى 4.0 مليار دولار بمعدل % 6.9 وتشير بيانات التجارة الخارجية إلى انخفاض العجز في الميزان التجاري من 4.1 مليار دولار في عام 2012 إلى مبلغ 1.6 مليار دولار في عام 2013 بمعدل % 59.5 ، حيث ارتفعت قيمة الصادرات من 4.0 مليار دولار

(1) التقرير السنوي ، الثالث والخمسون ، (الخرطوم: بنك السودان المركزي ، 2013م).

إلى 7.1 مليار دولار بمعدل % 74.3 ، كما ارتفعت قيمة الواردات من 8.1 مليار دولار % إلى 8.7 مليار دولار بمعدل 7.5 ، وارتفعت مديونية السودان الخارجية من 42.0 مليار دولار بنهاية عام 2012 إلى 43.8 مليار دولار بنهاية عام 2013 بسبب الزيادة في ديون الدول غير الأعضاء في نادي باريس بنسبة 5.2% والدول الأعضاء في نادي باريس بنسبة % 4.4 وديون البنوك التجارية بنسبة % 3.7 والمؤسسات الإقليمية والدولية بنسبة % 3.6 ، إضافة إلى تراكم فوائد القروض التعاقدية والفوائد الجزائية. على الرغم من التحديات التي واجهت الاقتصاد السوداني خلال عام 2013 ، إلا أن واقع الأداء يشير إلى تحسن معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي وخاصة في القطاعات الإنتاجية المختلفة وارتفاع حجم الصادرات غير البترولية وغير الذهب، مما ساهم في تخفيف الصدمة الناتجة عن فقدان جزء كبير من عائدات النفط . و بلغت نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي عام 2013 70.7 (%) بينما كانت في عام 2012م 61.7%، أما نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات ، بجانب ذلك شهدت اسعار الصرف تغيرات عند تقييمها بالعملة المحلية (من 15,986.2 مليون جنيه في عام 2012 إلى 24,740.7 مليون جنيه في عام 2013 بمعدل % 54.8 نتيجة لانخفاض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية⁽¹⁾).

وبالنظر الى الانتاج فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من % 1.4 في عام 2012 إلى % 3.6 في عام 2013 نتيجة لارتفاع معدل نمو القطاع الصناعي من سالب % 12.2 في عام 2012 إلى موجب % 7.3 في عام 2013 ، ويعزى ذلك لارتفاع معدل نمو قطاع النفط من سالب % 68.2 في عام 2012 إلى موجب % 38.2 في عام 2013 ، وذلك لدخول بعض المربعات في الإنتاج وزيادة إنتاج بعض الشركات، وانخفض قطاع التعدين والمحاجر من % 215.7 في عام 2012 إلى % 14 في عام 2013 ، والصناعات التحويلية من % 9.1 في عام 2012 إلى % 3.3 في عام 2013 ، والكهرباء والمياه من 6.3 % في عام 2012 إلى % 3.0 في عام 2013 انخفض معدل النمو في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من % 5.7 في عام 2012 إلى % 3.5 في عام⁽²⁾ 2013 ، عليه يلاحظ انخفاض معدل النمو في الدخل القومي من موجب % 22.1 في عام 2012 إلى سالب % 6.2 في عام 2013 نتيجة لانخفاض صافي تعويضات العاملين وصافي دخل الملكية من العالم الخارجي التصخم 2009م 11.2 %

2010م 13.1

(1) (المرجع نفسه ، ص 45).

(2) (المرجع نفسه ، ص 118).

2011	18%
2012	35.1
2013م	37.1% ⁽¹⁾

وانعكس ذلك في انخفاض معدل النمو في الدخل القومي من موجب % 22.1 في عام 2012 إلى سالب % 6.2 في عام 2013 نتيجة لانخفاض صافي تعويضات العاملين وصافي دخل الملكية من العالم الخارجي.

وما يجدر ذكره ارتفع اجمالي رصيد مديونية الحكومة في عام 2016 بمبلغ 18,207.3 مليون جنيه بمعدل % 33.3 ، ويعزى ذلك بصورة أساسية لارتفاع فروقات أسعار معاملات الذهب بمبلغ 6,698.5 مليون جنيه وارتفاع فروقات أسعار صرف العملات بمبلغ 3,628.0 مليون جنيه، وارتفاع الاستدانة المؤقتة للحكومة بمبلغ 5,400.0 مليون جنيه، إضافة إلى ارتفاع تكلفة الودائع بمبلغ 1,352.3 مليون جنيه، وارتفاع بند الفوائد المتركمة بمبلغ 1,128.5 مليون جنيه⁽²⁾. و ارتفع العجز الكلي للموازنة من 6,976.4 مليون جنيه في عام 2015 إلى 11,234.9 مليون جنيه و في عام 2016 بمعدل % 60 ، وقد تمت تغطيته من مصادر التمويل الداخلية بنسبة % 90.0 والخارجية بنسبة⁽³⁾ %10 ، انخفاض معدل نمو الاستثمار من % 34.3 في عام 2015 إلى % 19.7 في عام 2016 والارتفاع الطفيف في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من % 20.9 في عام 2015 إلى % 21.0 في عام 2016 ، وذلك نسبة لارتفاع مساهمة الاستثمار الحكومي من % 2.8 في عام 2015 إلى % 3.7 في عام 2016 ، بينما انخفضت مساهمة القطاع الخاص من % 18.1 في عام 2015 إلى % 17.3 في عام⁽⁴⁾ هذا أدى الى انخفاض معدل نمو الدخل القومي من % 26.0 في عام 2015 إلى % 19.5 في عام 2016 نسبة لانخفاض تعويضات العاملين وصافي دخل الملكية من العالم الخارجي ، والى ارتفاع التضخم الكلي من % 16.9 بنهاية عام 2015 إلى % 17.8 بنهاية عام 2016 ، كذلك ارتفع معدل التضخم بنهاية العام من % 12.6 بنهاية ديسمبر 2015 إلى % 30.5 بنهاية ديسمبر 2016 ، نتيجة للتوسع النقدي وتعديل سعر الصرف وزيادة الإنفاق العام ورفع الدعم التدريجي عن السلع الأساسية، و انخفاض العجز في الميزان التجاري من 6,340.1

(1) (المرجع نفسه ، ص 123).

(2) التقرير السنوي ، السادس والخمسون ، (الحرطوم: بنك السودان المركزي، 2016م، ص 90).

(3) (المرجع نفسه ، ص 111).

(4) (المرجع نفسه ، ص 125).

مليون دولار خلال عام 2015 إلى 5,229.8 مليون دولار خلال عام 2016 بمعدل % 17.5 ويعزى ذلك لانخفاض قيمة الواردات بمعدل (1) % 12.5.

من هذه البيانات يتضح ان سياسة التحرير ليست ذات اثر جيد على تطور الاقتصاد السودانى فهذه السياسة لم تحقق اهدافها على الاطلاق فهى لم تقم بتحريك الجمود ولا التشغيل الكامل للقوى العاطلة ولا التوسع النوعى والكمى فى الانتاج فقد حدث العكس تماما اصبح الانتاج ينمو بمتوالية عديدة بينما مجال الخدمات وتجارة العملة والعقارات تنمو بمتوالية هندسية ، بجانب تفسى كل انواع البطالة والعطالة وارتفاع معدلات الفقر بين الاسر واصبح معدل الاعالة بالنسبة للاسرة مرتفعا ، بجانب تدهور قيمة العملة الوطنية وحتى هذه اللحظة فقد ارتفع سعر الدولار الى اربعين جنية ، هناك انهيار مريع فى النشاط الاقتصادى والمالى وارتفاع حاد فى الصرف الامنى يقابله ضعف تمويلى لخدمات الصحة والتعليم ، وهذا يشير ان الاثر للاصول المالية الاجنبية ضعيف جدا وبم يحدث اى نوع من الطفرات فى مجال الانتاج وتقديم الخدمات ، وكانت الباحثة قد ناقش دواعى فشل سياسة الانفتاح الاقتصادى .

(1) (المرجع نفسه ، ص 165).

الفصل الثالث

يقوم الباحث في هذا الفصل بتحليل البيانات واختبار الفرضيات وذلك من خلال المباحث الآتية:

وتتضمن الآتي:

- المبحث الأول: نبذة تعريفية عن شركة هجليج لخدمات البترول
- المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية و إختبار الفرضيات

المبحث الأول

3-1 نبذة تعريفية عن شركة هجليج لخدمات البترول:

من المعروف ان التوسع الرأسى والأفقى لأى نشاط يعتمد بالضرورة على الأنشطة الأخرى الفاعلة فى مجمل الأنشطة الإقتصادية بحيث تتولد الأنشطة تبعا لدرجة وحيوية وتأثير تلك الأنشطة فى خلق وفورات داخلية وخارجية، ومن هذا السياق كان لا بد من أن يشهد السودان تنوعا وتعددا فى أنشطته الإقتصادية والمالية والإستثمارية فى مجالى الإنتاج وتقديم الخدمات وذلك عقب التنقيب عن النفط وتصديره. فضلا عن ذلك إستيراد الخبرات الأجنبية المدربة والمؤهلة فى مجال التقنيات المعقدة والمستخدمة فى عمليات التنقيب وصناعة النفط والتي تلعب دورا رئيسيا فى عمليات التدريب والتأهيل للخبرات الوطنية وبالتالي توفير تكاليف التدريب والتأهيل الخارجى، ومن جهة أخرى وجود شركات أجنبية متطورة إداريا وماليا وتقنيا وفنيا من شأنه أن يحفز الشركات الوطنية من تطوير نفسها والعمل على تجويد نشاطها بغية منافسة الشركات الأجنبية والتفوق عليها، كما أن مجمل تلك الإستثمارات ومن خلال نشاطها تساهم فى إمتصاص البطالة فضلا عن تحسين الدخل والخطط التتموية وتشبيد وتأهيل البنيات التحتية وتوسيعها رأسيا وأفقيا فى كافة مناطق الإنتاج والإستهلاك. تعتبر شركة هجليج من تلك الشركات التى افرزها التنقيب عن النفط وانتاجه وتسويقه حيث استطاعت هذه الشركة ان تغطي بعملياتها معظم مجالات البترول في السودان بحقول عمل بلغت 3000 ثلاثة الاف وعائدات قدرها 120 مليون دولار⁽¹⁾ وبذلك كانت الاهداف المؤسسية للشركة بناء شركة قومية ذات امكانيات بمعايير عالمية لتغزير صناعة النفط في السودان. وساعد على ذلك الامكانيات الهائلة لشركة هجليج بالاضافة الي الخبرات وقوة رأس المال والاجهزة الجديدة والمعدات والعمالة المؤهلة والمتميزة الجديدة كل هذه العوامل من منظور نظرى تعمل على مساعدة شركة هجليج في تحقيق النجاح تلو النجاح بالتالى التأثير الواضح مجل حركة الانتاج في السودان⁽²⁾. وبالتالي يمكن إدراج الشركة فى مجال تقديم الخدمات وصناعة البناء والتشييد والتنقيب عن البترول والنقل وهذا ما يجعلها من الشركات الوطنية الرائدة والمخصصة مما كان له الأثر فى ان تصبح الشركة مدخلا لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار فيها نتيجة لهذا التميّز مما دفع بشركة عارف الى شراء أكثر من نصف الأسهم فيها 51%

(1) مقابلة مع السيد / مدير العلاقات العامة بشركة هجليج (الرئاسة - الخرطوم - الرياض - 3 / أكتوبر / 2010م).

(2) شركة هجليج للخدمات البترولية (مطبق تعريفى بأهداف الشركة وانشطتها - الخرطوم - دت).

أولاً: النشأة والتأسيس:

تأسست الشركة برؤوس أموال وطنية واخرى اجنبية عام 1996 وتعتبر شركة عارف الكويتية من اكبر المساهمين بنسبة 51% بجانب كل من المساهمين بشير التوم، صلاح الدين احمد محمد ادريس وشركة عاقركو تابعة للصندوق القومي للضمان الاجتماعي للاستثمار سودانية وشركة محمد عبد القادر مصرية.

أ/ الأنشطة والأداء:

- البترول وخدماته
- البنية التحتية من طرق وكباري وجود شوارع مسفلتة مصانع منتجات اسمنتية (المعز مايو حي النصر).
- ومن الامتيازات أول شركة في بناء سد مروى والنشاط خدمات واستثمارات البترول.

ب/ الإنجازات

شركة هيجليج من اخر الانجازات بناء سد مروى وانشاء طرق مسفلتة الانشطة: محطات توليد في جنوب البلاد وهيجليج المحفزات: هناك دوافع ادت الي محفزات الشركة والدفع الي الامام من قبل الدولة وزيادة عدد المساهمين الاجانب في الشركة قامت بفتح ابوابها بصراعية للشركات الاجنبية لدفع عجلة الانتاج والقومي. في بداية لا توجد أي خبرة اجنبية غير محتاجة لخبرة ولانه عمل بناء وتجهيزات طرق وبناء مساطب ردميات ثم من بعد يتم انشاء معسكر وفي عام 2000م تم الاستعانة بالخبرة الاجنبية لضرورة الشركة والحوجة الماسة للخبراء الاجانب والعمال بعد ظهور الانتاج ثم ذلك بتوصيل الانابيب لضخ البترول. وفي عام 2000م شركة هيجليج كانت متربعة الانتاج في البترول في السودان في مقرها في الغرب جنوب كردفان. هناك كوادر محلية واجنبية ثم تديرها في الصين والهند والعمالة اغلبهم سودانية وخاصة الاليات والطرق. والاستعانة بالعمال الاجانب في عملية تركيب وتوصيل خطوط الانابيب وانشاء محطات تجمع البترول. افرع الشركة في السودان في الولايات الجنوبية منطقة عداريبيل وفلج (التنقيب، بترول، وسفلتة طرق منطقة هيجليج)

فرع الطرق والإنشاءات

- طريق بورتسودان - مصر
- طريق عقيرة - مروى.
- ام درمان الملتقى.
- كريمة - نادة .
- سنجة - الدندر.
- صيانة طريق سنار - كوستى.
- طرق حديثة الدمازين - الكرمك.

- الرنك - ملكال .

- كما توجد أقسام للكهرباء في جميع مناطق إنتاج البترول⁽¹⁾.

ونتيجة لهذا التنوع والتعدد في أنشطة الشركة عملت الشركة على توفير كل الخبرات الخاصة بتلك الأنشطة من الكوادر الوطنية المؤهلة والإستعانة بالخبرات الأجنبية النادرة الوجود في سوق العمل المحلي بالنسبة لها يتم الإختيار بواسطة عقود خارجية من البلد المصدرة للكفاءة. أما اختيار العمالة الداخلي يتم بالكفاءة والمقدرة بلجنة إختيار ويتم ذلك عن طريق قسم شئون العاملين. لم تبدأ الشركة بعمل التطبيق ولا حتى التركيب فقط بل بدأت بعمل الخدمات وذلك لتوسع الخدمات فيها لقد تم تبادل الخبرات مع شركة بتردفاك (ماليزية) بدأت في تنفيذ عمل تجميع البترول بتبادل العمالة والخبرات في منطقة حقل دفرا غرب هيجليج وقد تم إنجاز العمل في هذه الشركة بنسبة 90% عمالة وخبرة محلية. والإستفادة تمت فقط بتبادل خبرات في حقل دفرا ومن واقع الخدمات والأنشطة التي قامت بها الشركة بواقع 50% بين هيجليج ودفرا ومن واقع الخدمات والأنشطة التي قامت بها الشركة تم بواقع 50% بين هيجليج ودفرا وتم ذلك بجلب عمالة أجانب عن طريق شركة دفرا وتم تقديم خدمات وإنجازات ساهمت بدرجة عالية في الخبرات والوفورات المالية⁽²⁾.

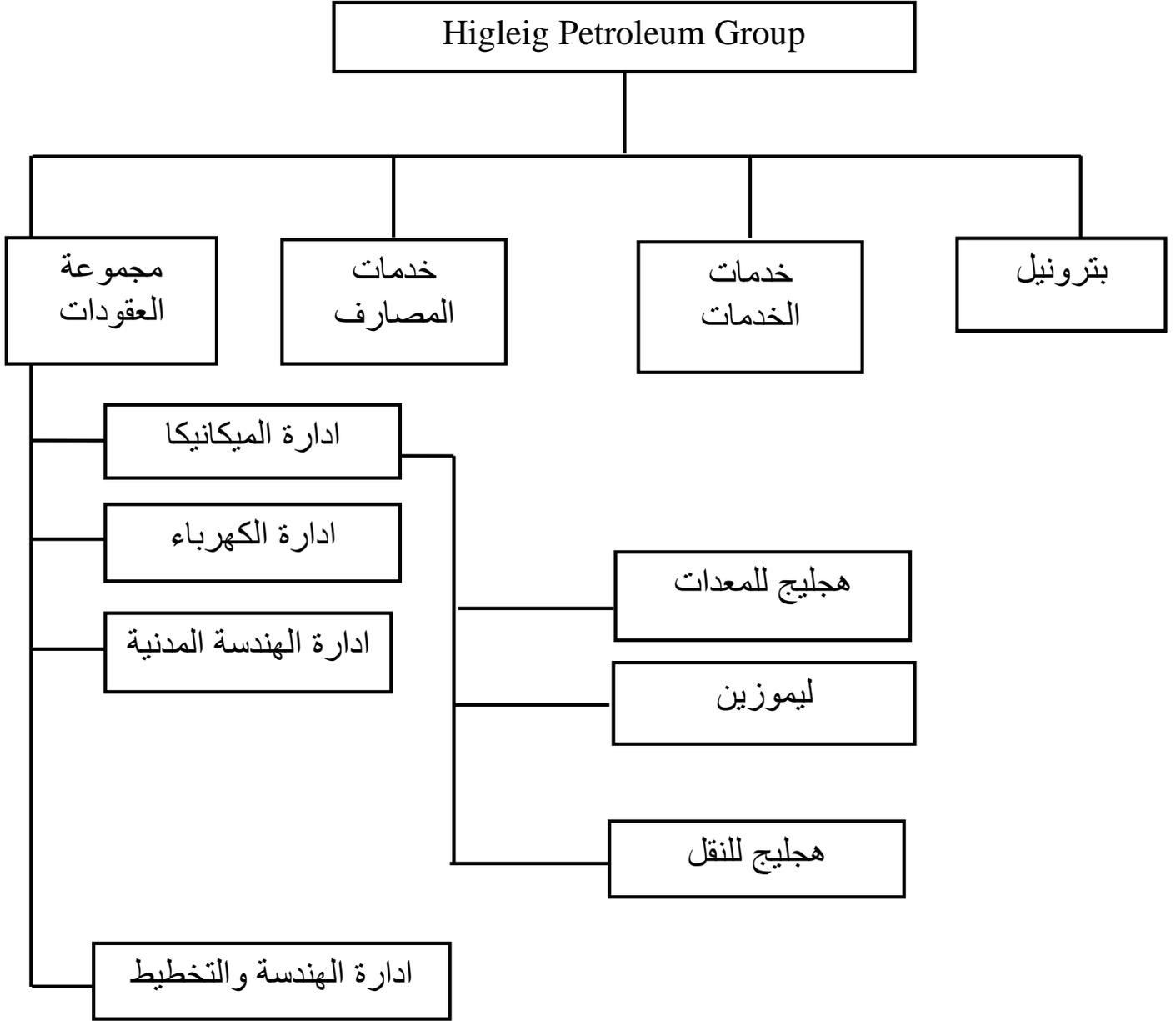
ولمقابلة الطلب المتزايد لاحتياجات الصناعات الهندسية الوطنية، استطاعت هيجليج ان تطور بثبات امكانيات التكنولوجية من خلال مستويات التدريب المختلفة لوظيفتها الهندسية داخل وخارج السودان. لتؤكد قدرتها لمقابلة التحديات للقرن الجديد والالفية الثالثة. هيجليج لديها الخبرة والتجربة في ادارة المشاريع، الهندسية الامداد، الانشاءات في مجالات مثل النفط والغاز، النهدة المدنية، والكهروميكانيكية، الطرق والجسور والمشاريع البيئية.المشاريع المنفذة تغطي خطوط انابيب البترول، انتاج النفط والغاز، خدمات التعاقد في مجال البترول، التجميع والمعالجة، التنمية الاجتماعية، المطارات، الجسور، الطرق والسدود والاعمال الكهروميكانيكية، HVAC وخطوط نقل الطاقة. في السودان مجموعة هيجليج توظف 3000 عامل من المؤهلين والاكفاء وتغطي عملياتها في مجالات الهندسة والامداد والانشاء خدمات ادارة المشاريع كل بقاع السودان وتغطي كل المجالات الهندسية. وتعتبر واحدة من اهم الحلول كل انواع خدمات واحتياجات البترول في السودان. كل عمليات مجموعة هيجليج للبترول حائزة على شهادة الايزو

(1) مقابلة شخصية مع السيد / نائب المدير العام (مقر الشركة الرئيسي ، الخرطوم ، الرياض ، 5 / أكتوبر / 2010م).

(2) مقابلة شخصية مع السيد / مدير إدارة القوى العاملة - بمقر الشركة الرئيسي ، الخرطوم - الرياض ، 7 / أكتوبر /

ISO9001. وتحقيق الاشباع للعملاء تعتبر من مقدمة الاوليات لعملياتها, الجودة, السلامة, المصدقية. وتعتبر هجليج اليوم الاكثر ثقة في مجال النفط والغاز والانشاءات في السودان بسجلاتها الفريدة في الجودة والسلامة والمصدقية وحقت نجاحات متعددة في مجالات الشراكات العالمية. كل المعلومات التي تخص الشركة تم إستقاؤها من المقابلات الشخصية التي سمحت بها ادارة حيث تعثر على الباحث من الحصول على تقارير دورية توضح الأداء والمردود المالى حتى موقع الشركة على الأنترنى خالى من أى معلومات تفيد الباحث فكل المعلومات الخاصة بالشركة تعتبرها الإدارة من أسرار الشركة وانها حكرا لها، ومن جهة أخرى كل إستفسار عن كل أمر مالى يمتنع عن الإجابة عليه . ومع ذلك تعاونت إدارة الشركة بالقدر المسموح بها فى إعطاء بعض المعلومات.

الهيكل الإداري للشركة:



شكل (3-1) الهيكل الإداري لشركة هجليج لخدمات البترول

بالرغم من أن الشركة تتسم بتنوع وتعدد أنشطتها إلا أن الهيكل الإداري لا يتواءم مع ذلك التنوع والتعدد حيث يشير إلى الهيكل إلى أنه هيكل إداري يخص شركة عادية لا يتعدى عدد موظفيها الثلاثين موظفاً في حين أن الشركة توظف أضعاف مضاعفة لهذا العدد. وقد حاول الباحث معرفة كل الإدارات وإختصاصاتها إلا أن إدارة الشركة اكتفت بإعطائه الهيكل العام دون تقسيم والهيكل العام الذي تحصل عليه يتكون من :

المدير العام

مدراء الإدارات

مدير عام المشروعات (العمليات)

- المشروعات.

- الآليات .

- الكهرباء.

مدير الشؤون المالية

مدراء الموارد البشرية

مدير الخدمات

مدير شؤون العاملين قسم ادارة التدريب (الموارد البشرية)

يحتوى على قسم العاملين

- قسم شؤون العاملين :

خاص بالاجازات المحلية والاجراءات الداخلية الخاصة بالشركة واقسامها.

- قسم التدريب:

ومهامه خاصة بالتدريب وتطوير ورفع كوادر الشركة وتدريب كل العاملين بها داخليا وخارجيا.

قسم تعيين:

وهو قسم خاص بتعيين العاملين بالشركة لكل الاقسام الخاصة بالشركة وهو بذلك تتم كل العقبات بصورة

مركزة براسة الشركة بالخرطوم

العلاقات العامة الموظفين:

خاص باصدار لوائح وقوانين بما فيها حقوق العاملين بالشركة واصدار الجزاءات الخاصة بالعاملين بالشركة.

قسم التمويل

يقوم بتمويل الأنشطة الجارية ومجمل التدفقات المالية الجارية

إدارة المشتريات

وغالباً ما يتم فيها التعيين تعاقدياً، الإحتياجات الخارجية تمت في تمويل من هذا القسم. ويتم التمويل من

البنوك التجارية بالسودان عن طريق المرابحات حيث يتم إحضار المستندات المؤيدة لشراء الآليات من جهة

معتمدة وجهة الشراء وخاصة الشركات العالمية ومعاملتها يتم وفق خطط الدولة غير الربوية. ويتم التمويل أولاً عن طريق تمليك البنك أولاً ثم يتم بيعها للشركة باريح (هامش ربح) متفق عليه.

ثانياً: طبيعة معاملات شركة وتأثيرها وتأثرها بواقع النشاط المحيط:

هناك درجة علمية عالية من الناحية التكنولوجية والعملية يتم ذلك بواسطة تدريب كل قسم حسب حاجة الإختصاص من ناحية إدارية ومالية على الآليات الحديثة والتقنيات العالية. فتوجد تقارير ربع سنوية كل ثلاثة أشهر تفرض على الإدارة المالية وإدارية الشركة لكي تتعرف على الأداء المالي. إلا أن هناك مخاطر تعرضت لها الشركة تتمثل في عدم توفر العملة الأجنبية أدى ذلك الي تقليل المشاريع وأدائها وخاصة في مناطق الجنوب. ولم يتم معالجتها وذلك لعدم توفر الأمن في المناطق الجنوبية و أيضاً لكثرة المنافسة من الشركات الأخرى أدى الي عدم تقدم الشركة وتطورها . من عام الي آخر تمكنت ومن خلال الكثير من المحاولات من حل تلك المخاطر وتطوير الشركة وإرجاعها الي تطورها الأول. وكما تأثرت الشركة بالازمة الاقتصادية والمالية العالمية في عام 2009م وذلك قد أدى الي إنخفاض سعر البترول بصفة عامة مما أدى الي ضعف الأداء المالي والإقتصادي وكما تم تقليل الحوافز المالية والاداء المالي في عام 2009م كما لم تتاح للشركة فرصة الإكتفاء وإستخراج البترول وذلك لأن محدد لها فقط داخل حقل هيجليج. ومن جهة أخرى لم يكن هناك الحافز المشجع لتوسيع الأنشطة بسبب جفاف بعض الآبار البترولية . علما ان للشركة طموح التوسع وخاصة انها تمتلك الخبرة في هذا المجال. و نجاح الشركة أدى الي تنفيذ مشاريع البترول خاصة مع شركة قديت ان نايل البترولية أدى تنوع و توسع أنشطة الشركة بجانب عوامل أخرى أهمها :

- عدم منافسة الشركات الاخرى

- ملاءمة المناخ

- الخبرات الاجنبية

- اتاحة الفرصة في التوسع في مناطق عديدة⁽¹⁾.

إلا ان ذلك لا ينفى المنافسة حيث هناك منافسة أخرى من الشركات الصينية خاصة لان لديها كفاءة عالية وسرعة ، وكثرة رأس المال له أثر كبير كما لديها خبرة واسعة ومدى طويل بالنسبة للقطاع الخاص.

(1) مقابلة شخصية مع السيد مدير المشروعات بالشركة (المقر الرئيسى للشركة ، الخرطوم ، الرياض ، 9 / أكتوبر / 2010م).

ويساعد ذلك في إتاحة الفرص خاصة التمويل حتى يتمكن القطاع الخاص من جلب الخبرات الأجنبية لكي تساعد القطاع الخاص ولكي يقود ذلك الي تنمية وتطوير القطاع الخاص والمحلي حتى تزدهر وتطور الشركات المحلية ولدفع عجلة تنمية الصناعات المحلية. ومهامه توفير إحتياجات الشركة سواء من السوق المحلي او الخارجي من حيث العملات الأجنبية. التوفير الداخلي يبدأ عمل التمويل يبدأ عمل التمويل بعطاءات للشركة تنتشر في الجرائد اليومية. الدخول مطلوب خطاب ضمان مبدئ بالنسبة للشركة إرفاق خطاب مبدئ ما يعادل 20% ومن هنا تبدأ المهمة مع تحديد المبالغ للشركة الطارحة للعطاء ودائماً تستفيد الشركة الأقل عطاءً نسبة 20% وعند رسو العطاء يطلب من الشركة صاحبة الرسو بخطاب ضمان ثاني او مقدم بضمان إستمرارية او بداية المشروع او العمل من شروط خطاب الضمان. يطلب البنك من دفع مبلغ هامشي نقدي 20% على أن يتوفر الباقي بضمان مقبول للبنك. والـ80% بضمان عبارة عن اوراق مالية وعقارات سندت حكومية سندت شهامة مع خطاب الضمان تبدأ من معه خطاب حسن تنفيذ (بصورة البنك) للمالك بناء على طلب المقاول للجهة الطالبة العمل. بدأت الشركة يونيو 1997م . وعن دور نظم حوكمة الشركات في تفعيل نظام الرقابة⁽¹⁾ تلعب نظم حوكمة الشركات دور كبير في تفعيل نظام الرقابة المالية لدى الشركة وذلك لان الحوكمة تقوم بضبط ورقابة اعمال واموال المساهمين والحفاظ على حقوق اصحاب المصالح وتفعيل نظام الرقابة المالية من خلال اللجان التي كونتها الحكومة بغرض الحفاظ على ثروة المساهمين عن طريق لجنة المراجعة الداخلية التي يتم تكوينها من قبل مجلس الادارة في الوقت المناسب لتقوم بالواجبات والمسئوليات التي يحددها المجلس الاداري، ويتم تحديد عمل المراجعة الداخلية بلائحة مفصلة تحدد واجباتها ومسئولياتها وتبعيتها الادارية داخل الشركة. وهي تقوم بقياس نسبة مخاطر الدخول في مشاريع متنوعة (او الاستثمار) ولتطبيق الرقابة المالية من حيث الاختيار والوصول للاستثمار الامثل. وتهتم بالتنظيم الداخلي للشركة من الادارة العليا الي الادارة الصغرى وصولاً للموظفين وذلك عن طريق تحديد مسئولياتهم وصلاحياتهم.

إدارة الشركة لأنشطتها ومعاملاتها

ويقصد بذلك الأساليب الادارية والفنون الادارية التي تستخدمها ادارة الشركة في تنظيم وتخطيط وتنسيق وتوجيه ورقابة انشطتها والقوى المادية والبشرية التي تعمل على هذه الانشطة . قد اتسم الهيكل الادارى

(1) مقابلة شخصية مع السيد/ مدير الشؤون المالية (بمقر الشركة الرئيسي ، الرياض ، الخرطوم ، 19ماكتوبر / 2010م).

بالبساطة كانه لشركة محدودة النشاط بالرغم من انها تتنوع وتتعدد انشطتها ويمكن تناول ذلك على النحو ادناه :

ثالثاً: حول المسائل المتعلقة بمنهج النظم الإدارية و النشاط الإدارى:

لاتمثل مبادئ شركة هجليج منهاجا اداريا علميا يمكن الوقوف عنده كمنهج يعكس ذلك التطور الذى تحدثه تلك الانشطة التى تقوم بها الشركة وخاصة انها متنوعة ومتعددة الانشطة عند وضع هيكل للادارة بحيث لا يتسم منهجها الادارى بالشفافية كما ان الهيكل الادارى الذى تحصل عليه الباحث يشير الى ان الشركة من نوع الشركات الصغيرة الذى لا يوضح الاحتياجات الجارية للمجلس فى هذا الوقت بالتحديد وكيفية اختيار وتأهيل اعضاء المجلس او المواصفات التى يتم بها الاختيار ولا حتى نوع الوظائف التى يؤديها وهذا ما بينته المقابلات الشخصية. أو يفوض مجلس الإدارة لجنة شؤون الادارة فى اجراءات الاختيار مع المتابعة المباشرة من قبل رئيس المجلس والمسئول التنفيذى الأول. ولا يوجد لدى الشركة دليل كامل لتأهيل المديرين الجدد يشمل معلومات وافية عن الشركة وتاريخها الذى يشمل سلسلة من المقابلات مع الادارة العليا وزيارات لمواقع الشركة. كما لا يوجد مايشير الندعوة أعضاء المجلس المتوقعين للانضمام الى. . وبالتالي ليس للشركة سياسة خاصة حول دور كل من رئيس مجلس الادارة والمسئول التنفيذى كما أنه ليس لديها سياسة حول وجوب اختيار رئيس المجلس من بين اعضاء المجلس غير العاملين بالشركة او من بين العاملين بها. والشركة غير حريصة على أن يتفهم مديرى الادارة العليا ان عضوية المجلس لا تعنى الترقى فى السلم الادارى للشركة. فهناك عدد من مديرى الشركة يحضرون اجتماعات المجلس بصفة منتظمة الى جانب المسئول التنفيذى الأول على الرغم من عدم عضويتهم فى مجلس الادارة. وفيما يخص المسائل المتعلقة بسلامة الادارة فان القرار يتم اتخاذه من قبل اعضاء المجلس من خارج الشركة. لا توجد مكافآت تحفيزية وفقا نوعية الاداء مقارنة بالمجهود والتكلفة والسرعة والجودة وما يتم منها فيكون باقتراح شخصى من مدير الادارة المعنى دون مناقشتها مناقشة كاملة واعتمادها من قبل مجلس الإدارة او إدارة القسم مجتمعة .

ومن جهة الاخرى لم تعثر الدراسة على منهجية قد استخدمت فى تقييم أداء المجلسستولى لجنة شؤون مجلس الادارة رفع تقرير سنوى الى المجلس يتضمن تقييماً لأداء المجلس ويتم مناقشة هذا التقرير مع المجلس بالكامل. ويتم ذلك بعد انتهاء كل سنة مالية وفى نفس وقت التقرير الخاص بمعايير عضوية المجلس. يكون التقييم على اساس أداء المجلس بالكامل ويتضمن مراجعة للمجالات التى يعتقد المجلس امكانية الارتقاء بها. بهدف زيادة فعالية المجلس ولا يختص بأداء كل من اعضاء المجلس على حدة. اتصال

اعضاء المجلس بالمستثمرين والصحافة والعملاء، وغيره. كما انه ليس للشركة متحدث باسمها و ان مديري الأقسام بالشركة هم المسئولين عن التحدث بشأنها وهذا قد شوه الكثير من المعلومات وساهم في ضعفها وعدم واقعيتها وخاصة ان كل المعلومات التي تحصلت عليها الدراسة تتسم بالعمومية بجانب الغموض فيها فضلا عن العجز في تفسيرها لدى تلك الإدارات . كما لم يحدث ان قام مديرو الاقسام ومن وقت الى اخر بطلب من ادارة الشركة بمقابلة بعض الجماعات التي تهتم بشئون الشركة بشكل او اخر. وليست هناك علاقة مباشرة بين اعضاء مجلس الادارة بالادارة العليا للشركة بحيث لا يقوم اعضاء المجلس الرئاسي بحضور اجتماعات مجلس الادارة بشكل منتظم وبالتالي لا تتبع رغبة المدراء التنفيذى فى ضم بعض الافراد الاضافيين لحضور اجتماعات مجلس الإدارة و الاتصال باعضاء المجلس بالادارة العليا. ويفترض الا يكون هذا الاتصال معطلا لأمر تسيير الشركة. على ان يؤيد المجلس حضور المديرين من وقت الى اخر اجتماعات المجلس لاضافة افكار جديدة بشأن الموضوعات التي يتم مناقشتها ومن أجل وصول المديرين على فرصة للتعرف على اعضاء مجلس الادارة. ومن جهة اخرى لا توجد اجندة مستمدة من خطط الادارة او بدائل تطرح فى اجتماع مجلس الادارة لاختيار الموضوعات التي يتم مناقشتها فى المجلس وفقا لاولويتها تمثل جدول اعمال مجلس الادارة⁽¹⁾. ومن حق أى من اعضاء مجلس الادارة اقتراح اضافة الموضوع الذى يرغب فى مناقشته الى جدول الاعمال. توزيع جدول الاعمال والمعلومات اللازمة قبل الاجتماع يجب توزيع المعلومات والبيانات اللازمة لاحاطة المجلس بكيفية سير العمل قبل بداية اجتماع مجلس الادارة. ويجب ان تكون المعلومات مختصرة ولكنها وافية. شئون اللجان اللجان.. عددها وهيكلها واستقلاليتها ترى الشركة ان اللجان القائمة تفى باغراض الشركة ولكن من حق المجلس من وقت الى اخر تشكيل لجنة جديدة او الغاء لجنة قائمة طبقا للظروف فى حينها⁽²⁾. واتضح للدراسة ان الادارات المختلفة لم تقوم كل إدارة بترتيب موضوعات جدول الاعمال للسنة الجديدة ، وترسل صورة من الموضوعات التي سيتم مناقشتها الى مجلس الادارة. وتهتم كل منظمة تقريبا بتقييم أداء موظفيها ويتم ذلك من خلال أساليب معينة وغالبا ما تقوم بتقسيم الرؤساء المباشرين بهدف التعرف على الكفاءة العامة للعاملين وبغرض التعرف على أوجه التطور فى الأداء.

(1) روفائيل شمعون اسحاق، مبادئ الادارة بين النظرية والتطبيق، دراسة نقدية، (بيروت: دار النهضة العربية، 1989م، ص 238).

(2) عبد المعين ابراهيم احمد الكيلانى، اسس الادارة العلمية فى المؤسسات الخدمية وادوات التطبيق، طبعة الثانية، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، 2003م، ص 65 - 66).

و تعرف عملية تقييم الأداء " بأنها عملية تهدف إلى تحديد أداء العامل و تعريفه به و كيف ينبغي أن يؤدي عمله و تصميم خطة لتنمية العامل، فمن شأن تقييم الأداء ليس فقط تعريف العامل بمستوى أدائه بل التأثير على مستوى أدائه مستقبلا." و يقول باحثون آخرون أن تقييم الأداء " يعني تقدير كفاءة العاملين لعملهم ومسلكتهم فيه⁽¹⁾، و أنه نظام رسمي مصمم من أجل قياس و تقييم أداء و سلوك الأفراد أثناء العمل وذلك عن طريق الملاحظة المستمرة و المنظمة لهذا الأداء و السلوك و نتائجها، خلال فترات زمنية محددة و معروفة. و من التعاريف الشاملة لتقييم الأداء أنه "عبارة عن تقرير دوري يبين مستوى أداء الفرد ونوع سلوكه مقارنة مع مهمات وواجبات الوظيفة المنوطة به. فهو يساعد المسؤولين على معرفة جوانب الضعف و القوة في نشاط ذلك الفرد. و الهدف المنشود من ذلك هو معالجة الضعف إن وجد وتدعيم جوانب القوة أيضا. ويركز هذا المفهوم على الأداء الفعلي في ظل متطلبات وظيفته، و يعاير ذلك بالإنجاز المتوقع منه⁽²⁾، لذا فإن النظام الفعال لقياس أداء العمليات التشغيلية يجب أن يتضمن مؤشرات أساسية للأداء، وهي مقاييس تتولى دراسة نشاط الشركة ككل من وجهة نظر الزبائن، بهدف توفير تغذية عكسية لمساعدة أعضاء الشركة على تحديد القصور وفرص التحسين⁽³⁾وتساعد مقاييس الأداء الجيدة على تطابق أهداف الوحدات الفرعية مع الأهداف الاستراتيجية للشركة، ومن ثم يجب أن يتضمن نظام قياس الأداء كلا من مقاييس الأداء المالية وغير المالية. إن ربط مقاييس الأداء باهتمامات الزبائن، وإن كان يحتل الأولوية دائما في الشركات، إلا أن ذلك يجب ألا يكون على حساب متطلبات أصحاب جهات أخرى لهم علاقة بالشركة مثل المستثمرين والدائنين (المقرضين) والموردين، والمجتمع، لذلك يجب تحديد مقاييس الأداء على أساس تحقيق أهداف الشركة، والتي تمثل مجموعة من العناصر منها على سبيل المثال الجودة، الوقت، تخفيض التكاليف، خدمة العملاء، التي تؤدي في النهاية إلى استمرار الشركة في تحقيق أرباح على المدى البعيد⁽⁴⁾.

وقد كشفت المقابلات الشخصية ذلك التطور في مجال الاداء راسيا وافقيا الذي شهدته الشركة الا ان الدراسة حاولت الحصول على تلك التغييرات في البيئة التكنولوجية للعمليات التصنيعية والخدمية لاعمال الشركة، وما صاحبها من زيادة احتياجات الزبائن و عن شدة المنافسة التي وبالتالي التمكن من تطبيق ادوات القياس

(1) حنا نصر الله، إدارة الموارد البشرية، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2001م، ص 1169).

(2) محمد فالح صالح، إدارة الموارد البشرية: عرض وتحليل، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004م، ص 4).

(3) حنفي السيد متولى عبدالغنى، قياس الأداء في الشركات الصناعية، (القاهرة: دار الكتاب المصري، 2000م، ص 78).

(4) حنفي السيد متولى عبد الغنى، قياس الأداء في الشركات الصناعية، مرجع سبق ذكره، (ص 98).

المالى للأداء التشغيلي للشركة و التى تتلاءم مع الأهداف الصناعية الحديثة مثل مقاييس الجودة، أداء المخزون، الإنتاجية، المرونة والابتكارات. وهناك صعوبة فى مقاييس الأداء غير المالية بالرغم ان ادارة الشركة تؤكد حوكمة الاداء المالى والمحاسبى أداة أساسية للرقابة الاستراتيجية، فهي تمثل محاولة لتأكيد أهمية توجيه العمليات الداخلية، بالإضافة إلى ذلك فإن مقاييس الأداء غير المالية تتضمن مقاييس كمية مثل إدارة الإنتاج على أساس عدد الوحدات المنتجة، وهناك مقاييس كيفية تقيس -مثلا- سمعة المنتج أو الخدمة، رضا وولاء المستهلك، ومرونة عمليات التصنيع، وتعتبر مقاييس الأداء غير المالية مهمة لاستمرار نجاح الشركة في الأجل الطويل. الا ان دراسة الحالة لا توجد لديها معطيات على ضوءها تمكن الدراسة من اجراء عمليات التقويم لمعرفة أثر الاداء على ربحية الشركة وعلى تقييم الاصول ومردود هذه الاصول فى جذب الاستثمارات وتوسعها الراسى والافقى وقد واجهت الدراسة معضلات تمثل ادوات اساسية فى قياس الاداء وهذه المعضلات تتمثل فى :

- صعوبة تتبعها وربطها باستراتيجيات الشركة، فقد اظهرت المقابلات الشخصية عدم التوافق بين الادارات المختلفة.

- لا توجد مقاييس أداء للشركة يمكن تطبيقها على مستوى الوحدات الصناعية والخدمية في الشركة، فمن الممكن تحديد انخفاض الجودة بسرعة في ظل هذه المقاييس، ويمكن اتخاذ خطوات علاجية لحل المشكلة أو خطوات وقائية تمنع الوقوع في المشكلة.

- توجد مشكلة عدم استجابة الشركة للزيائن في الوقت المناسب، ويظهر ذلك فى انفراد شركة واحدة باكثر من نصف الاسهم واعتكاف الشركات الاخرى عن المشاركة فى هذه الاسهم.

- لا ترتكز الشركة على الأصول غير الملموسة، حيث يرتبط عنصر النجاح في العديد من الصناعات بالأصول الثابتة غير الملموسة مثل رأس المال الفكري وإدراك الشركات لدورها في خدمة وتنمية المجتمع المحلي والمحافظة على ولاء الزبائن، أكثر من ارتباطه بالأصول الثابتة الملموسة التي تظهر مقدرة الشركة المالية والإنتاجية.

- عدم الاستقرار الوظيفى وعمليات الاحلال الوظيفى زادت من الحساسية النفسية بين الموظفين وأثرت في التعاون والتكامل بين فريق العمل وبل على مستوى القسم الادارى واستندت ذلك من خلال عدم تعامل الموظفين معها وخاصة ان موضوعاتها كانت ترتبط بوظائفهم.

- لم تتمكن الدراسة من الحصول على اى منهجية مستخدمة لدى الشركة لقياس معايير الأداء غير المالى او مؤشرات قياس الأداء المالى.

و تذهب الدراسة الى القول إن قياس الأداء لم يعد يقتصر على المعيار المالي أو الكمي فقط ليعكس الصورة الحقيقية لنجاح شركة ما، أو إدارتها وأقسامها، فتقارير الأداء المبنية على مؤشرات رقمية لتبين كمية العمل ليست معبرة لقياس جهة ما وذلك لكونها تعطي رؤية محددة للأداء تؤدي إلى وصول متأخر للمعلومات، وبالتالي الوقوع في دوامة الإجراءات التصحيحية وتكاليفها الباهظة بدلا من الإجراءات الوقائية الأسهل والأقل تكلفة. ولتقييم أداء شركة أو فروعها فإننا نحتاج إلى رؤية أشمل بتوزيع متوازن للمقاييس يوضح حصيلة الأداء الشامل للشركة⁽¹⁾. نظرا إلى أهمية المعيار القياسي للأداء في مجمل أوجهه فإنه يفيد في تصور تأثير القرارات بوحدة قياس قابلة للمقارنة وهي النقود التي تسمح بتجميع النتائج عبر وحدات الشركة. و إنها توضح تكاليف المبادلات بين الموارد، ومن ثم يبقى الأداء المالي مؤشراً ضرورياً لقياس الأداء. يمكن القياس الكمي للأداء بربط نظام الأجور والحوافز بالأداء والإنجازات الفعلية، مما يؤدي إلى تطوير أداء العاملين بما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية، وبذل الجهد الكافي في حسن استغلال الموارد لتحقيق الأهداف المحددة بالكفاءة والفاعلية المطلوبة⁽²⁾. ويؤخذ على مقاييس الأداء المالي العديد من الانتقادات أهمها انها تضعف الأداء لأنها ذات طبيعة تاريخية، حيث تركز التقارير على الأنشطة التي حدثت في السابق من دون الاهتمام بالقيمة الحالية والمستقبلية ، ولهذا السبب فهي تعتبر غير كافية في عمليات اتخاذ القرارات التي يقوم بها المديرون لتحسين العمليات التشغيلية الحالية والمستقبلية حيث قد تعطي إشارات مضللة عن التحسين المستمر والابتكارات في تطوير العمليات التشغيلية. كما انها لا تساعد المقاييس المالية التقليدية المديرين على إدراك العوامل التي توجه النجاح في شركاتهم وتطور مهارات العاملين وكفاءة العمليات التشغيلية التي تبذل فيها الشركة⁽³⁾. لذا فإن المقاييس المالية لا تعبر بشكل كافٍ عن أداء الشركة، وتحده من قدرة المديرين على اتخاذ القرارات الصائبة التي توجه الأداء الحالي والمستقبلي للشركة إلى أفضل مستوى تطمح إليه، لذلك يجب على الشركات استخدام مقاييس الاداء غير

(1) مجدى كامل الدسوقي عوض، تقييم الربحية المالية في المشروع، طبعة الثالثة، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1988م ص 98-99).

(2) حنا عبد المسيح ادوارد، مدخل الى تقويم المشروعات الصناعية طبعة الثانية، (عمان: مطابع عز العرب، 2000م، ص 122 - 123).

(3) روفائيل شمعون اسحاق، مبادئ الادارة بين النظرية والتطبيق، دراسة نقدية، مرجع سبق ذكره ، (ص 76).

المالية⁽¹⁾ بجانب المقاييس المالية للوصول إلى الصورة الدقيقة والشاملة لتقييم الأداء. لم تتمكن الدراسة من معرفة الادوات المالية التي تحتاجها عمليات:

- نسب قياس الربحية.
- هامش مجمل الربح.
- هامش صافي الربح.
- معدل العائد على حقوق المساهمين.
- معدل العائد على الأصول.
- نسب قياس كفاءة النشاط أو نسب قياس إدارة الأصول.
- معدل دوران المبالغ تحت التحصيل.
- معدل دوران المبالغ تحت التحصيل.
- معدل دوران إجمالي الأصول.
- نسب قياس السيولة أو نسب قياس القوة المالية.
- معدل التداول.
- معدل التداول السريع.
- نسب قياس الاقتراض.
- نسبة الإقتراض.
- نسبة الإقتراض إلى حقوق المساهمين .
- نسب خاصة بتوزيع الأرباح.
- معدل الربح الموزع للسهم.
- نسبة التوزيع.
- نسب قياس القيمة السوقية.
- معامل سعر السهم إلى عائده.

القصد من الحصول على تلك المعلومات الخاصة بالقوائم المالية لأنها تشكل أرقامها عنصراً ضرورياً وهاماً في التحليل على ضوء متغيرات كثيرة مثل تقلبات السوق ودخول منافسين جدد والبدء

(1) مجدى كامل الدسوقي عوض، تقييم الربحية المالية فى المشروع، الطبعة الثالثة، مرجع سبق ذكره، (ص 117).

في الاستثمار في مشاريع جديدة ووجود أعباء مالية مؤقتة وغيرها. فمثلا قد تحقق شركة ناجحة خسائر بعد أن كانت تحقق أرباحا نظرا لأنها بدأت مشروعاً جديداً سوف يؤتي ثماره في الأعوام القادمة. كذلك قد تحقق شركة أرباحاً نتيجة حدوث طفرة في الطلب على منتجها، والتوقعات لاستمرار أو انهيار أو تدنى هذا الطلب تحدد نظراً للأداء المتوقع للشركة في الأعوام القادمة. يوجد العديد من النسب الأخرى اقتصرَت الدراسة في شرح النسب المالية الأكثر استخداماً ولكن يوجد العديد من النسب الأخرى والتي قد تصادفها. في ضوء فهم النسب المالية المذكورة هنا يمكن فهم فائدة أي نسب مالية. كذلك فإنه يمكن التحدث عن نسب مالية توضح أداء الشركة في جزئية محددة. فمثلاً لمعرفة ما إذا كانت شركة ما تتفق على تكاليف بناء الطرق مثل الشركات الأخرى فإنه يمكن قياس ذلك بنسبة مصاريف التكلفة إلى صافي الإيرادات. وإذا أُريد أيضاً كذلك معرفة ما إذا كان الإنفاق على التشييد مبالغاً فيه فإنه تتم المقارنة بين نسبة مصاريف التشييد إلى صافي الأرباح منه مقارنة بالشركات المنافسة. بحسب الهدف من التحليل المالي تكون بعض الأرقام والنسب المالية أكثر أهمية.

رابعاً: تقييم إدارة الموارد البشرية بالشركة

من الممكن تفهم أهمية تقييم أداء العاملين كأحد أبعاد تنمية الموارد البشرية في المنظمة، من خلال التعرف على مدى الفائدة التي تعود على المنظمة بشكل عام وعلى العاملين بشكل خاص في تمكين المنظمة من تقييم المشرفين والمدراء ومدى فاعليتهم في تنمية وتطوير أعضاء الفريق الذين يعملون تحت إشرافهم⁽¹⁾ وأيضاً في:

- تزويد المنظمات بمؤشرات عن أداء وأوضاع العاملين ومشكلاتهم.
- ينظر إليه على أنه مقياس أو معيار للأعمال.
- تمكين العاملين من معرفة نقاط ضعفهم وقوتهم في أعمالهم و العمل على تفادي والتخلص من جوانب القصور والضعف.
- أسلوب تتبعه المنظمات لاستخدام الموضوعية والعدالة في التعامل مع موظفيها بإتباع معايير واقعية ومقاييس محددة.
- أسلوب للكشف عن نواحي الضعف في الأنظمة والإجراءات والقوانين وأساليب العمل والمعايير المتبعة ومدى صلاحيتها.

(1) حنا نصر الله، إدارة الموارد البشرية، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2001 م، ص 17).

- يشكل فرصة للعاملين لتدارك أخطائهم و العمل على تجنبها و تنمية مهاراتهم و تحقيق ما يصبون إليه من ترقية والحصول على مكافآت وتعويضات مجزية.
 - يفيد في رفع الروح المعنوية للعاملين وتوطيد الصلات والعلاقات بين الرئيس والمرؤوس.
 - يفيد في خفض معدل الدوران الوظيفي و السلبيات في سلوك العاملين من غياب وإهمال وعدم الحماس للعمل.
 - يسهم في الكشف عن الكفاءات الكامنة غير المستغلة للعاملين.
 - يسهم في تعديل معايير الأداء وزيادة أداء العاملين والمنظمة بشكل عام.
 - يسهم في رسم خطة القوى العاملة للمنظمة وما تتطلبه من تنمية وتدريب وتوفير المكافآت والحوافز للعاملين⁽¹⁾.
- أشارت ادارة الشركة بانها تستخدم ما يقارب الثلاثة الف عامل بمختلف التخصصات الا انه وبالرجوع الى الهيكلة الادارية للشركة فقد اتضح الاتى:
- أن الشركة لا تمتلك قوائم ادراية متكاملة اى فريق عمل كامل وثابت.
 - أن معظم القوى العاملة مؤقتة ووفقا لاتفاق محدد المدة وغالبا ما ينتهى بانتهاء المشروع المعنى.
 - أن الشركة لا تقوم بادارة اعمالها التى توكل الى شركات اخرى تم التعاقد معها بواسطة ادارة الوقت والقوى العاملة فى المشروع المتعاقد عليه.
 - أن الشركة لا يوجد بها مركز تدريب وتأهيل لكافة كوادرها الادارية والفنية والتقنية بالرغم من تنوع وتنوع أنشطتها.
 - أن الشركة لا تستعين ببيوت الخبرة فى عميات اختيار وتعيين وتوظيف القوى العاملة لديها .
 - أن ليس للشركة ملفات تخص عاملها منذ تعيينهم الى وقتهم الراهن تحمل كل ما يتعلق بادائهم وتقييم هذا الاداء.
- وتعتبر إدارة الموارد البشرية إحدى الوظائف الأساسية في الشركة والضرورية في تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة كل النواحي المتعلقة بالأفراد. تنتهج الاساليب العلمية فى عمليات اختيار فريق العمل على النحو

(1) دحنا نصر الله، إدارة الموارد البشرية، مرجع سبق ذكره، (ص 16- 19).

الاتى:- الاختيار العلمي للعاملين وتدريبهم على اسس علمية . - التعاون الاخوي بين العاملين. - تقسيم العمل - التخصص في العمل⁽¹⁾.

في هذه المرحلة اتسع نطاق الأعمال التي تقوم بها إدارة الموارد البشرية حيث شملت تدريب وتنمية العاملين ووضع برامج لتحفيزهم وترشيد العلاقات الإنسانية وليس فقط حفظ ملفات الموارد البشرية وضبط حضورهم وانصرافهم والأعمال الروتينية مازالت الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية تركز على العلاقات الإنسانية والاستفادة من نتائج البحوث لعلم النفس والانثروبولوجيا وكان نتيجة ذلك تزايد استخدام مصطلح العلوم الإنسانية حيث أنه أكثر شمولاً لأنه يضع في اعتباره جميع الجوانب الخاصة ببيئة وظروف العمل والعامل وأثرها على سلوكه، ويجب التأكد من ان العلوم السلوكية ما هي إلا مجرد أداة معاونة للإدارة في الكشف عن دوافع السلوك الانساني للعاملين واثر العوامل على هذه السلوك، وتضيف نوعاً من المعرفة الجديدة التي يُستفاد منها في مجالات إدارة الموارد البشرية مثل سياسة التحفيز والتنظيمات غير الرسمية⁽²⁾. و مستقبلاً يمكن النظر إلى إدارة الموارد البشرية على أنها في نمو متزايد لأهميتها في كافة المنشآت نتيجة التغيرات السياسية والتكنولوجية، وهناك تحديات يجب ان تتصدى لها إدارة الموارد البشرية مثل: الاتجاه المتزايد في الاعتماد على الكمبيوتر والاتوماتيكيات في إنجاز كثير من الوظائف التي كانت تعتمد على العامل. وأيضاً الضغوط السياسية والاقتصادية والتغير المستمر في مكونات القوى العاملة من حيث المهن والتخصصات، ويجب التأكيد على استخدام المفاهيم الجديدة مثل هندسة الإدارة والجودة الشاملة في مجال إدارة الموارد البشرية⁽³⁾. بالتالى يلاحظ أن الشركة لم تولى هذا الجانب إهتماماً أولياً لأنها تعتمد فى أنشطتها على قوى بشرية تتبع الى شركات اخرى متعاقدة معها، ومن جهة اخرى لا تقوم الشركة بتاهيل كوادرها العاملة المحلية وفى حالة التخصصات النادرة لديها فانها تستجلب خبرات اجنبية من الخارج. فبالرغم من ضخامة اعمال وانشطة الشركة الا انها لا تعتبر ممتصة للقوى العاملة اذ انها تقوم بتعاقدات سنوية او تنتهى بنهاية المشروع المعنى فيحدث من تلك العمليات تشريد للقوى العاملة وتهديد وعدم استقرار للتى تشكل قوتها الادارية والفنية والتقنية. وينتج عن ذلك بصفة خاصة الآتى:

(1) صالح الدويح عبدالله غانم، المبادئ الاساسية لادارة الافراد، الكويت: مطابع الوطن الاهلية، 2001م، ص (176).

(2) صالح الدويح عبدالله غانم، المبادئ الاساسية لادارة الافراد، المصدر نفسه ، (ص 198).

(3) زين العابدين عثمان عبد المعين، ادارة الموارد البشرية فى مؤسسات القطاع العام، الاسلوب و المنهج، الطبعة الثانية، (القاهرة: دار النهضة المصرية، 1999م، ص 45 - 46).

- ضعف مستوي الكفاءة للعاملين وتمثل الكفاءة في (القدرة علي العمل + الرغبة في العمل)، ويتم رفع الكفاءة عن طريق التدريب ورفع الروح المعنوية وزيادة المرتبات وتحسين بيئة العمل.
- إرتفاع معدل دوران العمل والغياب.
- غياب عمليات تحليل وتوصيف الوظائف.
- غياب أسس تخطيط الموارد البشرية.
- ضعف عمليات البحث والاستقطاب والتدريب.
- لا توجد سياسة تدريب وتنمية الموارد البشرية. تتمثل في برامج العلاقات العامة والإعلام والتسويق.
- برامج الصيانة والسلامة والصحة المهنية والبرامج الأمنية. برامج الخدمات الصحية والمستشفيات. برامج السكرتارية وإدارة المكاتب. البرامج القانونية. برامج المواد واللوجستيات والمشتريات. برامج السياسة والعلاقات الخارجية والتعاون الدولي. برامج تكنولوجيا المعلومات والشبكات. برامج التأهيل للشهادات المهنية
- MPA – CPA – CIA الندوات وورش العمل.
- ليست هناك معايير قياس وتقييم أداء العاملين معروفة وموثقة.
- لا توجد مكافآت وتحفيزات مالية وترقيات وفقاً لدواعيها العلمية والعملية.
- لا توجد ضمانات صحة وسلامة العاملين.
- يوجد نظام تأديبي بحق للعاملين قاس ومجحف هو الفصل مباشرة دون سابق انذار وتحقيقات.
- البرامج المالية والاقتصادية والمحاسبية.
- وهذه الأنشطة مبنية على نتائج البحوث والدراسات الميدانية التي تمت بهدف الوقوف على أوجه الخلل الذي تعاني منه ادارة الموارد البشرية في الشركة وما يمكن عمله في هذا الشأن لتطوير الموارد البشرية الشركة، وكان من المفترض ان يتم تنفيذ هذه الأنشطة التدريبية بواسطة العديد من الخبراء والمدربين المؤهلين في كافة المحاور المتعلقة بتنمية المورد البشري. فالهدف من هذا هو ربط الأفراد والموارد والأنشطة في المنشأة في كيان موحد موجه نحو إشباع حاجات المستهلك مع تحقيق العائد المناسب، حيث يتطلب وجود مدير التسويق في أعلى السلم الإداري حتى يستطيع أن يشارك في اتخاذ القرارات الرئيسية و يؤثر على سياسات وخطط الشركة.

خامساً: إدارة الجودة:

وهي مجموعة من الفلسفات والمبادئ تستخدم كدليل للوصول إلى التطوير المستمر للمنظمة الإدارية. وللوصول لهذا الهدف، تستخدم مدرسة إدارة الجودة عدة تطبيقات كمية كتلك المستخدمة في مدرسة

الإدارة العلمية، مع بقية موارد الشركة، كالموظفين ورأس المال. والهدف تحسين جميع عمليات الشركة للوصول إلى جودة أفضل، وللتأكد من درجة تلبية الشركة لإحتياجات عملائها الحاليين والمستقبليين. وبالإضافة لذلك يتم أيضاً استخدام بعض تطبيقات الجودة مثلاً في العصف الذهني ووضع الأهداف. القياس الإحصائي. مجموعات العمل. وتحليل لخط سير العمل⁽¹⁾. وتخلص الدراسة من ذلك الواقع ما ينقص الشركة في ادارة جودتهاخلق عادة من التطوير المستمر للمنتجات والخدمات بدلا صنع المال، والهدف الذى يتركز في البقاء في السوق، وايضا كان يمكن توفير الفرص الوظيفية عن طريق البحث والتطوير المستمر والصيانة. تبني فلسفة جديدة بان تقوم الإدارة بتتولى القيادة للتغيير. وتطوير نظام الإنتاج والخدمة، وعملية التطوير يجب أن تكون بإستمرار ودون توقف لتحقيق الجودة ومستوى الإنتاجية المطلوب مع تخفيض التكاليف. التدريب يجب أن يشمل جميع الموظفين، لأن الجودة يجب أن لا تترك للفرص. على أن تعمل القيادة على مساعدة وتشجيع الموظفين لديها لتحسين مهاراتهم في العمل، وأيضاً في التعرف على من يحتاج للمساعدة. وإبعاد الخوف يؤدي إلى الثقة بحيث ينبغي تشجيع الموظفين على السؤال وطلب المساعدة في المواضيع التي قد لا يكونون متأكدين منها. وكسر الحواجز بين الأقسام، الموظفين من جميع الأقسام يجب أن يعملوا كفريق واحد لتحديد وتوقع المشاكل في مكان العمل⁽²⁾. إضافة الى ذلك التخلص من الشعارات والنصائح والأهداف التي توضع للموظفين، لأنها تؤدي للعداوة بين الموظفين، لأن النسبة الكبرى من اسباب تدنى الإنتاجية يكمن في النظام وخارج يد الموظفين، والتخلص من الإدارة بالحصص أو بالأرقام، ويقصد بها وضع حصة من العمل يتوجب على العامل إنهاؤها، لأنها تعتمد على عدد وليس على الجودة، وإزالة الحواجز التي تسلب الموظفين من إبراز قدراتهم، تطوير نظام للتعليم والتدريب حيث يحتاج الموظفين بإستمرار لتعلم مهارات جديدة، ولتطوير انفسهم. وضع جميع الموظفين كجزء من عملية التطوير لأن الموظفين لا يستطيعون تطوير المؤسسة لوحدهم وكذلك المدراء. لتحقيق ذلك الهدف يجب توحيد جهود المدراء والموظفين وجميع من له علاقة بالمؤسسة. ومن الضروري اللجوء إلى التخطيط المالي، لمواجهة الالتزامات وتغطية النفقات سواء المتكررة التي تحقق استمرارية وتشغيل المؤسسة ومواصلة تأدية رسالتها، أو النفقات الرأسمالية التي تحقق النمو والتوسع.. ويتم ذلك بالتخطيط للأولويات بحيث لا يؤثر نقص السيولة على تنفيذ المشاريع الرأسمالية المخطط لها والتي تؤدي إلى تحقيق أهداف المنشأة في ظل

(1) ناصر الرويشد صالح، مفاهيم حول ادارة القيمة، (الرياض: دار المريخ للطباعة والنشر والتوزيع، 2005م، ص 85).

(2) حسن العبيد عبدالله، اهمية تبادل الخبرا على مستوى الادارات داخل المنشأة (الخرطوم: اكااديمية السودان للعلوم الادارية

،ورقة عمل مقدمة لسمنار تطوير الادارة فى السودان، 2006م، ص 3).

ندرة الموارد المالية وصعوبة تغطية جميع الالتزامات من المصادر الذاتية⁽¹⁾ وهنا لا بد من الإشارة إلى الضرورة القصوى والملازمة لعمليات التطوير إلى التخطيط المالي أو إدارة النقدية المتوفرة لتجنب المنشأ اللجوء إلى الاستدانة أو إعاقه تسديد الالتزامات أو اللجوء إلى الحصول على قروض تزيد من الأعباء المالية للمنشأ يعتبر التخطيط النقدي وإدارة النقدية من أساسيات العمل الإداري، ويقوم على دراسة التدفقات النقدية باعتبارها الوسيلة المناسبة لتحديد المركز النقدي، وذلك لمعرفة الأموال الفائضة أو مقدار الأموال التي بحاجة إليها المؤسسة وتواريخ تحصيل الأموال، وحجم الأموال المطلوبة لتغطية جميع أوجه النفقات، مما قد يساعد في تجنب الأزمات المالية وتدبير الأموال اللازمة في الأوقات المناسبة. يعتبر التخطيط للسيولة النقدية من الأهمية حيث يتعلق باحتمالات نقص السيولة وحجم النقص في الموارد النقدية، وتوقيت حدوث النقص والإجراءات التي يجب إن تتخذ لمواجهة النقص وهي توضح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والمتوقعة خلال فترة زمنية معينة، وبما يمكن من معرفة توقيت وحجم الفائض أو العجز النقدي المتوقع، وبما يتيح فرصة أمام المخطط المالي للمفاضلة بين البدائل اللازمة سواء كان لاستثمار الفائض النقدي أو تدبير العجز المالي⁽²⁾. وللتخطيط أهمية حيوية فاعلة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتغطية النفقات الرأسمالية والإنمائية في المستقبل، بحيث يتم تحديد حجم الأنفاق الرأسمالية وحجم الأموال اللازمة للإنفاق في الأوقات المحددة بدقة، ويؤخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية والمدفوعات والتوسعات المخطط لها واحتمالات النقص في الأموال وهي صورة من صور التخطيط الاقتصادي، حيث توضح بالتفصيل أوجه الاستخدامات المالية المتصلة بأداء وظائف المؤسسات سواء الحكومية أو الخاصة، وتبين ما يجب تحصيله من إيرادات ومصادر دخل لازمة لتغطية النفقات خلال فترة زمنية⁽³⁾.

ومن جهة أخرى يكتف الغموض الاداء الاقتصادي للشركة لإن كفاءة و كفاية الأداء لا يكشف عن أسلوب تصرف الوحدة الاقتصادية بمواردها المختلفة وهي تحاول أن تتجز الأهداف وقد جاء في مفهوم دراسة كفاية الأداء بأنها مرحلة من مراحل الرقابة والتخطيط فهي مرحلة من مراحل الرقابة باعتبارها تكشف الانحرافات عن الأهداف الموضوعية، كما أنها مرحلة من مراحل التخطيط باعتبارها أداة ترشيد لاتخاذ

(1) حسن العبيد عبدالله، أهمية تبادر الخبرا على مستوى الادارات داخل المنشأة مرجع سابق، (2006م ، ص 6).

(2) عبدالرحمن ابو زهرة عبد المعين، اساسيات التخطيط المالي فى ادارة الشركات الربحية، (القاهرة: دار الكتاب الجامعى، 2000م، ص 73 - 74).

(3) عبدالرحمن ابو زهرة عبد المعين، اساسيات التخطيط المالي فى ادارة الشركات الربحية، (القاهرة: دار الكتاب الجامعى، 2000م، ص 98).

القرارات التخطيطية من قبل ما يعرف بالتغذية العكسية وان عنصر الكفاية يقيس العلاقة بين المدخلات والمخرجات أو بين المخرجات وأحد عناصر المدخلات وهذا ما لا يتوفر للدراسة عند نقاشها لأداء الشركة. وان أية عملية كفاءة هي التي تنتج اكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات بأدنى كمية من المدخلات، أو أنها التي تنتج الكمية المطلوبة من المخرجات بأدنى مستوى من استهلاك المدخلات⁽¹⁾. ويرتبط بمفهوم الإنتاجية باعتبارها مؤشراً لقياس الكفاية التي تتمتع بها الوحدة الاقتصادية في عملية تحويل المدخلات المختلفة إلى مخرجات تتمثل بالسلع أو الخدمات. وان الإنتاجية تمثل العلاقة بين المخرجات والمدخلات التي استخدمت في الحصول عليها. وبالنظر محدودية الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة لأي وحدة اقتصادية للحصول على اكبر العوائد من استخدامها فيوجه الاهتمام إلى زيادة الإنتاجية التي تعني الوصول إلى علاقة افضل بين المخرجات والمدخلات وذلك من خلال وسائل تعظيم المخرجات أو تقليل المدخلات، ويستنتج من ذلك أن مفهوم الكفاية وزيادة الإنتاجية يعنيان شيئاً واحداً إذا ما كان الهدف هو قياس كفاية نشاط إنتاجي معين وأن الإنتاجية لوحدها لا تعني الكفاية لكونها تعني أية علاقة بين المخرجات والمدخلات وليست افضل علاقة، وأن مصطلح الكفاية يصبح اكثر دقة وشمولية من سائر المؤشرات الأخرى للتعبير عن كم ونوع أداء الوحدة الاقتصادية وعرفت الكفاية الإنتاجية بأنها الاستمرار في تحسين قدرة عنصر الإنتاج في المساهمة بزيادة الإنتاج كماً ونوعاً بالامكانيات المتاحة نفسها⁽²⁾. والكفاية الإنتاجية بأنها تعني استخدام الموارد المادية والبشرية بالحد الأدنى وبأحسن النوعيات وفي الوقت المحدد لإنتاج اكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات أو تحقيق الخطط المقررة لإنتاج السلع والخدمات بالنوعيات والوقت المقرر بأدنى مستوى من المدخلات المادية والبشرية والخدمية ووصف كفاية الأداء بانها قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق أهدافها من خلال استخدام الموارد المتاحة بطريقة كفاءة وفعالة⁽³⁾.

وعليه يمكن اعتبار الشركة من خلال ما ورد بانها لا تقوم بتقييم الأهداف المخططة مع تلك المحققة نوعاً وكماً، لا توجد لدى الشركة ادارة للقيمة قائمة بذاتها مهمتها العمل على تحقيق الأهداف المخططة بكلف اقل من الكلف المقررة في الخطط المرسومة أو العمل على إنتاج كمية اكبر من السلع والخدمات من الكمية المقررة في الخطة باستخدام الموارد نفسها المخطط استخدامها وذلك من خلال ترشيد الأنفاق وتقليل الهدر والضياع والاهتمام بعامل الزمن على ان لا يكون ذلك على حساب الجودة. ليس هناك منهج لاعتماد

(1) يوسف محمد الصائغ، التقييم المالي للمشروعات الصناعية، ط2، (عمان: مطابع الفرقان، 2005م، 2005م، ص 83).

(2) مجدى ناعوم روفائيل متا، اصول التقييم المحاسبى للشركات الانتاجية، (بيروت: دار النهضة العربية، 1988م، ص 65).

(3) محمد صالح الحناوي، لإدارة المالية والتمويل، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2000م، ص 45).

معايير فنية واقتصادية ومالية محكمة تتسجم مع طبيعة ومقومات النشاط الاقتصادي الذي تمارسه الوحدات المتعددة والمتنوعة الأنشطة للشركة - لم تظهر تقارير الشركة اية اجراءات قامت بها مسبقا ل تلافي أسباب مختلف أنواع الانحرافات الكمية والنوعية والزمنية والقيمية والفنية والتوزيعية من خلال وضع أنماط ومعايير ومعاملات فنية لأداء الإنتاج و لم تعتمد الشركة نظام حوافز بما يحث القائمين على أمور الإنتاج على تنفيذ الخطط الإنتاجية بأعلى درجة من الكفاية وان يتميز هذا النظام بالاستقرار لفترة طويلة نسبيا لم تعمل الشركة على إحداث تطوير مستمر في طرق ووسائل وعمليات التشغيل والمناولة وفي ترتيب الآلات وفي الظروف البيئية للعمل. ومن جانب آخر ينبغي أن يؤدي القطاع الصناعي دوراً كبيراً لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي لذلك فإن الهدف من عملية التقييم يتمثل في تحديد المؤشرات المالية المميزة للأداء والتي وهذا ما لم تحصل عليه الدراسة. وكذا تحليل تلك النسب لتحديد الوضع المالي للمنظمة ومقارنته بمنافسيها على مستوى القطاع أو الصناعة التي تنتمي إليها. وايضا امكانية في لإكتشاف السبل والأساليب الكفيلة برفع الكفاءة الاقتصادية في استغلال مواردها استغلالاً أفضلًا وزيادة طاقتها الإنتاجية وتعبئة مدخراتها الوطنية وتوظيفها بما يعود عليها بأعلى العوائد وبأقل المخاطر إضافة إلى توفير المناخ المناسب للاستثمار وذلك بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل استقطاب رؤوس الأموال واستثمارها بداخلها. حيث لكل استثمار وجهان، وجه يمثل العوائد التي سوف تتحقق من هذا الاستثمار والوجه الآخر يمثل المخاطر التي سيتعرض لها المستثمر عندما يربط أمواله في هذا الاستثمار⁽¹⁾. ومن القرارات المهمة في هذا المجال هو اختيار الاستثمار الذي تلائم عوائده مخاطره هذا هو المبدأ العام وهذا هو أيضا المقصود بالمبادلة بين المخاطر والعوائد، بمعنى تحديد حجم العائد المرغوب في الحصول عليه لقاء المخاطر التي يتعرض لها المستثمر وهنا نتحدث في حالة عدم التأكد والتي يصعب فيها تحديد عائد الاستثمار المتوقع بسهولة، حيث أن المستثمر يصعب عليه أن يحدد بدقة معدل العائد المتوقع على الاستثمار، ولذلك فإن المستثمر يسعى لتقدير العائد حيث أن ذلك يساعده في تقدير المخاطر المحيطة بهذا العائد. ولم تتمكن الدراسة أيضا من معرفة المقابل الذي تطمح الشركة بالحصول عليه مستقبلا نظير استثمارها لأموالها⁽²⁾. وهذا مؤشر يشير الى ان الشركة لم تعمل في ظل التأكد التام، بل تعمل في ظل عدم التأكد الذي يعبر عن موقف لا تتوافر فيه لمتخذ القرار معلومات تاريخية للاعتماد عليها في وضع توزيع احتمالي للتدفقات النقدية

(1) عبد الغفار حنفي، رسمية قريبا قص، أساسيات الاستثمار والتمويل، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2004م، ص 35).

(2) زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، (عمان: دار وائل للنشر، ط1، 1998م، ص 23-24).

المستقبلية فبالتالي من الصعب عليها أن تحدد بدقة حجم العائد الذي يتوقع تحقيقه. بمعنى عدم انتظام العوائد، فتندذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة، وترجع عملية عدم انتظام العوائد أساساً إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية، كما أن لكل استثمار درجة معينة من المخاطر، وأن ما يسعى إليه المستثمر العادي هو تحقيق أعلى عائد ممكن عند مستوى مقبول لديه من المخاطر يتحدد وفق طبيعة المستثمر وعمره⁽¹⁾. على أن التغير في مستوى المخاطر التي تنطوي عليها استثمارات قائمة أو جديدة يؤدي إلى رفض المستثمرين قبول هذه المخاطر ما لم يترتب على ذلك زيادة ملائمة في معدل العائد المتوقع. الفرق الجوهرى بين المخاطر وعدم التأكد يكمن في الطريقة التي يتم بمقتضاها تقدير التوزيع الاحتمالي للتدفقات النقدية. فإما على أساس بيانات تاريخية وإما على أساس الحكم الشخصي لمتخذ القرار.

1. ان الدول غالباً تستهدف من وضع نظام تشريعي ومؤسسي لحماية المنافسة تحقيق حزمة من الاهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وان التجربة الامريكية تؤكد على ان هناك صعوبة في استهداف تحقيق بعض الاهداف على حساب الاهداف الاخرى مثل استهداف تحقيق تحسن في مستوى بعض الفئات الفقيرة او التركيز على تحقيق تحسن في الكفاءة الاقتصادية.

2. ان نصوص قوانين حماية المنافسة ومنع الاحتكار هي التي تلعب الدور الرئيسي في تحقيق التوازن بين الاهداف المتعلقة بالكفاءة الاقتصادية وتلك المتعلقة بحماية بعض الفئات في المجتمع وهو ما يعني ضرورة التدقيق في نصوص هذه القوانين لتحقيق التوازن المطلوب وذلك حسب الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة لكل دولة⁽²⁾.

3. ان التجربة الامريكية تظهر بوضوح التعارض الوارد غالباً عند التطبيق بين تحقيق اهداف الكفاءة الاقتصادية وغيرها من الاهداف وان هذا يتطلب بذلك جهود من جانب الحكومات لترتيب اهدافها حسب الاولوية وان يكون هناك شفافية في السعي لتحقيق هذه الاهداف حسب درجة اولوياتها وان هذا في الغالب هو الذي يحدد المنافع والتكاليف المترتبة على انفاذ النظام القانوني الحاكم لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

(1) حسني على خربوش، عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ جودة، محمود العنبي، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، (عمان: دار وائل للنشر، 1990م، ص 41).

(2) عبد الفتاح مراد، شرح قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، (الاسكندرية: شركة البهاء للبرمجيات والكمبيوتر والنشر الالكتروني، دت، ص 123-125).

4. ان تطبيق قوانين وسياسات حماية المنافسة بدون تحديد دقيق للاهداف من حيث اولياتها يمكن ان يحدث اثراً غير متوقعة حتى على الممارسات المشروعة. وان استخدام نظام حماية المنافسة ومنع الاحتكار كالية لاعادة توزيع الدخل والثروة او لتحقيق اهداف سياسية في المقام الاول يمكن ان يتعرض لانتقادات حادة.
5. ان اهمية قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية تزداد كلما زاد تحول دور الدولة في النشاط الاقتصادي من لاعب رئيسي الي منظم للنشاط الاقتصادي.
6. اهمية الجانب التعليمي في حماية المنافسة ومنع الاحتكار سواء ما يتعلق بدور جهاز حماية المنافسة في تثقيف مجتمع الاعمال عموماً في هذا المجال او ما يتعلق باهمية تعلم جهاز المنافسة ذاته من التطبيق الفعلي لقانون المنافسة والاستفادة من الجوانب الايجابية والسلبية التي تظهرها عملية التطبيق في البيئة الوطنية الدولية⁽¹⁾.
7. ان استحداث نظام حماية المنافسة ومنع الاحتكار لاطار مؤسسي فاعل لتنفيذ قانون المنافسة يكون صعباً خاصة اذا كان هذا الاطار يعمل على اعادة توزيع الاختصاصات والسلطات بين بعض الاجهزة الحكومية القائمة بالفعل.
8. ان صياغة تشريع لحماية المنافسة ومنع الاحتكار يتطلب ان يتضمن هذا التشريع قواعد قانونية صارمة وعقوبات رادعة ومستوى رقابة وتحليلاً عميقين الا ان التطبيق الفعلي لهذه القواعد يجب ان يتم من خلال مرونة موضوعية وان ذلك كله يتم بغرض زيادة الرفاهية وليس لمجرد الملاحقة القانونية للشركات.
9. يجب عند تنفيذ تشريعات حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية مراعاة عدم انحياز جهاز حماية المنافسة ضد الشركات الاجنبية لصالح الشركات الوطنية حيث ان المردود الاخير الذي يجب ان تسعى اليه اجهزة حماية المنافسة هو مصالح المستهلكين في الحصول على السلع والخدمات بالجودة والسعر المناسبين.
10. ان نموذج الممارسات التي يجب رصدها وملاحقتها قانونياً وادارياً من اجهزة المنافسة هي الممارسات التي تشكل بناء لجريمة الاحتكار غير المشروع وان الاحتكار الطبيعي لا مجال لتجريمه باعتباره لا يعوق المتنافسين المحتملين في ذات النشاط وذلك مثل الاحتكار الناجم عن استغلال جهود

(1) مغاوري شلبي على حماية المنافسة ومنع الاحتكار بين النظرية والتطبيق تحليل لاهم التجارب الدولية والعربية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2005م ص 234-235).

البحث العلمي والابتكار لدى بعض الشركات حيث ان المستفيد من مثل هذه النوعية من الاحتكار هو المستهلك الذي تتم المنافسة سعياً لجذبه من خلال التنوع في المنتج والوفرة في الجودة والانخفاض في الاسعار وكلها امور مستحبة لتحقيق مصلحة المستهلك ورفاهيته⁽¹⁾.

11. ان الغرامات في قانون حماية المنافسة للمارسات المضادة للمنافسة يجب ان تكون رادعة بحيث تؤدي الي حرمان منتهكي القانون من اي مكاسب متوقعة من ارتكاب المخالفة.

12. ان هناك مجالاً لمنح استثناءات من قواعد حماية المنافسة لبعض الشركات مثل تلك الشركات التي تشترك في عقود تصدير منتجات وطنية الي الخارج بحيث لا تؤثر هذه الاستثناءات على المنافسة في داخل الدولة.

تقوم المنافسة على مبادئ اتاحة الفرص لكل القادرين على الدخول فيها وفقاً لشروطها الموضوعية اللازمة والتي تحكم السلوك العام والخاص والمنافسة من حيث مردودها فهي تعمل على تجويد وتحسين النوع والكيف بغية خلق اقبال حالي ومستقبلي متوقع وبالتالي فهي ليست محصورة في نشاط بعينه او سلوك ما محدد بل تغطي كل أشكال التواجد الانساني بغية تطوره وديمومة هذا التطور ولذلك تشمل كل السلوك الانساني الرامي الي النمو والتنمية والتفوق وبما انها مرتبطة بهذا السلوك فهي اذاً تخضع الي شروط تحكم الدخول فيها والخروج منها بجانب ذلك تتباين وتتعدد اشكال المنافسة من نشاط الي اخر و مرد ذلك يرجع الي طبيعة وشروط عمل هذا النشاط وفي الوقت ذاته تتماثل النتائج النهائية في تحقيق اهدافها لدى كل نشاط على حدى ولزم ذلك وجود شروط إدارية وقانونية واقتصادية وثقافية واجتماعية استمرت من التطور الانساني لتشكل مبادئ عامة يصعب الانفكاك عنها اذ تظل مصانة ومحمية ومحافظة عليها من قبل المجتمع وسلطاته وبعكس ذلك يأتي الاحتكار فانه لا يتيح الفرص امام القادرين بل يحصر ممارسة النشاط او السلوك في فئة ضيقة جداً من المجتمع مقارنة بذلك الكم الهائل منه بمعنى ان الاحتكار يشير الي ذلك النوع من الهيمنة والانفراد الاحادي بنشاط او سلوك انتاجي او خدمي معين يجعل من اصحابه الموجهين والمحددن للكم و النوع دون قيود او شروط بل يخضع لطموحات واهداف الجهات الاحتكارية نفسها ومن الخطورة بمكان ترك مثل ذلك السلوك مسيطراً على مجمل النشاط الانساني لانه يعرضه الي شكل مزمن واختلال راسي وافقي في كافة الانشطة. لكي يحدث ذلك كان لابد ان تعمل الانسانية على وضع اسس

(1) توفيق احمد ابو المجد، الاحتكارات الراسمالية في البلدان النامية واثرها على المنتج المحلي، (القاهرة: دراسة تحليلية المطبعة الانجلو مصرية، 1981م، ص 45-46).

ومبادئ وتشريعات قانونية واقتصادية وإدارية ومالية تحكم النشاط الاحتكاري وتحدد وجهته وتقيّد مجالاته وتعمل على مواجهته وتقليل أو إزالة حدة إثارة على المجتمع مما ظهرت خطورته عليه ولذلك توجد تشريعات قانونية تحكم كل الأنشطة كانت محل منافسة بكافة أنماطها وأنواعها أو إحتكار أيضا بكافة أشكاله. وان هذه التشريعات تميل وتشجع النشاط التنافسي الحر وفق شروط محددة وتتشدد وتمنع تلك الأنشطة الاحتكارية وتعمل على تقييد واشتراط العامل منها في أنشطة محددة وبإل الدولة نفسها قد تدخل كمنافس لهذا الإحتكار بقصد تفتيته.

المبحث الثاني

2-3 إجراءات الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات:

يشتمل هذا المبحث على إجراءات الدراسة الميدانية والتي تتمثل في منهج الدراسة واسلوب جمع البيانات ومعالجتها احصائيا" وتفسيرها، واجراء اختبارات الثبات والصدق للتأكد من صلاحيتها بالاضافة الى وصف لمجتمع وعينة الدراسة والاساليب الاحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج وذلك على النحو التالي:

أولاً: منهج الدراسة:

انطلاقاً من طبيعة البحث والمعلومات المراد الحصول عليها لدراسة أثر سياسة الانفتاح الإقتصادي على تقويم الأصول المالية للشركات الاستثمارية الأجنبية في السودان ولذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً "كيفياً" وكمياً" ، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها ، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً "رقمياً" يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام المنهج الوصفي التحليلي يتلاءم وطبيعة المشكلة موضوع الدراسة والتي تلقى الضوء على جوانبها المختلفة عند طريق السرد والتحليل المركز، والفهم العميق لظروفها ،ولجمع المعلومات التي تزيد من توضيح أبعادها المختلفة.

ثانياً مجتمع وعينة الدراسة:

ينكون مجتمع الدراسة من ، تمّ اختيار مفردات البحث من مجتمع الدراسة الموضح في الفقرة السابقة عن طريق أسلوب العينة القصدية أو الهادفة أو العمدية " والتي تعني اختيار عدد من الحالات أو الأفراد على أساس أنهم يحققون غرضاً أو بعض أغراض الدراسة التي ستنفذ. وبطبيعة الحال يجب أن يتمتع هؤلاء الأفراد بدرجة مقبولة من الموضوعية في أقوالهم وآرائهم والثقة فيهم." (1) ويتم الاختيار القصدي أو العمدية أو التحكمي كما يطلق عليه البعض عن طريق الاختيار المقصود من جانب الباحث لعدد من وحدات المعاينة، حيث يرى الباحث طبقاً لمعرفته التامة بمجتمع الدراسة أنها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلاً صحيحاً؛ وذلك في حال الاقتصار على هذه العينة) حيث تم توزيع عدد (160) إستبانة على مجتمع

(1)جودت عزت عطوي: أساليب البحث العلمي، (القاهرة: دار النهضة العربية 1998م، ص 123-124).

الدراسة وتم استرجاع (156) إستبانة سليمة تم استخدامها في التحليل بنسبة استرجاع بلغت (97.5)%.
بياناتها كالتالي:

جدول (1-3) الاستبيانات الموزعة والمعاداة

النسبة	العدد	البيان
100%	160	الاستبيانات الموزعة
97.5%	156	الاستبيانات التي تم إرجاعها
2.5%	4	الاستبيانات التي لم يتم إرجاعها
0	0	الاستبيانات غير صالحة للتحليل
97.5%	156	الاستبيانات الصالحة للتحليل

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2018.

ثالثاً " وصف أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية للحصول على البيانات اللازمة واشتملت على قسمين:
القسم الأول: يحتوي على عدد (6) فقرات تناولت السمات الشخصية لإفراد عينة الدراسة والمتمثلة في:1/
المؤهل العلمي. 2/التخصص العلمي. 3/ الوصف الوظيفي.
4/ سنوات الخبرة .

القسم الثاني: يقيس محاور الدراسة الأساسية يتكون من ثلاثة محاور وعدد (32) فقرة. وذلك على النحو التالي:

جدول (2-3) توزيع محاور الدراسة

عدد الفقرات	محاور الدراسة	المحور
10	هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قوانين جذب الاستثمار وتقويم الأصول الإستثمارية	الأول
10	هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات النقدية للبنك المركزي وتقويم الأصول الإستثمارية.	الثاني
10	هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الاقتصادي وتقويم الأصول الإستثمارية	الثالث
30		المجموع

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2018

كما تم قياس درجة الاستجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likart Scale)، والذي يتراوح من لا أوافق بشدة إلى أوافق بشدة، كما هو موضح في جدول رقم (5-2).

جدول (3-3) مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
أوافق بشدة	5	80% فأكثر	درجة موافقة مرتفعه جدا"
أوافق	4	79-70%	درجة موافقة مرتفعه
محايد	3	69-50%	درجة موافقة متوسطة
لأوافق	2	49-20%	درجة موافقة منخفضة
لأوافق بشدة	1	أقل من 20%	درجة موافقة منخفضة جدا

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2018

وعليه فإن الوسط الفرضي للدراسة كالاتي:

الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع الأوزان على عددها $(1+2+3+4+5) / 0.5 = (5/15) = 3$. وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة ، وعليه كلما زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة ، أما إذا انخفض متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على عدم موافقة أفراد العينة على العبارة.

رابعاً" تقييم أدوات القياس:

وللتأكد من صلاحية أداة الدراسة تم استخدام كل من اختبارات الصدق والثبات وذلك على النحو التالي:

1/ صدق أداة الدراسة

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أنها قدرة الأداء على قياس ما صممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعنى الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة ، وقد اعتمدت الدراسة في قياس صدق أداة الدراسة على كل من :

(أ). اختبار صدق محتوى المقياس:

بعد أن تم الانتهاء من إعداد الصيغة الأولية لمقاييس الدراسة وحتى يتم التحقق من صدق محتوى أداة الدراسة والتأكد من أنها تخدم أهداف الدراسة تم عرضها على مجموعة من المحكمين والخبراء المختصين بلغ عددهم (5) من المحكمين في مجال موضوع الدراسة كما هو موضح في الملحق (1)، وقد طلب من المحكمين إبداء آرائهم حول أداة الدراسة ومدى صلاحية الفقرات وشموليتها وتنوع محتواها وتقويم مستوى

الصياغة اللغوية أو أية ملاحظات يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل أو التغيير أو الحذف. وبعد أن تم استرجاع الاستبيان من جميع الخبراء تم تحليل استجاباتهم والأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات التي اقترحت عليه، مثل تعديل محتوى بعض الفقرات ، وتعديل بعض الفقرات لتصبح أكثر ملائمة ، وحذف بعض الفقرات وتصحيح أخطاء الصياغة اللغوية . وقد اعتبر الباحث الأخذ بملاحظات المحكمين وإجراء التعديلات المشار إليها بمثابة الصدق الظاهري ، وصدق المحتوى للأداة واعتبر الباحث أن الأداة صالحة لقياس ما وضعت له .وبذلك تمّ تصميم الاستبانة في صورتها النهائية (انظر ملحق).

(2) اختبار الثبات:

يقصد بالثبات هو أي أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة⁽¹⁾. في نفس الظروف والشروط وبالتالي فهو يؤدي إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس. أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعنى الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترات زمنية معينة وبالتالي كلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه، وهناك وقد اعتمدت الدراسة لاختبار ثبات أداة الدراسة على من طريقة الارتباط، وطريقة التباين، وذلك كما يلي:

(أ) معامل ارتباط محاور أداة البحث بالمجموع الكلي للمحور الذي تنتمي إليه

وقد قام الباحث باستخراج قيم معامل الارتباط محاور الدراسة بالمجموع الكلي للمحور الذي تنتمي إليه، وفيما يلي جدول يوضح نتائج الاختبار:

(1) عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، الطبعة الأولى ، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1981، ص 560).

جدول (3-4) يبين معامل ارتباط محاور أداة البحث بالمجموع الكلي للمحور الذي تنتمي إليه

م	محاور الدراسة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قوانين جذب الاستثمار وتقييم الأصول الإستثمارية.	0.86	0.000
2	هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات النقدية للبنك المركزي وتقييم الأصول الاستثمارية.	0.80	0.000
3	هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الاقتصادي وتقييم الأصول الاستثمارية.	0.85	0.000

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2017

يتضح من الجدول أن جميع محاور أداة البحث جاءت بعلاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بالمجموع الكلي للمحور الذي تنتمي إليه. مما يشير إلى عدم وجود محاور فرعية قد تضعف من مصداقية أداة البحث البنائية.

(ب) طريقة التباين باستخدام معادلة ألفا كرونباخ Cronbach Alpha:

وقد تم استخدام في هذه الدراسة معامل إلفا كرونباخ (s Alpha،Cronbach)، والذي يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. أي أن زيادة معامل إلفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة. كما أن انخفاض القيمة عن (0.60) دليل على انخفاض الثبات الداخلي، وفيما يلي نتائج اختبار الثبات لمحاور الدراسة:

المحور الأول الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قوانين جذب الاستثمار وتقويم

الاصول الإستثمارية

جدول (3-5) نتائج اختبار الفأ كرنباخ لمقياس عبارات المحور الأول

العبارات	الفأ كرنباخ
1/ سن الدولة لقوانين تخص الاستثمار يؤدي إلى زيادة الأصول الاستثمارية الاجنبية.	0.81
2/ تسهيل الاجراءات المستثمرين يؤدي إلى تشجيع تدفق الاصول الاستثمارية.	0.79
3/ تحفيز الدولة للمستثمرين يؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية.	0.80
4/ قانون الإعفاء الضريبي أدى إلى زيادة الاصول المستثمرة بالبلاد.	0.83
5/ استقرار ومرونة التشريعات الاستثمارية من اهم العوامل الجاذبة لتدفق الاصول الاستثمارية الاجنبية في الانشطة الاقتصادية	0.80
6 / تعدد جهات تحصيل الضرائب أدى الى خروج او توقف الكثير أنشطة الأصول المالية العاملة في شتى المجالات الاقتصادية.	0.79
7/ كلما سهلت الدولة قوانين الاستثمار كلما اصبح المناخ الاستثمارى جاذبا لتدفق الاصول الاستثمارية المحلية والاجنبية.	0.77
8/ قوانين الجمارك زادت من تكس الاصول المستثمرة.	0.79
9/ منح الدولة إمتيازات للمغتربين ساعد في تدفق الاصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي.	0.82
10/ توحيد الاجراءات الادارية والقانونية في دائرة واحدة يؤدي إلى تدفق الاصول الاستثمارية.	0.88
اجمالي العبارات	0.83

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

من الجدول (5/3) نتائج اختبار الثبات أن قيم الفأ كرنباخ لجميع عبارات محور الفرضية الأولى اكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة الفأ كرنباخ للمقياس الكلى (0.83) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس محور الدراسة الأول تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها.

المحور الثاني الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات النقدية للبنك المركزي

وتقويم الأصول الاستثمارية

جدول (3-6) نتائج اختبار الفأ كرنباخ لمقياس عبارات المحور الثاني

الفأ كرنباخ	العبارات
0.76	1/ زيادة سعر الفائدة للبنك المركزي تؤثر في نسبة الأصول المستثمرة في السودان.
0.82	2/ عمليات السوق المفتوحة تؤدي إلى دخول كم هائل من الأصول الاستثمارية.
0.74	3/ بيع البنك المركزي للأوراق المالية يؤدي إلى تقليل الأصول النقدية.
0.77	4/ شراء البنك المركزي للأوراق المالية يؤدي إلى زيادة الأصول النقدية.
0.79	5/ زيادة نسبة الإحتياطي المركزي يؤثر في حجم الاستثمارات.
0.76	6/ تقليل نسبة الإحتياطي المركزي يؤثر في حجم الاستثمارات.
0.80	7/ رفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات من يساعد في تدفق الأصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي.
0.74	8/ تحرير أسعار السلع والخدمات أدى إلى جذب الأصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي .
0.78	9/ استقرار السياسات النقدية والمالية للدولة من عوامل توسع الأصول الاستثمارات الأجنبية.
0.80	10/ تذبذب السياسات النقدية في البلاد أدى إلى تدهور العملة المحلية و مستويات الأصول الإنتاجية.
0.77	اجمالي العبارات

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

من الجدول (3-6) نتائج اختبار الثبات أن قيم الفأ كرنباخ لجميع عبارات محور الفرضية الثانية أكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة الفأ كرنباخ للمقياس الكلى (0.77) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس محور الدراسة الثاني تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

المحور الثالث الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الاقتصادي وتقويم الأصول الاستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان

جدول (3-7) نتائج اختبار الفأ كرنباخ لمقياس عبارات المحور الثالث

العبارات	الفأ كرنباخ
1/ خروج الدولة من الاقتصاد يشجع القطاع الخاص إلى توسيع استثمارات.	0.80
2/ تحرير سعر الصرف يشجع المستثمرين الاجانب إلى زيادة استثماراتهم.	0.83
3/ تذبذب السياسات النقدية في البلاد أدى إلى تدهور العملة المحلية. ، أدى الى تدنى مستويات الأصول الإنتاجية.	0.81
4/ تساعد السياسات النقدية بالبنك المركزي في جذب مستثمرين جدد.	0.84
5/ قيادة القطاع الخاص لدفة الاقتصاد يؤدي إلى تنمية الاصول الإنتاجية.	0.82
6/ توسيع نشاطات القطاع الخاص أدى إلى زيادة الكتلة النقدية.	0.89
7/ إحتكار الإستثمارات في مجال النفط والتعدين أدى الى إحتكام إستثمارات الأصول المالية الأجنبية أخرى .	0.83
8/ احتكار بعض الأنشطة ادى الى انكماش تدفق الاستثمارات الاجنبية.	0.86
9/ سياسة تحرير الاقتصاد ادت إلى تشجيع زيادة الأصول المستثمرة في البلاد.	0.80
10/ الحصار والعقوبات الامريكية على السودان أثرت على تدفق الأصول المالية الإستثمارات الأجنبية.	0.90
اجمالي العبارات	0.84

المصدر : إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.

من الجدول (3-7) نتائج اختبار الثبات أن قيم الفأ كرنباخ لجميع عبارات محور الفرضية الثالثة اكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا أو على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة الفأ كرنباخ للمقياس الكلى (0.84) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس محور الدراسة الثالث تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

خامسا" اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

يهدف هذا الاختبار لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو يعتبر اختبار ضروري لاختيار الاختبار المناسب لاختبار فروض الدراسة . حيث نجد إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فأن الاختبارات المعلمية(اختيار T) تعتبر مناسبة ،أم إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فأن الاختبارات اللامعلمية (كاي تربيع) تعتبر مناسبة لاختبار فروض الدراسة. وهذا الشرط يعتبر من الشروط الهامة في الاختبارات الإحصائية المعلمية وبدون تحقيق هذا الشرط لا يمكن تطبيق الاختبار من الناحية

العملية ،إذا تجاهلنا ذلك الشرط وطبقنا الاختبار تكون النتائج غير منطقية وخاطئة وبالتالي كل الاستنتاجات المترتبة على الاختبار تكون بعيدة عن الصحة. وللتأكد من أن البيانات تتوزع حسب التوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov:

ويوضح الجدول رقم (8/3) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور فروض الدراسة:

جدول (3-8) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمقياس محاور الدراسة

العبارات	قيمة Z	مستوى المعنوية
1/ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قوانين جذب الاستثمار وتقييم الأصول الإستثمارية	0.432	0.000
2/ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات النقدية للبنك المركزي وتقييم الأصول الاستثمارية.	0.690	0.000
3/ هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الاقتصادي وتقييم الأصول الاستثمارية	0.267	0.000

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائي 2018.

من الجدول (3-8) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي أن قيمه مستوى الدلالة المعنوية لجميع محاور الدراسة اكبر من (5%) وتعنى هذه القيم عدم توفر خاصية التوزيع الطبيعي لبيانات فرضية الدراسة ولذلك لا يمكن استخدام الاختبارات المعلمية وعلية يتم استخدام الاختبارات اللامعلمية (اختبار كاي تربيع) لاختبار فروض الدراسة.

سادسا" تطبيق إستبانة الدراسة

بعد أن أصبحت أداة الدراسة جاهزة، قام الباحث بالاتصال على أفراد العينة لبداية مشوار توزيع الاستثمارات في المجتمع موضع الدراسة حيث قابل الباحث أعضاء عينة الدراسة وشرح لهم الإجراءات المراد تنفيذها وتم استلام الاستثمارات بعد الإجابة عنها في حينها المحدد. ووجد الباحث تعاون كبيرا" من أفراد العينة، وقد تم إرفاق خطاب خاص مع كل إستبانة للوحدات المبحوثة يوضح أسئلة الدراسة وأهدافها. ذويعد جمع الاستثمارات قام الباحث بعد التأكد من اكتمال البيانات وإجابات المبحوثين لأداء الدراسة، إلى تفرغ البيانات والمعلومات في الجداول التي تم إعدادها لذلك، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة،أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (1،2،3،4،5) على الترتيب.

ثامنا" الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحليل البيانات تمّ استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

(1) إجراء اختبار الثبات (Reliability Test) لفقرات الاستبانة وذلك باستخدام " كل من: أ/ اختبار الصدق الظاهري.ب/معامل إلفا كرونباخ" (s Alpha،Cronbach). وتم استخدامه لقياس الاتساق الداخلي لعبارات الدراسة للتحقق من صدق الأداء .

(2) اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات (اختبار كولمنجروف-سمرنوف)

يهدف هذا الاختبار لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو يعتبر اختبار ضروري وذلك لاختيار الاختبار المناسب لاختبار فروض الدراسة

(3) أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال :

أ/ التوزيع التكراري لعبارات فقرات الاستبانة

وذلك للتعرف على التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة على عبارات فروض الدراسة.

ب/ الوسط الحسابي الموزون:

تم اعتماد هذا الأسلوب الإحصائي لوصف آراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية، وهو أكثر عمومية من الوسط الحسابي، حيث أن الوسط الحسابي الاعتيادي يعد حالة خاصة من الوسط الحسابي المرجح عندما ينظر إلى كافة المفردات بنفس الأهمية (الوزن).

ج/ الانحراف المعياري

تم استخدام هذا المقياس لمعرفة مدى التشتت في آراء المستجيبين قياساً بالوسط الحسابي المرجح .

(3) - اختبار (كاي تربيع)

وتم استخدام هذا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة عند مستوى معنوية 5% ويعنى ذلك أنه إذا كانت قيمة (كاي تربيع) المحسوبة عند مستوى معنوية أقل من 5% يرفض فرض العدم وهذا يعنى (وجود فروق ذات دلالة معنوية وتكون الفقرة ايجابية). إما إذا كانت قيمة (كاي تربيع) عند مستوى معنوية اكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وتكون الفقرة سلبية .

عرض وتحليل بيانات الدراسة

تحليل البيانات الأولية:

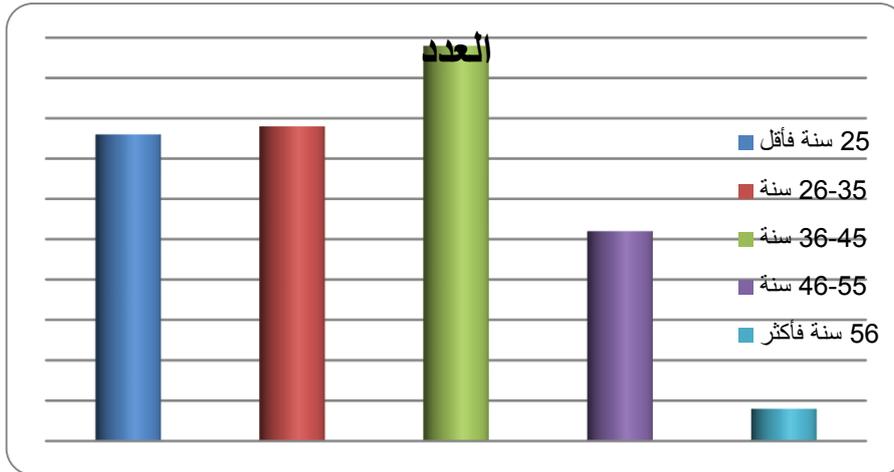
ومن خلال البيانات العامة التي تم جمعها عن المبحوثين بواسطة الجزء الأول من استمارة البحث، وباستخدام التكرارات الإحصائية تم تحديد خصائص عينة الدراسة، وذلك بهدف التعرف على صفات مجتمع المبحوثين من حيث التركيبة العلمية والعملية والاجتماعية، حيث إن هذه الصفات تمثل متغيرات قد يؤثر تغييرها في نتيجة هذه الدراسة إذا ما أعيد تطبيقها في وقت لاحق، وكذلك قد يؤثر تغييرها في نتائج الدراسات المماثلة إذا ما طبقت على نفس مجتمع هذه الدراسة واتخذت نتيجة هذه الدراسة كمحك لنتائجها. وفيما يلي توزيع عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية:

1/ توزيع أفراد العينة حسب العمر

جدول (3-9) توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة %
25 سنة فأقل	38	24.4
26-35 سنة	39	25
36-45 سنة	49	31.4
46-55 سنة	26	16.7
56 سنة فأكثر	4	2.6
المجموع	156	100%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.



شكل (3-2) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر

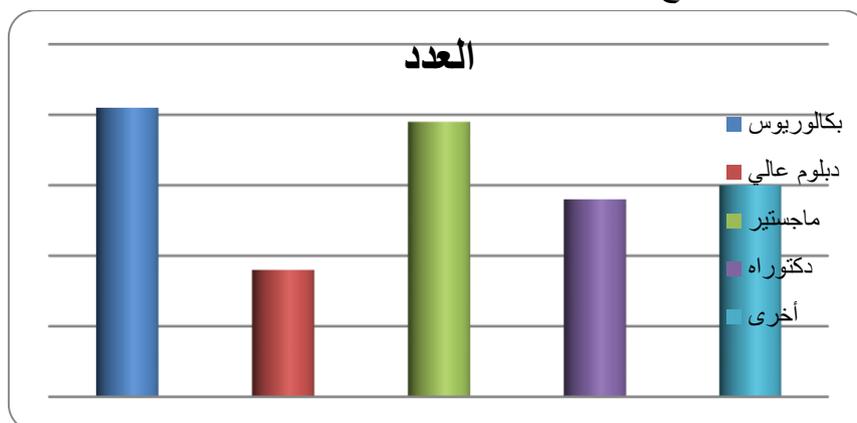
يتضح من الجدول (3-9) والشكل رقم (3-12) أن غالبية أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين (36 إلى 45 سنة) حيث بلغت نسبتهم (31.4) % ثم في المرتبة الثانية الفئة العمرية ما بين (26-35 سنة) بنسبة (25) % ثم في المرتبة الثالثة أفراد العينة والذين تتراوح أعمارهم ما بين (25 سنة فأقل) بنسبة (24.4) % ثم أخيراً أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (56 سنة فأكثر) بنسبة (2.6) %.

2/. توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

جدول (3-10) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
بكالوريوس	41	26.3
دبلوم عالي	18	11.5
ماجستير	39	25
دكتوراه	28	17.9
أخرى	30	19.2
المجموع	156	100%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.



شكل (3-3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل العلمي

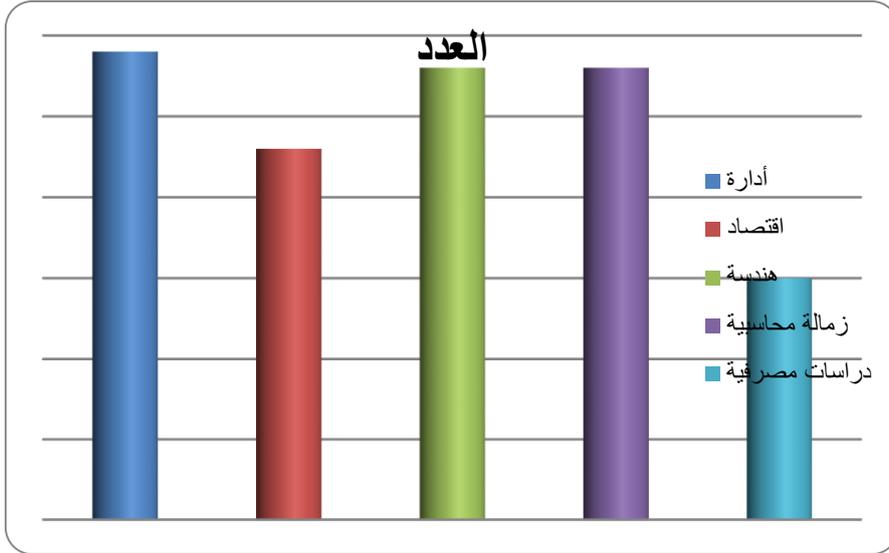
يتضح من الجدول رقم (3-10) والشكل رقم (3-3) أن أفراد العينة من المستوى التعليمي الجامعي بلغت نسبتهم (26.3) % ، بينما بلغت نسبة أفراد العينة من المستوى التعليمي فوق الجامعي (دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه) (54.4) %، أما أفراد العينة من المستويات التعليمية الأخرى فقد بلغت نسبتهم (19.2) % ويتضح من ذلك أن غالبية أفراد العينة من المستوى التعليمي الجامعي وفوق الجامعي مما يدل على جودة التأهيل العلمي لأفراد العينة وبالتالي قدرتهم على فهم عبارات الاستبانة بشكل جيد والإجابة عليها بدقة.

3/توزيع أفراد العينة حسب المؤهل المهني

جدول (3-11) يوضح التوزيع التكراري لإفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

النسبة %	العدد	المؤهل المهني
18.6	29	أدارة
14.7	23	اقتصاد
17.9	28	هندسة
17.9	28	زمالة محاسبية
9.5	15	دراسات مصرفية
12.8	33	أخرى
%100	156	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.



شكل (3-4) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المؤهل المهني

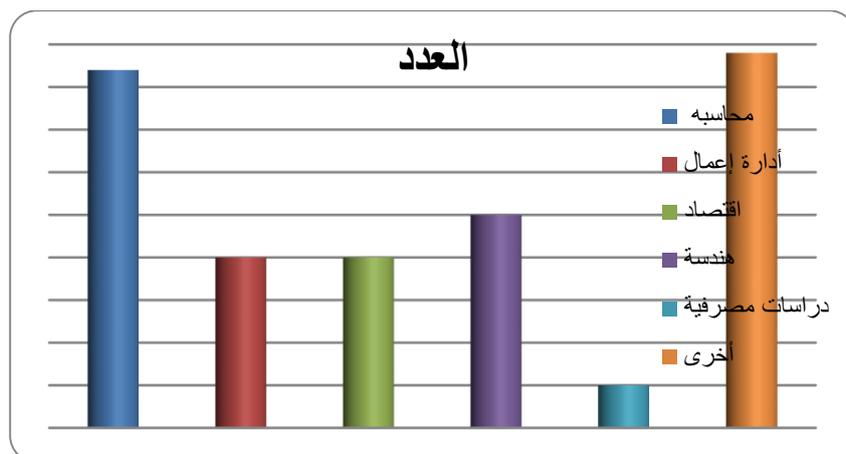
يتضح من الجدول رقم (3-11) والشكل رقم (3-4) أن أفراد العينة الذين يحملون مؤهل إدارة بلغت نسبتهم في العينة (18.6%) بينما بلغت نسبة أفراد العينة من حملة الزمالة المحاسبية (17.9%) أما المتخصصين في الهندسة فقد بلغت نسبتهم (17.9%) ويتضح من ذلك أن هنالك تمثيل لحملة الزمالة المهنية في عينة الدراسة.

4/ توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

جدول (3-12) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة %
محاسبه	42	26.9
أدارة أعمال	20	12.8
اقتصاد	20	12.8
هندسة	25	16
دراسات مصرفية	5	3.2
أخرى	44	28.2
المجموع	156	%100

مصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.



شكل (3-5) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير التخصص العلمي

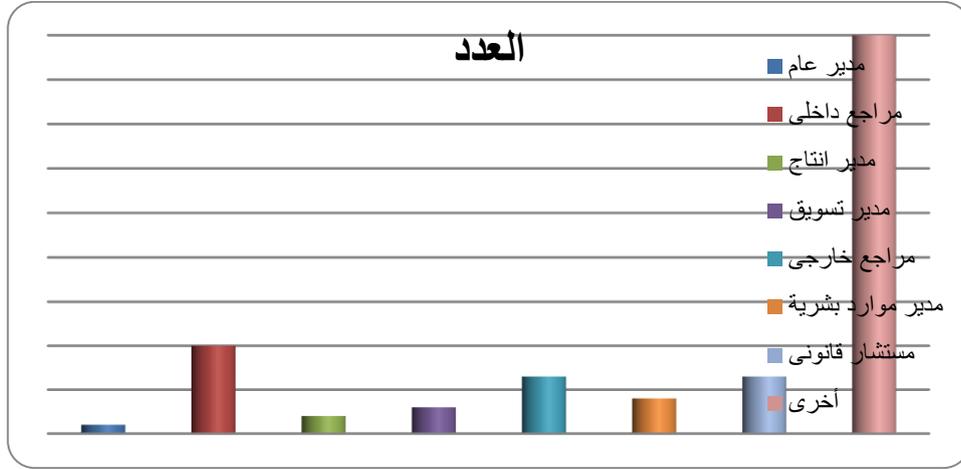
يتضح من الجدول رقم (3-12) والشكل رقم (3-5) أن غالبية أفراد العينة من تخصص المحاسبة حيث بلغت نسبتهم (26.9) % بينما بلغت نسبة المتخصصين في الاقتصاد والدراسات المصرفية (16) % إما أفراد العينة من تخصص أدارة الأعمال والدراسات الهندسية فقد بلغت نسبتهم (25.6)%. ويتضح من ذلك أن النسبة العظمى من أفراد العينة من التخصصات ذات الصلة بموضوع الدراسة وهذه دلالة على مدى إلمام أفراد العينة بالمبحوثة بطبيعة تخصص موضوع الدراسة الأمر الذي يساعدهم في الإجابة بشكل علمي على محاور أسئلة الاستبانة.

5/ توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

جدول (3-13) التوزيع التكراري لإفراد العينة وفق متغير الدرجة الوظيفية

النسبة %	العدد	المسمى الوظيفي
1.3	2	مدير عام
12.8	20	مراجع داخلي
2.6	4	مدير إنتاج
3.8	6	مدير تسويق
8.3	13	مراجع خارجي
5.1	8	مدير موارد بشرية
8.3	13	مستشار قانوني
57.7	90	أخرى
100	156	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.



شكل (3-6) توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

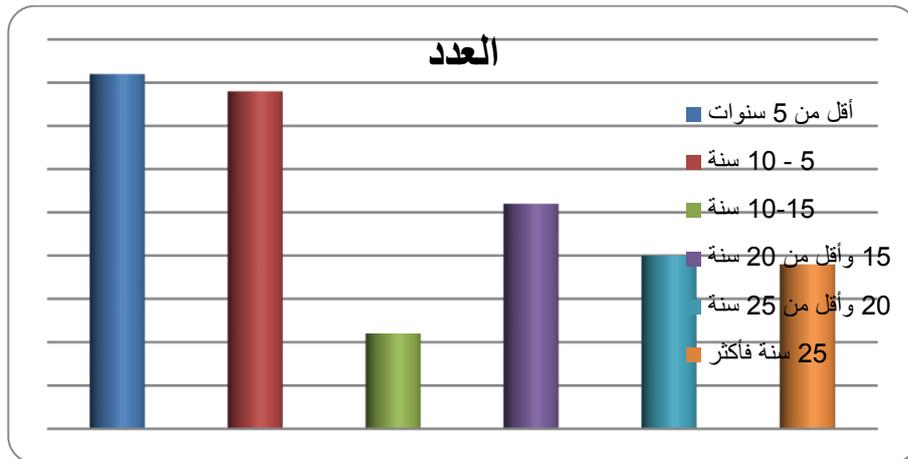
يتضح من الجدول (3-13) والشكل رقم (3-6) أن أفراد العينة من المراجعين (داخلي وخارجي) بلغت نسبتهم (21.1) % بينما بلغت نسبة مدراء (التسويق والإنتاج ، الموارد البشرية) في العينة (11.5) % أما المستشارين القانونيين فقد بلغت نسبتهم (8.3) كما تضمنت العينة نسبة (57.7) % من المسميات الوظيفية الأخرى.

6/ توزيع أفراد العينة حسب سنوات خبره

جدول (3-14) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة%
أقل من 5 سنوات	41	26.3
5 - 10 سنة	39	25
10-15 سنة	11	7.1
15 وأقل من 20 سنة	26	16.7
20 وأقل من 25 سنة	20	12.8
25 سنة فأكثر	19	12.2
المجموع	156	100%

المصدر إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018.



شكل (3-7) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة

يتضح من الجدول (3-14) والشكل رقم (3-7) أن غالبية أفراد العينة المبحوثة تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (15-25) حيث بلغت نسبتهم (29.5) % من أفراد العينة الكلية ثم في المرتبة الثانية الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (5 وأقل من 10 سنة) بنسبة (25) % ثم في المرتبة الثالثة الفئة العمرية ما بين (أقل من 5 سنوات) بنسبة (26.3) % ثم أخيراً" الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (10-15 سنة) بنسبة (7.1) % من اجمالي العينة المبحوثة.

ثانياً/ تحليل بيانات الدراسة الأساسية

يشتمل هذه الجزء من الدراسة تحليل لمحاور الدراسة الأساسية ومناقشة فروض الدراسة وذلك من خلال إتباع الخطوات التالية:

1/التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين على عبارات البحث وذلك من خلال تلخيص البيانات في جداول والتي توضح قيم كل متغير لتوضيح أهم المميزات الأساسية للعينة في شكل أرقام ونسب مئوية لعبارات الدراسة .

2/ التحليل الاحصائي لعبارات محاور الدراسة حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة والبالغ قيمته (3) والذي تم تقديره (مجموع درجات أوزان المقياس) (أوافق بشدة ، أوافق ، أوافق محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) على مكونات المقياس $(1+2+3+4+5) / 5 = (5/15) = 3$. حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة اكبر من الوسط الفرضي (3)، وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي.

(3)/ اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق

وتم استخدام هذا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية للفروق عند مستوى معنوية 5% ويعنى ذلك أنه إذا كانت قيمة (كاي تربيع) المحسوبة عند مستوى معنوية أقل من 5% تعنى وجود فروق ذات دلالة معنوية وتكون الفقرة ايجابية. إما إذا كانت قيمة (كاي تربيع) عند مستوى معنوية اكبر من 5% فذلك معناه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وتكون الفقرة سلبية .

إختبار الفرضيات:

عرض وتحليل بيانات المحور الأول: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قوانين جذب الاستثمار وتقويم الاصول الإستثمارية.

ولمعرفة آراء المبحوثين حول العلاقة بين قوانين جذب الاستثمار وتقويم الاصول الإستثمارية. أولاً" التوزيع التكراري لعبارات المحور الأول:

وفيما يلي التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس قوانين جذب الاستثمار وتقويم الاصول الإستثمارية. في المجتمع موضع الدراسة:

جدول (3-15) يوضح التوزيع التكراري لعبارات المحور الأول

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1/ سن الدولة لقوانين تخص الاستثمار يؤدي إلى زيادة الأصول الاستثمارية الاجنبية.	58	37.2	37	23.7	22	14.1	17	10.9	22	14.1
2/ تسهيل الاجراءات المستثمرين يؤدي إلى تشجيع تدفق الاصول الاستثمارية.	60	38.5	29	18.6	25	16	18	11.5	24	15.4
3/ تحفيز الدولة للمستثمرين يؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية.	46	29.5	35	22.4	26	16.7	24	15.4	25	16
4/ قانون الإعفاء الضريبي أدى إلى زيادة الاصول المستثمرة بالبلاد.	68	43.6	47	30.1	29	18.6	5	3.2	7	4.5
5/ استقرار ومرونة التشريعات الاستثمارية التي تخلق المناخ الاستثماري من اهم العوامل الجاذبة لتدفق الاصول الاستثمارية الاجنبية في الانشطة الاقتصادية	67	42.9	32	20.5	28	17.9	23	14.7	6	3.8

8.3	13	6.4	10	16.7	26	16.7	26	51.9	81	6/ تعدد جهات تحصيل الضرائب أدى الى خروج او توقف الكثير أنشطة الأصول المالية العاملة في شتى المجالات الإقتصادية.
1.9	3	5.8	9	18.6	29	23.7	37	50	78	7/ كلما سهلت الدولة قوانين الاستثمار كلما اصبح المناخ الاستثمارى جاذبا لتدفق الاصول الاستثمارية المحلية والاجنبية.
15.4	24	12.8	20	21.8	34	12.8	20	37.2	58	8/ قوانين الجمارك زادت من تكس الاصول المستثمرة.
3.2	5	5.8	9	16.7	26	16.7	26	57.7	90	9/ منح الدولة إمتيازات للمغربين ساعد في تدفق الاصول الاستثمارية في النشاط الاقصادى .
5.1	8	4.5	7	14.7	23	17.9	28	57.7	90	10/ توحيد الاجراءات الادارية والقانونية في دائرة واحدة يؤدي إلى تدفق الاصول الاستثمارية.
8.8	137	9.1	142	17.2	268	20.3	317	44.6	696	اجمالي العبارات

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائي 2018

يتضح من الجدول رقم (3-15) أن نسبة (64.9) % من أفراد العينة يوافقون على اجمالى العبارات التي تقيس (بين قوانين جذب الاستثمار وتقييم الاصول الإستثمارية). بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (17.9) %، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.2) % . وفيما يلي التوزيع التكراري على مستوى الفقرات:

1. يتبين من الفقرة رقم (1) نسبة (60.9) % من أفراد العينة يوافقون على أن سن الدولة لقوانين تخص الاستثمار يؤدي إلى زيادة الأصول الاستثمارية الاجنبية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (15) % إما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.1) %.

2. يتبين من الفقرة رقم (2) نسبة (57.1)% من أفراد العينة يوافقون على أن تسهيل الاجراءات المستثمرين يؤدي إلى تشجيع تدفق الاصول الاستثمارية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (25.9)% إما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16) %.
3. يتبين من الفقرة رقم (3) نسبة (51.9)% من أفراد العينة يوافقون على أن تحفيز الدولة للمستثمرين يؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (31.4)% إما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.7)%.
4. يتبين من الفقرة رقم (4) نسبة (73.7)% من أفراد العينة يوافقون على أن قانون الإعفاء الضريبي أدى إلى زيادة الاصول المستثمرة بالبلاد، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (7.7)% إما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.6) %.
5. يتبين من الفقرة رقم (5) نسبة (63.4)% من أفراد العينة يوافقون على أن استقرار ومرونة التشريعات الاستثمارية التي تخلق المناخ الاستثماري من اهم العوامل الجاذبة لتدفق الاصول الاستثمارية الاجنبية في الانشطة الاقتصادية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (18.5)% إما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.9) %.
6. يتبين من الفقرة رقم (6) نسبة (68.6)% من أفراد العينة يوافقون على أن تعدد جهات تحصيل الضرائب أدى الى خروج او توقف الكثير أنشطة الأصول المالية العاملة فى شتى المجالات الاقتصادية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (14.7)% إما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.7) %.
7. يتبين من الفقرة رقم (7) نسبة (73.7)% من أفراد العينة يوافقون على أن كلما سهلت الدولة قوانين الاستثمار كلما اصبح المناخ الاستثمارى جاذبا لتدفق الاصول الاستثمارية المحلية والاجنبية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (7.7)% إما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.6) %.
8. يتبين من الفقرة رقم (8) نسبة (50)% من أفراد العينة يوافقون على أن قوانين الجمارك زادت من تكس الاصول المستثمرة، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (28.2)% إما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.8) %.

9. يتبين من الفقرة رقم (9) نسبة (74.4)% من أفراد العينة يوافقون على أن منح الدولة إمتيازات للمغتربين ساعد في تدفق الاصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (9)% إما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.7)%.

10. يتبين من الفقرة رقم (10) نسبة (75.6)% من أفراد العينة يوافقون على أن توحيد الاجراءات الادارية والقانونية في دائرة واحدة يؤدي إلى تدفق الاصول الاستثمارية.، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (9.6)% إما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.7)%.

ثانياً الإحصاء الوصفي لعبارات محور: العلاقة بين قوانين جذب الاستثمار وتقييم الاصول الإستثمارية
فيما يلي جدول يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للفقرة اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) (الوزن النسبي اكبر من 60%). وفي المقابل تكون الفقرة سلبية بمعنى أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للفقرة اقل من الوسط الفرضي للدراسة (3) (الوزن النسبي أقل من 60%). وفيما يلي التحليل الاحصائي الوصفي لعبارات محور العلاقة بين سياسة الانفتاح الإقتصادي وجذب الأصول الاستثمارية الأجنبية إلى الدولة المضيفة

جدول (3-16): تحليل فقرات محور علاقة بين قوانين جذب الاستثمار وتقييم الاصول الإستثمارية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الاستجابة	الترتيب
1	+سن الدولة لقوانين تخص الاستثمار يؤدي إلى زيادة الأصول الاستثمارية الاجنبية.	3.59	1.43	71.8%	مرتفعة	7
2	تسهيل الاجراءات المستثمرين يؤدي إلى تشجيع تدفق الاصول الاستثمارية.	3.53	1.47	70.6%	مرتفعة	8
3	تحفيز الدولة للمستثمرين يؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية.	3.34	1.44	66.8%	متوسطة	10
4	قانون الإعفاء الضريبي أدى إلى زيادة الاصول المستثمرة بالبلاد.	4.05	1.07	81.0%	مرتفعة جدا	5
5	استقرار ومرونة التشريعات الاستثمارية التي تخلق المناخ الاستثماري من اهم العوامل الجاذبة لتدفق الاصول الاستثمارية الاجنبية في الانشطة الاقتصادية	4.19	1.27	83.8%	مرتفعة جدا	2
6	تعدد جهات تحصيل الضرائب أدى الى خروج الكثير أنشطة الأصول المالية العاملة في شتى المجالات الاقتصادية.	3.97	1.30	79.4%	مرتفعة	6
7	كلما سهلت الدولة قوانين الاستثمار كلما اصبح المناخ الاستثماري جاذبا لتدفق الاصول الاستثمارية المحلية والاجنبية.	4.14	1.03	82.8%	مرتفعة جدا	4
8	قوانين الجمارك زادت من تكس الاصول المستثمرة.	3.44	1.47	68.8%	متوسطة	9
9	منح الدولة إمتيازات للمغتربين ساعد في تدفق الاصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي .	4.20	1.10	84.0%	مرتفعة جدا	1
10	توحيد الاجراءات الادارية والقانونية في دائرة واحدة يؤدي إلى تدفق الاصول الاستثمارية.	4.19	1.15	83.8%	مرتفعة جدا	3
	جميع الفقرات	3.86	1.27	77.2%	مرتفعة	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2018

يتضح من الجدول رقم (3-16) ما يلي:

1/ المتوسط الحسابي لجميع الفقرات اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) وأكبر من الوزن النسبي (60%) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على علاقة ذات دلالة إحصائية بين قوانين جذب الاستثمار وتقويم الاصول الإستثمارية بالمجتمع موضع الدراسة بمستوى استجابة مرتفعة حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عام مقداره (3.86) وانحراف معياري (1.27) وأهمية نسبية (77.2)% .

2/ ويلاحظ من الجدول أن الفقرة (منح الدولة إمتيازات للمغربيين ساعد في تدفق الاصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي) جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.20) بانحراف معياري (1.10) وبأهمية نسبية مرتفعة بلغت (84)% .

تليها في المرتبة الثانية العبارة (استقرار ومرونة التشريعات الاستثمارية التي تخلق المناخ الاستثماري من اهم العوامل الجاذبة لتدفق الاصول الاستثمارية الاجنبية في الانشطة الاقتصادية) بمتوسط حسابي (4.19) وانحراف معياري (1.27) وبأهمية نسبية (83.8)% .

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (تحفيز الدولة للمستثمرين يؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية) حيث بلغ متوسطها (3.34) وانحراف معياري (1.44) وأهمية نسبية بلغت (66.8)% .

ثالثاً " اختبار (كاي تربيع): لعبارات محور علاقة بين قوانين جذب الاستثمار وتقويم الاصول الإستثمارية ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق. وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق للعبارات التي تقيس محور علاقة بين قوانين جذب الاستثمار وتقويم الاصول الإستثمارية.

جدول (3-17) اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور علاقة بين قوانين جذب الاستثمار وتقويم الاصول الإستثمارية.

م	الفقرات	قيمة كاي تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
1	سن الدولة لقوانين تخص الاستثمار يؤدي إلى زيادة الأصول الاستثمارية الاجنبية.	35.9	4	9.48	0.000	وجود فروق
2	تسهيل الاجراءات المستثمرين يؤدي إلى تشجيع تدفق الاصول الاستثمارية.	35.2	4	9.48	0.000	وجود فروق
3	تسهيل اجراءات المستثمرين يؤدي إلى دخول رؤوس أموال جديدة.	11.24	4	9.48	0.000	وجود فروق
4	قانون الإعفاء الضريبي أدى إلى زيادة الاصول المستثمرة بالبلاد.	92.3	4	9.48	0.000	وجود فروق
5	استقرار ومرونة التشريعات الاستثمارية التي تخلق المناخ الاستثماري من اهم العوامل الجاذبة لتدفق الاصول الاستثمارية الاجنبية في الانشطة الاقتصادية	107.5	4	9.48	0.000	وجود فروق
6	تعدد جهات تحصيل الضرائب أدى الى خروج الكثير أنشطة الأصول المالية العاملة في شتى المجالات الإقتصادية.	106.2	4	9.48	0.000	وجود فروق
7	كلما سهلت الدولة قوانين الاستثمار كلما اصبح المناخ الاستثماري جاذبا لتدفق الاصول الاستثمارية المحلية والاجنبية.	112.7	4	9.48	0.000	وجود فروق
8	قوانين الجمارك زادت من تكس الاصول المستثمرة.	32.9	4	9.48	0.000	وجود فروق
9	منح الدولة إمتيازات للمغربين ساعد في تدفق الاصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي .	150.3	4	9.48	0.000	وجود فروق
10	توحيد الاجراءات الادارية والقانونية في دائرة واحدة يؤدي إلى تدفق الاصول الاستثمارية.	149.3	4	9.48	0.000	وجود فروق
	جميع الفقرات	83.4	4	9.48	0.000	وجود فروق

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2017

يتضح من الجدول رقم (3-17) ما يلي:

1. بلغت قيمة (كأى تربيع) للعبارة الأولى (35.9) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.59) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة على العبارة (سن الدولة لقوانين تخص الاستثمار يؤدي إلى زيادة الأصول الاستثمارية الاجنبية)
2. بلغت قيمة (كأى تربيع) للعبارة الثانية (35.2) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.53) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة على العبارة (تسهيل الاجراءات المستثمرين يؤدي إلى تشجيع تدفق الاصول الاستثمارية).
3. بلغت قيمة (كأى تربيع) للعبارة الثالثة (11.24) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.34) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة (تحفيز الدولة للمستثمرين يؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية).
4. بلغت قيمة (كأى تربيع) للعبارة الرابعة (92.3) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.05) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (قانون الإعفاء الضريبي أدى إلى زيادة الاصول المستثمرة بالبلاد).
5. بلغت قيمة (كأى تربيع) للعبارة الخامسة (107.5) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.19) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (استقرار ومرونة التشريعات الاستثمارية التي تخلق المناخ الاستثماري من اهم العوامل الجاذبة لتدفق الاصول الاستثمارية الاجنبية في الانشطة الاقتصادية).
6. بلغت قيمة (كأى تربيع) للعبارة السادسة (106.2) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.97) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة على العبارة (تعدد جهات تحصيل الضرائب أدى الى خروج او توقف الكثير أنشطة الأصول المالية العاملة فى شتى المجالات الاقتصادية).

7. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة السابعة (112.7) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.14) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (كلما سهلت الدولة قوانين الاستثمار كلما اصبح المناخ الاستثمارى جاذبا لتدفق الاصول الاستثمارية المحلية والاجنبية).

8. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثامنة (32.9) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.44) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة (قوانين الجمارك زادت من تكس الاصول المستثمرة).

9. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة التاسعة (150.3) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.20) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (منح الدولة إمتيازات للمغتربين ساعد في تدفق الاصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي).

10. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة العاشرة (49.3) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.49) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.19) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (توحيد الاجراءات الادارية والقانونية في دائرة واحدة يؤدي إلى تدفق الاصول الاستثمارية).

11. بلغت قيمة (كاي تربيع لجميع العبارات (83.4) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط اجمالى العبارات (3.86) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة على اجمالى العبارات التي تقيس (بين قوانين جذب الاستثمار وتقويم الاصول الإستثمارية).

ملخص الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قوانين جذب الاستثمار وتقييم الأصول

الإستثمارية

يتضح من الجدول رقم (15/3) معظم أفراد عينة الدراسة يوافقون على جميع العبارات التي تعبر عن محور الدراسة الأول حيث نجد إجابتهم في جميع العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية من التوزيع التكراري للمحور الأول (64.9) % وهذه النسبة تدل على الموافقة على محتوى ومضمون عبارات الفرضية بمستوى استجابة مرتفعة ومما سبق نستنتج أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على بين قوانين جذب الاستثمار وتقييم الأصول الإستثمارية.

كما يتضح من الجدول رقم (16/3) أن الوسط الحسابي لجميع عبارات الفرضية أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) للدراسة وهذا يشير إلى أن اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقة أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية ب حيث بلغ المتوسط العام لجميع العبارات (3.68) بانحراف معياري (1.27) وأهمية نسبية مرتفعة مقدارها (77.2) % ، ومما سبق يتضح أن غالبية أفراد العينة يوافقون على بين قوانين جذب الاستثمار وتقييم الأصول الإستثمارية. كما يبين الجدول رقم (17/3) وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات الفرضية وذلك من خلال اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق حيث بلغت قيمة (كاي تربيع) لدلالة الفروق لجميع عبارات محور الفرضية (83.4) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعلية فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى استجابة مرتفعة.

وبناء على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الأولى والتي نصت (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قوانين جذب الاستثمار وتقييم الأصول الإستثمارية) في جميع العبارات بمستوى استجابة مرتفعة. ماعدا العبارات التالية حيث تم قبولها بمستوى استجابة متوسطة:

1/ تحفيز الدولة للمستثمرين يؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية.

2/ قوانين الجمارك زادت من تكس الأصول المستثمرة.

عرض وتحليل بيانات المحور الثاني: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات النقدية للبنك المركزي وتقويم الاصول الاستثمارية.

ولمعرفة آراء المبحوثين حول السياسات النقدية للبنك المركزي وتقويم الاصول الاستثمارية في المجتمع موضع الدراسة:

أولاً " التوزيع التكراري لعبارات المحور الثاني: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات النقدية

للبنك المركزي وتقويم الاصول الاستثمارية

وفيما يلي التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس العلاقة بين السياسات النقدية للبنك المركزي وتقويم الاصول الاستثمارية. في المجتمع موضع الدراسة:

جدول (3-18) يوضح التوزيع التكراري لعبارات المحور الثاني:

لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		العبرة
نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	
5.8	9	13.5	21	28.8	45	16	25	35.9	56	1/ زيادة سعر الفائدة للبنك المركزي تؤثر في نسبة الاصول المستثمرة في السودان.
6.4	10	9.6	15	20.5	32	26.3	41	37.2	58	عمليات السوق المفتوحة تؤدي إلى دخول كم هائل من الأصول الاستثمارية.
3.8	6	5.1	8	19.2	30	18.6	29	53.2	83	3/ بيع البنك المركزي للأوراق المالية يؤدي إلى تقليل الاصول النقدية.
14.7	23	5.1	8	32.1	50	17.3	27	30.8	48	4/ شراء البنك المركزي للأوراق المالية يؤدي إلى زيادة الاصول النقدية.
14.1	22	6.4	10	32.7	51	16	25	30.8	48	5/ زيادة نسبة الإحتياطي المركزي يؤثر في حجم الاستثمارات.
5.8	9	6.4	10	34	53	17.3	27	36.5	57	6/ تقليل نسبة الإحتياطي المركزي يؤثر في حجم الاستثمارات.
2.6	4	5.1	8	23.1	36	14.3	23	54.5	85	7/ رفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات من يساعد في تدفق الأصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي.
3.2	5	3.8	6	22.4	35	17.9	28	52.6	82	8/ تحرير أسعار السلع والخدمات أدى إلى جذب الأصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي.
7.1	11	5.1	8	19.2	30	16.7	26	51.9	81	9/ استقرار السياسات النقدية والمالية للدولة من عوامل توسع الأصول الاستثمارات الأجنبية.

34	53	5.1	8	20.5	32	13.5	21	26.9	42	تذبذب السياسات النقدية في البلاد أدى إلى تدهور العملة المحلية. ، أدى الى تدنى مستويات الأصول الإنتاجية.
9.7	152	6.5	102	25.3	394	17.4	272	41	640	اجمالي العبارات

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائي 2018

يتضح من الجدول رقم (3-18) أن نسبة (58.4) % من أفراد العينة يوافقون على اجمالى العبارات التي تقيس (العلاقة بين السياسات النقدية للبنك المركزي وتقويم الاصول الاستثمارية)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (16.2) %، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (25.3) % و فيما يلي التوزيع التكراري على مستوى الفقرات:

1. يتبين من الفقرة رقم (1) نسبة (51.9) % من أفراد العينة يوافقون على أن زيادة سعر الفائدة للبنك المركزي تؤثر في نسبة الاصول المستثمرة في السودان، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (19.3) % إما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (28.8) %.
2. يتبين من الفقرة رقم (2) نسبة (63.5) % من أفراد العينة يوافقون على أن عمليات السوق المفتوحة تؤدي إلى دخول كم هائل من الأصول الاستثمارية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (16) % إما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20.5) %.
3. يتبين من الفقرة رقم (3) نسبة (71.8) % من أفراد العينة يوافقون على بيع البنك المركزي للأوراق المالية يؤدي إلى تقليل الاصول النقدية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (8.9) % إما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (19.2) %.
4. يتبين من الفقرة رقم (4) نسبة (48.1) % من أفراد العينة يوافقون على أن شراء البنك المركزي للأوراق المالية يؤدي إلى زيادة الاصول النقدية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (19.8) % إما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (32.1) %.
5. يتبين من الفقرة رقم (5) نسبة (46.8) % من أفراد العينة يوافقون على أن زيادة نسبة الإحتياطي المركزي يؤثر في حجم الاستثمارات ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (20.5) % إما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (32.7) %.
6. يتبين من الفقرة رقم (6) نسبة (53.8) % من أفراد العينة يوافقون على تقليل نسبة الإحتياطي المركزي يؤثر في حجم الاستثمارات، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (12.2) % إما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (34) %.
7. يتبين من الفقرة رقم (7) نسبة (69.2) % من أفراد العينة يوافقون على أن رفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات من يساعد في تدفق الأصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي ، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (7.7) % إما أفراد العينة والذين لا يبدوون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (23.1) %.

8. يتبين من الفقرة رقم (8) نسبة (70.5)% من أفراد العينة يوافقون على أنه تحرير أسعار السلع والخدمات أدى إلى جذب الأصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (7)% إما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (22.4) %.

9. يتبين من الفقرة رقم (9) نسبة (68.6)% من أفراد العينة يوافقون على أن استقرار السياسات النقدية والمالية للدولة من عوامل توسع الأصول الاستثمارات الأجنبية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (12.2)% إما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (19.2) %.

10. يتبين من الفقرة رقم (10) نسبة (40.4)% من أفراد العينة يوافقون على أن تذبذب السياسات النقدية في البلاد أدى إلى تدهور العملة المحلية. ، أدى الى تدنى مستويات الأصول الإنتاجية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (39.1)% إما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (20.5) %.

ثانياً "الإحصاء الوصفي لعبارات محور: العلاقة بين السياسات النقدية للبنك المركزي وتقويم الأصول الاستثمارية.

فيما يلي جدول يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للفقرة اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) (الوزن النسبي اكبر من 60%). وفي المقابل تكون الفقرة سلبية بمعنى أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للفقرة اقل من الوسط الفرضي للدراسة (3) (الوزن النسبي أقل من 60%). وفيما يلي التحليل الاحصائي الوصفي لعبارات محور دور الأصول الاستثمارية الأجنبية في اتساع وتنوع النشاط الإنتاجي بشقيه السلعي والخدمي

جدول (3-19): تحليل فقرات محور العلاقة بين السياسات النقدية للبنك المركزي وتقويم الأصول

الاستثمارية.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الاستجابة	الترتيب
1	زيادة سعر الفائدة للبنك المركزي تؤثر في نسبة الاصول المستثمرة في السودان.	3.63	1.25	72.6%	مرتفعة	7
2	عمليات السوق المفتوحة تؤدي إلى دخول كم هائل من الأصول الاستثمارية.	3.78	1.22	75.6%	مرتفعة	5
3	بيع البنك المركزي للأوراق المالية يؤدي إلى تقليل الاصول النقدية	4.12	1.12	82.4%	مرتفعة جدا	3

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الاستجابة	الترتيب
4	شراء البنك المركزي للاوراق المالية يؤدي إلى زيادة الاصول النقدية.	3.44	1.36	68.8%	متوسطة	8
5	زيادة نسبة الإحتياطي المركزي يؤثر في حجم الاستثمارات	3.43	1.35	68.6%	متوسطة	9
6	تقليل نسبة الإحتياطي المركزي يؤثر في حجم الاستثمارات	3.72	1.18	74.4%	مرتفعة	6
7	رفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات من يساعد في تدفق الأصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي .	4.13	1.09	82.6%	مرتفعة جدا	1
8	تحرير أسعار السلع والخدمات أدى إلى جذب الأصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي .	4.12	1.08	82.4%	مرتفعة جدا	2
9	استقرار السياسات النقدية والمالية للدولة من عوامل توسع الأصول الاستثمارات الأجنبية.	4.01	1.24	80.2%	مرتفعة جدا	4
10	تذبذب السياسات النقدية في البلاد أدى إلى تدهور العملة المحلية. ، أدى الى تدنى مستويات الأصول الإنتاجية.	2.94	1.62	58.8%	متوسطة	10
	جميع الفقرات	3.73	1.25	74.6%	مرتفعة	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2018

يتضح من الجدول رقم (3-19) ما يلي:

1/ المتوسط الحسابي لجميع الفقرات اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) وأكبر من الوزن النسبي (60%) ماعدا العبارة (العاشرة) حيث يقل متوسطها عن الوسط الفرضي وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على العلاقة بين السياسات النقدية للبنك المركزي وتقويم الاصول الاستثمارية بالمجتمع موضع الدراسة بمستوى استجابة مرتفعة حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (3.73) وبانحراف معياري (1.25) وأهمية نسبية (74.6) % .

2/ ويلاحظ من الجدول أن الفقرة (رفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات من يساعد في تدفق الأصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي) جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.13) بانحراف معياري (1.09) وبأهمية نسبية مرتفعة بلغت (82.6)% .

تليها في المرتبة الثانية العبارة (تحرير أسعار السلع والخدمات أدى إلى جذب الأصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي) بمتوسط حسابي (4.12) وانحراف معياري (1.08) وبأهمية نسبية (82.4)%.
 أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (تذبذب السياسات النقدية في البلاد أدى إلى تدهور العملة المحلية) ، أدى الى تدنى مستويات الأصول الإنتاجية) حيث بلغ متوسطها (2.94) وانحراف معياري (1.62) وأهمية نسبية بلغت (58.8)%.
 ثالثاً" اختبار (كاي تربيع): لعبارات محور العلاقة بين السياسات النقدية للبنك المركزي وتقييم الأصول الاستثمارية.

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق. وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق للعبارات التي تقيس محور العلاقة بين السياسات النقدية للبنك المركزي وتقييم الأصول الاستثمارية.
 جدول رقم (3-20) اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات العلاقة بين السياسات النقدية للبنك المركزي وتقييم الأصول الاستثمارية.

م	الفقرات	قيمة كاي تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
1	زيادة سعر الفائدة للبنك المركزي تؤثر في نسبة الأصول المستثمرة في السودان.	46.1	4	9.48	0.000	وجود فروق
2	عمليات السوق المفتوحة تؤدي إلى دخول كم هائل من الأصول الاستثمارية.	48.9	4	9.48	0.000	وجود فروق
3	بيع البنك المركزي للأوراق المالية يؤدي إلى تقليل الأصول النقدية	123.8	4	9.48	0.000	وجود فروق
4	شراء البنك المركزي للأوراق المالية يؤدي إلى زيادة الأصول النقدية.	40.3	4	9.48	0.000	وجود فروق
5	زيادة نسبة الإحتياطي المركزي يؤثر في حجم الاستثمارات	39.9	4	9.48	0.000	وجود فروق
6	تقليل نسبة الإحتياطي المركزي يؤثر في حجم الاستثمارات	67.3	4	9.48	0.000	وجود فروق

م	الفقرات	قيمة كاي تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
7	رفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات من يساعد في تدفق الأصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي .	136.6	4	9.48	0.000	وجود فروق
8	تحرير أسعار السلع والخدمات أدى إلى جذب الأصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي .	125.8	4	9.48	0.000	وجود فروق
9	استقرار السياسات النقدية والمالية للدولة من عوامل توسع الأصول الاستثمارات الأجنبية.	110.7	4	9.48	0.000	وجود فروق
10	تذبذب السياسات النقدية في البلاد أدى إلى تدهور العملة المحلية. ، أدى الى تدنى مستويات الأصول الإنتاجية.	39.5	4	9.48	0.000	وجود فروق
	جميع الفقرات	77.9	4	9.48	0.000	وجود فروق

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2017

يتضح من الجدول رقم (3-20) ما يلي:

1. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الأولى (46.1) وهي أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.63) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة على العبارة (زيادة سعر الفائدة للبنك المركزي تؤثر في نسبة الاصول المستثمرة في السودان)
2. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثانية (48.9) وهي أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.78) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة على العبارة (عمليات السوق المفتوحة تؤدي إلى دخول كم هائل من الأصول الاستثمارية).
3. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثالثة (123.8) وهي أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.12)

والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (بيع البنك المركزي للأوراق المالية يؤدي إلى تقليل الاصول النقدية).

4. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الرابعة (40.3) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.44) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة (شراء البنك المركزي للأوراق المالية يؤدي إلى زيادة الاصول النقدية).

5. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الخامسة (39.9) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.43) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة (زيادة نسبة الإحتياطي المركزي يؤثر في حجم الاستثمارات).

6. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة السادسة (67.3) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.72) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة على العبارة (تقليل نسبة الإحتياطي المركزي يؤثر في حجم الاستثمارات).

7. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة السابعة (136.6) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.13) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (رفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات من يساعد في تدفق الأصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي).

8. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الثامنة (125.8) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.12) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (تحرير أسعار السلع والخدمات أدى إلى جذب الأصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي).

9. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة التاسعة (110.7) وهى أكبر من القيمة الجدولية (7.81) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.01)

والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (استقرار السياسات النقدية والمالية للدولة من عوامل توسع الأصول الاستثمارات الأجنبية).

10. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة العاشرة (39.5) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.94) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة (تذبذب السياسات النقدية في البلاد أدى إلى تدهور العملة المحلية. ، أدى الى تدنى مستويات الأصول الإنتاجية).

11. بلغت قيمة (كاي تربيع لجميع العبارات (77.9) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط اجمالى العبارات (3.73) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على اجمالى العبارات التي تقيس (العلاقة بين السياسات النقدية للبنك المركزي وتقويم الاصول الاستثمارية).

ملخص الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات النقدية للبنك المركزي وتقويم

الاصول الاستثمارية

يتضح من الجدول رقم (18/3) معظم أفراد عينة الدراسة يوافقون على جميع العبارات التي تعبر عن محور الدراسة الثاني حيث نجد إجابتهم في جميع العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية من التوزيع التكراري للمحور الثاني (58.4) % وهذه النسبة تدل على الموافقة على محتوى ومضمون عبارات الفرضية بمستوى استجابة مرتفعة ومما سبق نستنتج أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات النقدية للبنك المركزي وتقويم الاصول الاستثمارية كما يتضح من الجدول رقم (19/3) أن الوسط الحسابي لجميع عبارات الفرضية أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) للدراسة وهذا يشير إلى أن اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقة أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية ب حيث بلغ المتوسط العام لجميع العبارات (3.73) بانحراف معياري (1.25) وأهمية نسبية مرتفعة مقدارها (74.6) % ، ومما سبق يتضح أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات النقدية للبنك المركزي وتقويم الاصول الاستثمارية كما يبين الجدول رقم (20/3) وجود

فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات الفرضية وذلك من خلال اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق حيث بلغت قيمة (كاي تربيع) لدلالة الفروق لجميع عبارات محور الفرضية (77.9) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعلية فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى استجابة مرتفعة.

وبناء على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الأولى والتي نصت (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات النقدية للبنك المركزي وتقويم الأصول الاستثمارية) في جميع العبارات بمستوى استجابة مرتفعة. ماعدا العبارات التالية حيث تم قبولهما بمستوى استجابة متوسطة:

1/ تذبذب السياسات النقدية في البلاد أدى إلى تدهور العملة المحلية. ، أدى الى تدنى مستويات الأصول الإنتاجية.

2./ زيادة نسبة الإحتياطي المركزي يؤثر في حجم الاستثمارات.

3/ شراء البنك المركزي للاوراق المالية يؤدي إلى زيادة الأصول النقدية.

عرض وتحليل بيانات المحور الثالث

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الاقتصادي وتقويم الأصول الاستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان ولمعرفة آراء المبحوثين حول سياسة التحرير الاقتصادي وتقويم الأصول الاستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان

أولاً" التوزيع التكراري لعبارات المحور الثالث: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الاقتصادي وتقويم الأصول الاستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان وفيما يلي التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس العلاقة بين سياسة التحرير الاقتصادي وتقويم الأصول الاستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان:

جدول (3-21) يوضح التوزيع التكراري لعبارات المحور الثالث:

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق بشدة			
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة		
1/ خروج الدولة من الاقتصاد يشجع القطاع الخاص إلى توسيع استثماراته.	39	25	17	10.9	51	32.7	27	17.3	22	14.1
2/ تحرير سعر الصرف يشجع المستثمرين الاجانب إلى زيادة استثماراتهم.	39	25	26	16.7	39	25	31	19.9	21	13.5
3/ إنخفاض سعر الصرف يؤدي الى إنخفاض معدل تدفق الإستثمار.	43	27.6	25	16	35	22.4	20	12.8	33	21.2
4/ تساعد السياسات النقدية بالبنك المركزي في جذب مستثمرين جدد.	46	29.5	24	15.4	34	21.8	21	13.5	31	19.9
5/ قيادة القطاع الخاص لدفة الاقتصاد يؤدي إلى تنمية الاصول الإنتاجية.	55	35.3	25	16	35	22.4	15	9.6	26	16.7
6/ توسيع نشاطات القطاع الخاص أدى إلى زيادة الكتلة النقدية.	55	35.3	26	16.7	33	21.2	14	9	28	17.9
7/ إحتكار الإستثمارات في مجال النفط والتعدين أدى الى إحتجام إستثمارات الأصول المالية الأجنبية أخرى.	29	18.6	21	13.5	53	34	12	7.7	41	26.3
8/ الحصار والعقوبات الامريكية على السودان أثرت على تدفق الأصول المالية الإستثمارات الأجنبية.	61	39.1	28	17.9	42	26.9	9	5.8	16	10.3
9/ سياسة تحرير الاقتصاد ادت إلى تشجيع زيادة	42	26.9	22	14.1	51	32.7	11	7.1	30	19.2

										الأصول المستثمرة في البلاد.
37.8	59	5.1	8	21.8	34	10.3	16	25	39	10/ الحصار والعقوبات الأمريكية على السودان أثرت على تدفق الأصول المالية الإستثمارات الأجنبية.
19.7	307	10.8	168	26.1	407	14.7	230	28.7	448	اجمالي العبارات

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائي 2018

يتضح من الجدول رقم (3-21) أن نسبة (43.4) % من أفراد العينة يوافقون على اجمالى العبارات التي تقيس (العلاقة بين سياسة التحرير الاقتصادي وتقويم الأصول الاستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (30.5) %، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (26.1) % و فيما يلي التوزيع التكراري على مستوى الفقرات:

1. يتبين من الفقرة رقم (1) نسبة (35.9) % من أفراد العينة يوافقون على أن خروج الدولة من الاقتصاد يشجع القطاع الخاص إلى توسيع استثمارات، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (31.4) % إما أفراد العينة والذين لا يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (32.7) %.
2. يتبين من الفقرة رقم (2) نسبة (31.7) % من أفراد العينة يوافقون على أن تحرير سعر الصرف يشجع المستثمرين الاجانب إلى زيادة استثماراتهم، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (33.4) % إما أفراد العينة والذين لا يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (25) %.
3. يتبين من الفقرة رقم (3) نسبة (43.6) % من أفراد العينة يوافقون على أن إنخفاض سعر الصرف يؤدي الى إنخفاض معدل تدفق الإستثمار، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (34) % إما أفراد العينة والذين لا يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (22.4) %.
4. يتبين من الفقرة رقم (4) نسبة (44.9) % من أفراد العينة يوافقون على أن تساعد السياسات النقدية بالبنك المركزي في جذب مستثمرين جدد، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (33.4) % إما أفراد العينة والذين لا يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.8) %.

5. يتبين من الفقرة رقم (5) نسبة (51.3%) من أفراد العينة يوافقون على أن قيادة القطاع الخاص لدفة الاقتصاد يؤدي إلى تنمية الاصول الإنتاجية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (26.3%) إما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (22.4) %.
6. يتبين من الفقرة رقم (6) نسبة (52%) من أفراد العينة يوافقون على أن توسيع نشاطات القطاع الخاص أدى إلى زيادة الكتلة النقدية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (36.9%) إما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.2) %.
7. يتبين من الفقرة رقم (7) نسبة (32.1%) من أفراد العينة يوافقون على أن إحتكار الإستثمارات في مجال النفط والتعدين أدى الى إجمام إستثمارات الأصول المالية الأجنبية أخرى، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (34%) إما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (34) %.
8. يتبين من الفقرة رقم (8) نسبة (57%) من أفراد العينة يوافقون على أن الحصار والعقوبات الامريكية على السودان أثرت على تدفق الأصول المالية الإستثمارات الأجنبية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (16.1%) إما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (26.9) %.
9. يتبين من الفقرة رقم (9) نسبة (41%) من أفراد العينة يوافقون على أن سياسة تحرير الاقتصاد ادت إلى تشجيع زيادة الأصول المستثمرة في السودان، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (26.3%) إما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (32.7) %.
10. يتبين من الفقرة رقم (10) نسبة (35.3%) من أفراد العينة يوافقون على أن الحصار والعقوبات الامريكية على السودان أثرت على تدفق الأصول المالية الإستثمارات الأجنبية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (42.9%) إما أفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.8) %.

ثانياً "الإحصاء الوصفي لعبارات محور: العلاقة بين سياسة التحرير الاقتصادي وتقييم الأصول الاستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان

فيما يلي جدول يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية للعبارات وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للفقرة اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) (الوزن النسبي اكبر من 60%). وفي المقابل تكون الفقرة سلبية بمعنى أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للفقرة اقل من الوسط الفرضي للدراسة (3) (الوزن النسبي أقل من 60%). وفيما يلي التحليل الاحصائي الوصفي لعبارات محور

العلاقة بين سياسة الانفتاح الإقتصادي وأثر الحظر الإقتصادي علي الأصول المالية للشركات الأجنبية العاملة في السودان

جدول (3-22): تحليل فقرات محور العلاقة بين سياسة التحرير الاقتصادي وتقويم الأصول الاستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى الاستجابة	الترتيب
1	خروج الدولة من الاقتصاد يشجع القطاع الخاص إلى توسيع استثمارات.	3.15	1.35	63.0%	متوسطة	8
2	تحرير سعر الصرف يشجع المستثمرين الاجانب إلى زيادة استثماراتهم.	3.20	1.36	64.0%	متوسطة	6
3	إنخفاض سعر الصرف يؤدي إلى إنخفاض معدل تدفق الإستثمار.	3.16	1.49	63.2%	متوسطة	7
4	تساعد السياسات النقدية بالبنك المركزي في جذب مستثمرين جدد.	3.21	1.48	64.2%	متوسطة	5
5	قيادة القطاع الخاص لدفة الاقتصاد يؤدي إلى تنمية الاصول الإنتاجية.	3.44	1.47	68.8%	متوسطة	2
6	توسيع نشاطات القطاع الخاص أدى إلى زيادة الكتلة النقدية.	3.43	1.48	68.6%	متوسطة	3
7	إحتكار الإستثمارات في مجال النفط والتعدين أدى إلى إحجام إستثمارات الأصول المالية الأجنبية أخرى .	2.90	1.41	58.0%	متوسطة	9

1	مرتفعة	74.0%	1.31	3.70	الحصار والعقوبات الامريكية على السودان أثرت على تدفق الأصول المالية الإستثمارات الأجنبية.	8
4	متوسطة	64.4%	1.42	3.22	احتكار بعض الانشطة ادى الى انكماش تدفق الاستثمارات الاجنبية.	9
10	متوسطة	55.8%	1.62	2.79	سياسة تحرير الاقتصاد ادت إلى تشجيع زيادة الأصول المستثمرة في البلاد.	10
	متوسطة	64.4%	1.42	3.22	جميع الفقرات	

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل 2018

يتضح من الجدول رقم (3-22) ما يلي:

1/ المتوسط الحسابي لجميع الفقرات اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) وأكبر من الوزن النسبي (60%) ما عدا العبارات (السابعة والعاشر) حيث يقل متوسطهما عن الوسط الفرضي وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على العلاقة بين سياسة التحرير الاقتصادي وتقويم الأصول الاستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان بمستوى استجابة متوسطة حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عام مقداره (3.22) وبانحراف معياري (1.42) وأهمية نسبية (64.4)% .

2/ ويلاحظ من الجدول أن الفقرة (الحصار والعقوبات الامريكية على السودان أثرت على تدفق الأصول المالية الإستثمارات الأجنبية) جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (3.70) بانحراف معياري (1.31) وبأهمية نسبية مرتفعة بلغت (74)% .
تليها في المرتبة الثانية العبارة (قيادة القطاع الخاص لدفة الاقتصاد يؤدي إلى تنمية الاصول الإنتاجية) بمتوسط حسابي (3.44) وانحراف معياري (1.47) وبأهمية نسبية (68.8)% .

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت العبارة (قيادة القطاع الخاص لدفة الاقتصاد يؤدي إلى تنمية الاصول الإنتاجية) حيث بلغ متوسطها (2.79) وبانحراف معياري (1.62) وأهمية نسبية بلغت (55.8)% .
ثالثاً" اختبار (كاي تربيع): لعبارات محور العلاقة بين سياسة التحرير الاقتصادي وتقويم الأصول الاستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان.

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (كاي تربيع) لدلالة الفروق. وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق للعبارات التي تقيس محور العلاقة بين سياسة التحرير الاقتصادي وتقويم الأصول الاستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان

جدول (3-23) اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور العلاقة بين سياسة التحرير الاقتصادي وتقويم الأصول الاستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان

م	الفقرات	قيمة كاي تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدولية	مستوى المعنوية	الدلالة
1	خروج الدولة من الاقتصاد يشجع القطاع الخاص إلى توسيع استثمارات.	24.2	4	9.48	0.000	وجود فروق
2	تحرير سعر الصرف يشجع المستثمرين الاجانب إلى زيادة استثماراتهم.	11.9	4	9.48	0.021	وجود فروق
3	إنخفاض سعر الصرف يؤدي إلى إنخفاض معدل تدفق الإستثمار.	10.2	4	9.48	0.043	وجود فروق
4	تساعد السياسات النقدية بالبنك المركزي في جذب مستثمرين جدد.	12.2	4	9.48	0.015	وجود فروق
5	قيادة القطاع الخاص لدفة الاقتصاد يؤدي إلى تنمية الاصول الإنتاجية.	29.1	4	9.48	0.000	وجود فروق
6	توسيع نشاطات القطاع الخاص أدى إلى زيادة الكتلة النقدية.	33.6	4	9.48	0.000	وجود فروق
7	إحتكار الإستثمارات فى مجال النفط والتعدين أدى إلى إحجام إستثمارات الأصول المالية الأجنبية أخرى.	55.7	4	9.48	0.000	وجود فروق
8	الحصار والعقوبات الامريكية على السودان أثرت على تدفق الأصول المالية الإستثمارات الأجنبية.	32.1	4	9.48	0.000	وجود فروق
9	سياسة تحرير الاقتصاد ادت إلى تشجيع زيادة الأصول المستثمرة في السودان.	51.6	4	9.48	0.000	وجود فروق
10	سياسة تحرير الاقتصاد ادت إلى تشجيع زيادة الأصول المستثمرة في البلاد.	32.2	4	9.48	0.000	وجود فروق
	جميع الفقرات	29.3	4	9.48	0.000	وجود فروق

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2018

يتضح من الجدول رقم (3-23) ما يلي:

1. بلغت قيمة (كأى تربيع) للعبارة الأولى (24.2) وهي أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.15) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة (خروج الدولة من الاقتصاد يشجع القطاع الخاص إلى توسيع استثماراته)
2. بلغت قيمة (كأى تربيع) للعبارة الثانية (11.9) وهي أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.20) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة (تحرير سعر الصرف يشجع المستثمرين الاجانب إلى زيادة استثماراتهم).
3. بلغت قيمة (كأى تربيع) للعبارة الثالثة (10.2) وهي أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.16) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة (إنخفاض سعر الصرف يؤدي إلى إنخفاض معدل تدفق الإستثمار).
4. بلغت قيمة (كأى تربيع) للعبارة الرابعة (12.2) وهي أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.21) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة (تساعد السياسات النقدية بالبنك المركزي في جذب مستثمرين جدد).
5. بلغت قيمة (كأى تربيع) للعبارة الخامسة (29.1) وهي أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.44) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة (قيادة القطاع الخاص لدفة الاقتصاد يؤدي إلى تنمية الاصول الإنتاجية).
6. بلغت قيمة (كأى تربيع) للعبارة السادسة (33.6) وهي أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.43) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة (توسيع نشاطات القطاع الخاص أدى إلى زيادة الكتلة النقدية).

7. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة السابعة (55.7) وهي أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.90) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة (إحتكار الإستثمارات فى مجال النفط والتعدين أدى الى إجمام إستثمارات الأصول المالية الأجنبية أخرى).

8. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة الثامنة (32.1) وهي أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.70) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة على العبارة (الحصار والعقوبات الامريكية على السودان أثرت على تدفق الأصول المالية الإستثمارات الأجنبية).

9. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة التاسعة (51.6) وهي أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.22) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة (سياسة تحرير الاقتصاد ادت إلى تشجيع زيادة الأصول المستثمرة في السودان).

10. بلغت قيمة (كاي تربيع) للعبارة العاشرة (32.2) وهي أكبر من القيمة الجدولية (7.81) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (2.79) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة (سياسة تحرير الاقتصاد ادت إلى تشجيع زيادة الأصول المستثمرة في البلاد).

11. بلغت قيمة (كاي تربيع لجميع العبارات (29.3) وهي أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط اجمالى العبارات (3.22) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على اجمالى العبارات التي تقيس (العلاقة بين سياسة التحرير الاقتصادي وتقييم الأصول الاستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان).

ملخص الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الاقتصادي وتقييم الأصول الاستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان

يتضح من الجدول رقم (21/3) معظم أفراد عينة الدراسة يوافقون على جميع العبارات التي تعبر عن محور الدراسة الثالث حيث نجد إجابتهم في جميع العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي حيث بلغت نسبة الموافقة الإجمالية من التوزيع التكراري للمحور الثالث (43.4) % وهذه النسبة تدل على الموافقة على

محتوي ومضمون عبارات الفرضية بمستوى استجابة متوسطة ومما سبق نستنتج أن غالبية أفراد عينة الدراسة يوافقون على العلاقة بين سياسة التحرير الاقتصادي وتقويم الأصول الاستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان.

كما يتضح من الجدول رقم (22/3) أن الوسط الحسابي لجميع عبارات الفرضية أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) للدراسة وهذا يشير إلى أن اتجاه أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقة أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية ب حيث بلغ المتوسط العام لجميع العبارات (3.22) بانحراف معياري (1.42) وأهمية نسبية متوسطة مقدارها (64.4)% ، ومما سبق يتضح أن غالبية أفراد العينة يوافقون على العلاقة بين سياسة التحرير الاقتصادي وتقويم الأصول الاستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان.

كما يبين الجدول رقم(23/3) وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات الفرضية وذلك من خلال اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق حيث بلغت قيمة (كاي تربيع) لدلالة الفروق لجميع عبارات محور الفرضية (29.3) بمستوى معنوية (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعلية فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى استجابة متوسطة. وبناء على نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت (علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الاقتصادي وتقويم الأصول الاستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان) في جميع العبارات بمستوى استجابة متوسطة. ماعدا العبارة (الحصار والعقوبات الامريكية على السودان أثرت على تدفق الأصول المالية الإستثمارات الأجنبية) حيث تم قبولها بمستوى استجابة مرتفعة.

النتائج

أولاً/ النتائج

بناءً على نتائج الدراسة الميدانية توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. قوانين جذب الاستثمار تؤثر في تقويم الأصول الاستثمارية
2. السياسات النقدية للبنك المركزي تساعد في تقويم الأصول الاستثمارية
3. سياسة التحرير الاقتصادي تساعد في تقويم الأصول الاستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في

السودان

4. منح الدولة إمتيازات للمغتربين ساعد في تدفق الأصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي.
5. استقرار ومرونة التشريعات الاستثمارية التي تخلق المناخ الاستثماري من اهم العوامل الجاذبة لتدفق الأصول الاستثمارية الاجنبية في الانشطة الاقتصادية.
6. توحيد الاجراءات الادارية والقانونية في دائرة واحدة يؤدي إلى تدفق الأصول الاستثمارية.
7. رفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات من يساعد في تدفق الأصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي.
8. تحرير أسعار السلع والخدمات أدى إلى جذب الأصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي.
9. الحصار والعقوبات الامريكية على السودان أثرت على تدفق الأصول المالية الإستثمارات الأجنبية.
10. قيادة القطاع الخاص لدفة الاقتصاد يؤدي إلى تنمية الأصول الإنتاجية.

التوصيات

ثانياً/ التوصيات

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج يوصي الباحث بالآتي:

1. ضرورة سن قوانين تساعد في تشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية لما توفره من جذب الاصول الاستثمارية
2. ضرورة اتباع سياسات نقدية للبنك المركزي للمساعد في تقويم الاصول الاستثمارية
3. يجب اتباع سياسة التحرير الاقتصادي لأنها تساعد في تقويم الأصول الاستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان
4. يجب منح الدولة إمتيازات للمغتربين لإنعاش تدفق الاصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي.
5. ضرورة توحيد الاجراءات الادارية والقانونية لتسهيل تدفق الاصول الاستثمارية.
6. يجب تحرير أسعار السلع والخدمات لعصا العرض والطلب مما يساهم في تحرير النشاط الاقتصادي.
7. السعي الجاد من الدولة لرفع الحصار والعقوبات الامريكية على السودان مما يساهم في تدفق الأصول المالية الإستثمارات الأجنبية.
8. ضرورة إتاحة الفرصة للقطاع الخاص لقيادة لدفة الاقتصاد مما يؤدي إلى تنمية الاصول الإنتاجية.

مقترحات الدراسة

تفترح الدراسة الاتى:

- 1/ البحث والدراسة فى أنشطة الاستثمارات الأجنبية وبالزام رسمى من الدولة بان تتعامل هذه الاستثمارات مع الباحثين والدارسين دون حجب للمعلومات عنهم .
- 2/ لا بد من انشاء بنك معلوماتى يساعد الباحثين وطلاب الدراسات العليا للحصول على المعلومة ببسر وان تكون المعلومة موثوق عنها صحيحة وسليمة ومنع التضارب فيها ، وان تؤخذ من جهة الاختصاص المكلفة باعدادها وتبويبها وتصنيفها وتحديثها .
- 3/ على الدولة ان تتبنى الدراسات الميدانية فى شتى الميادين بغية الاستفادة منها فى عمليات اتخاذ القرار .
- 4/ لا بد من دراسات عميقة عن الاستثمارات الاسيوية فى السودان ودورها فى تنمية الاقتصاد وتحريك جموده .
- 5/ لا بد من دراسات مقارنة كثيفة تتناول مرحلتين مرحلة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وقيادته ومرحلة الانفتاح الاقتصادى وابرار ايهما الافضل .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: الكتب العربية:

أحمد ذكي المسير، 1989م، الجوانب الاقتصادية في دراسات جدوي الاستثمارات ، دار النهضة العربية ، القاهرة.

أحمد عمارة الجابري ، 1985، الإنتاج ومدخلاته بين النظرية والتطبيق ، دار النهضة العربية ، بيروت.

أحمد محي الدين احمد حسين، 1986م ، عمل شركات الاستثمار الاسلامية في السوق العالمية، ط (1) بنك البركة الاسلامي، البجرين ، ص 17.

اسماعيل صبري عبدالله ، يونيو 2001 ،سياسات التصنيع في الوطن العربي ، مجلة الاستثمار ، الصندوق العربي للاستثمار ابو ظبي.

اسماعيل على يوسف المصري ، المالية العامة ، الاسس والمبادئ ، دار الكتاب المصري ، القاهرة، 1991.

ألان والتر، 1989م، (التحرير الاقتصادي والتخصّصية ، نظرة عامة، في محرر سعيد البخار ،التخصّصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية ندوة صندوق النقد العربي ، ابو ظبي 5-7 ديسمبر 1988م مطابع الاهرام التجارية ، القاهرة.

ثروت محمد على، 1997م، أساليب وطرق إعادة تقييم الأصول المالية وآثارها المالية في ظل سياسة الخصوصية، جمهورية مصر

ثروت محمد علي، ، 1997م ،أساليب وطرق إعادة تقييم الأصول المالية حول الإصلاحات الاقتصادية والسياسات المخصصة في البلدان العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.

ثروت محمد علي ، 1985، المفاهيم المحاسبية والإقتصادية في تحليل وتقييم المشروعات ، مهمة التخطيط القومي ، دار النهضة العربية ، القاهرة.

جميل أحمد توفيق - الاستثمار وتحليل الاوراق المالية، مطبعة الشاعر، الاسكندرية، د.ت.

جودت عزت عطوي، 1998، أساليب البحث العلمي، القاهرة، دار النهضة العربية.

جون بادان، 1971، الاقتصاد السياسي للتنمية ،ترجمة احمد بليغ ، (ط 2)، دار الحقيقة ، بيروت.

حسان الدمياطي، 1972م، رؤوس الأموال الإستثمارية ومحددات نجاحها، المكتبة الأنجلومصرية، القاهرة

حسن على خربوش وآخرون، 1999، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران، عمان.

حسين عمر، 1981، التحليل الاقتصادي الكلي، (ط 3) - دار الشروق، جدة.

دوجلاس س. هج، 1992، وألفرد وستونير، النظرية الاقتصادية، ترجمة صلاح الدين الصيرفي، مطبعة الملة، الاسكندرية.

روبرت ا. د. د.، 1992، مقدمة الي الديمقراطية الاقتصادية (ط 1)، ترجمة محمد مصطفى غنيم، الطبعة الاولى، مطابع المكتب المصري الحديث، القاهرة

زين العابدين عالم مصطفى، 1987، المخاطر السياسية لشركات متعددة الجنسيات، مركز دراسات المستقبل العربي، بيروت.

السعيد فرحات جمعة، 2000، الاداء المالي لمنظمات الأعمال، التحديات الراهنة، دار المريخ للنشر والطباعة، الرياض.

سمير عبد العزيز، 1994، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، إس، إجراءات، حالات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

سمير عبد اليسوع شمعون، 2004، العولمة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول، دار، القاهرة.

السيد عبدالمولى، 1977، أصول الاقتصاد، مطبعة جامعة القاهرة للكتاب، القاهرة.

الشيخ محمد المك عمر عبدالسلام، 2006م، الاقتصاد السوداني في التسعينات من القرن الماضي تقييم نتائج وافرارات برامج الاصلاح الاقتصادي في محرر د/ عطا التجاني والاقتصاد السوداني في فترة مابعد الحرب، اقتصاد.

عبد التواب احمد محمد عبدالإله، 2001م، المناخ الاستثماري في العالم الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،.

عبد المعيد السيد مصطفى، 1984م، ادارة المنشأة الخاصة بين النظرية والتطبيق قطاع الصناعة بمصر، دار النهضة العربية، القاهرة

عبد الهادي محمد كاظم، 1992م، السياسات واثرها على حفز الاستثمارات الاجنبية في الاقتصاديات العربية، المنظمة العربية للانماء والاستثمار الزراعي الخرطوم،.

عبدالرحمن على طه، يناير 1986م، الإستثمارات الأجنبية المباشرة ومناخ الإستثمار في السودان، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، الكويت.

عبدالسلام ابو حقار،، 1992م، إقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.

عبدالكريم صادق بركات، 1983، دراسة في الإقتصاد المالي ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،.

عبدالله محسن احمد سعيد، 1990، تخطيط القوى العاملة في القطاع العام، دار الفارابي، بيروت.

عبدالوهاب عثمان شيخ موسى، 2001، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان، دراسة تحليلية للتطورات الاقتصادية في السودان، خلال الفترة 2000، 1470م وتصور للرؤية المستقبلية، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.

عز عبدالفتاح، 1981، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، الطبعة الأولى القاهرة: دار النهضة العربية.

على عبدالقادر على، 1994م، سياسات التكييف الهيكلي والفقير في السودان، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة .

فؤاد مرسى، 1997م ، المفهوم المادي للتنمية، إصدارات النفط والتنمية، دار الثورة للطباعة والنشر، بغداد.

لطفي عبد المسيح رفائيل حنا، 1989، الاستثمارات الدولية وحقوق الانسان، دار الفارابي، بيروت.

محمد احمد النور عطية، 1987، سمنار الاستثمار ودور الدولة في جذبها، الاستثمارات العربية إنموذجا، مركز الدراسات والبحوث الانمائية ، جامعة الخرطوم، الخرطوم.

محمد الباقر عبدالنواب الصعيدر،، 1993م، مفاهيم في التنمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة.

محمد عبدالشفيق، 1981 م ، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد (طبعة اولي) الوحدة للطباعة والنشر، بيروت.

محمد عبدالعزيز عجمية وآخرون، 1983، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت.

محمود كارم السيد، 1989م ، النظرية الاقتصادية، المبادئ والاسس، دار النهضة العربية ، بيروت.

ممدوح حمدي الاسيوطي، 1973م ، الانفتاح الاقتصادي في ظل تدخل الدولة، المطبعة الانجلو مصرية.

ممدوح يوسف الليثي، 1985م، سياسة الانفتاح الاقتصادي في الاقتصاد المصري بين النجاح والفشل، دار النهضة العربية، القاهرة.

منير الرواسي مختار، 1983م ،ادارة الاعمال ورجال الاعمال وسياسة ادارة المنشأة،دار الفكر العربي،القاهرة.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،2004م. مؤشرات الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن.
ميخائيل نوفال،1989، روح الراسمالية الديمقراطية،ترجمة غالي عودة،دار البشير،عمان.
ناثان روزنبرج، ل. و. بيردزل - الغرب واسباب ثرائه- التحول الاقتصادي في العالم الصناعي،1986م
، ترجمة د/ صليب بطرس ، دار الفكر العربي،القاهرة ، .

ميخائيل نوفال،1989 م، الراسمالية الديمقراطية،ترجمة غالي فودة،دار البشير،عمان.
ناظم محمد نوري الشمري وآخرون،1999،أساسيات الاستثمار العيني والمالي،(ط1)،دار وائل،عمان.
نبيل عبد الرب داؤود ،، 1988، الإدارة الهندسية والأساليب ، التطبيقات ، القاهرة.
يوسف فراس الحلبي،2002،2001، تقييم الأصول المالية والمحاسبية - جامعة حلب ، حلب.
يوسف ياسين عبدالباري الصعیدی،2000م، الاستثمارات العربية وإشكاليات تنميتها، دار النهضة العربية،
القاهرة.

ثانياً: الرسائل والبحوث العلمية:

إسماعيل محمد أحمد، العام 2006، تنافسية الصناعة السودانية في ظل العولمة (صناعة الجلود 1994-
2007م) ،كلية الدراسات العليا،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
الامين رشيد كونه ،1983، التخطيط الاقتصادي،دراسة نظرية،مطبعة الجامعة ، بغداد.
حسن محمد العبيد الباقر،2002 م، سياسة الخصخصة وأثرها في زيادة نمو الأصول الإستثمارية،
التجربة السودانية دراسة حالة (باللغة الانجليزية) كلية الدراسات العليا،جامعة الخرطوم،كلية الإقتصاد
والعلوم الإجتماعية،رسالة دكتوراه في الإقتصاد التطبيقي.
صالح النعيمة محمد الشريدة،1999، سياسة التخصيص في الإقتصاد السوداني مقارنة بسياسة التخصيص
في الأردن، دراسة حالة الاتصالات، كلية الدراسات العليا،جامعة إفريقيا العالمية،رسالة ماجستير، العام.
صدقي كبلو، 1985، نشأة الراسمالية الوطنية 1900، 1969، سمنار مركز الدراسات الانمائية - جامعة
الخرطوم، مايو.

صديق عبد المتعال يوسف الضو، 2002م ، مشاكل ومعوقات الإستثمار في الأصول الإنتاجية في القطاع الصناعي السوداني، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، كلية الإقتصاد والعلوم الإجتماعية، رسالة دكتوراه في الإقتصاد، الخرطوم.

عثمان احمد محمد علي، 1986م ،مشاكل القطاع العام في السودان، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، كلية الإقتصاد والعلوم الاجتماعية ، رسالة دكتوراه غير منشورة .

عمر كباشي إبراهيم، 2005، تقرير دالة الإستثمار في السودان للفترة من 1961-2005م، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير العام .

فاروق محمد احمد إبراهيم، العام 2004 ، الآثار الإجتماعية والسياسية لصندوق النقد الدولي على السودان الفترة 1990-2005م، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير .

مبارك الحاج فرح عوض الله، العام 2000م ،السياسات الإستثمارية وأثرها على قطاع الزراعة المروية في السودان، كلية الدراسات العليا ، جامعة الخرطوم، كلية الإقتصاد والعلوم الاقتصادية، رسالة دكتوراه في الإقتصاد التطبيقي.

محمد سليمان احمد كرسي، العام 2000م، واقع ومشاكل ومعوقات الإستثمار المباشر بالسودان (بالتركيز على ولاية الخرطوم)، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا رسالة ماجستير .

محمد سليمان احمد، العام 2000م، واقع ومشاكل ومعوقات الإستثمار المباشر بالسودان، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير .

محمد عبد القادر محمد خير، 2000، سياسة التخصيص في السودان، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، كلية الإقتصاد، رسالة دكتوراه .

محمد عبدالقادر محمد خير، 2000، الآثار الاقتصادية للخصخصة في الإقتصاد السوداني، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، كلية الإقتصاد والعلوم الاجتماعية، رسالة دكتوراه.

محمد عبدالقادر محمد خير، العام 2000م، سياسات التصرف في القطاع العام وأثرها على الإقتصاد السوداني، كلية الدراسات العليا ، جامعة الخرطوم ، رسالة دكتوراه .

محمد عبدالقادر محمد، 2000م، معوقات الإستثمارية في سوق الأوراق المالية، كلية الدراسات العليا- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير، العام .

محمد عثمان عبدالسميع أحمد، 1998م، تحليل أخطار التمويل والإستثمار في مجال الصناعات الغذائية (دراسة حالة مصنعى ألبان بابنوسة وسكر ملوط) كلية الدراسات العليا ، جامعة جوبا (السودان) ،رسالة ماجستير، العام.

محمد يوسف عبد السلام على، 2000م ،سياسة التحرير الاقتصادي في السودان وانعكاسها على القطاع الزراعي، مشروع الجزيرة دراسة حالة،كلية الدراسات العليا، كلية الزراعة،جامعة الخرطوم،الخرطوم. نجلاء فتح الرحمن احمد، العام 2000م، إستخدام الدفع المالي و أثره على القيمة الإستثمارية في الشركات والمؤسسات العامة السودانية، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا رسالة ماجستير.. نزار العجمي رحمه، العام 2007م ،دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة المتعلقة بالنفط السوداني في توفير موارد مالية بالنقد الأجنبي (1996-2008م) ، كلية الدراسات العليا،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- رسالة ماجستير،.

هشام محمد مصباح حمد، العام 2004، تقويم اهمية المعلومات المالية للأسواق المالية، (دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية، 2001-2004م) كلية الدراسات العليا،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،رسالة ماجستير.

ياسر عبد الرحمن احمد الضو ،1988م، سياسات التكيف الهيكلي واثرها على الاداء الاقتصادي في السودان، كلية الدراسات العليا،جامعة الخرطوم،كلية الاقتصاد،رسالة دكتوراه.

ياسر عبد الرحمن احمد الضو،1988،سياسات التكيف الهيكلي واثرها على الاداء الاقتصادي في السودان،كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم،كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية،رسالة دكتوراه،.

يسن يوسف مولود، العام 2005م، سوق الاوراق المالية الآلية لجذب الإستثمار الأجنبي دراسة مسحية لسوق الخرطوم للأوراق المالية، كلية ، الدراسات العليا،جامعة جوبا (السودان) ، رسالة ماجستير.

رابعاً: الدوريات والتقارير والمجلات العلمية:

ابراهيم سليمان، 1998م، على قانون تشجيع الاستثمار لعام 1996م ومناخ الاستثمار في السودان، المصرفي، العدد السابع عشر، ديسمبر.

أزهر حسن محمد علي، يونيو 2003م. : رؤية حول فروع البنوك الأجنبية في السودان، المصرفي، العدد 28.

برهان الدخاني، يوليو 1995م، بيروت : تطور القطاع الخاص المنظم في الوطن العربي (ودور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية) مركز دراسات الوحدة العربية- ا المجلة الاقتصادية،مجلة المستقبل العربي ، العدد 137.

تقرير اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام تقييم التجربة السودالية للاستخصص في البرنامج الاول، اكتوبر 1997م.

تقرير لجنة الحسبة الادارية بالمجلس الوطني الانتقالي دراسة تحليلية لتقرير المراجع العام هو الاختلاسات والتجاوزات الحالية ومراجعة العقود المتعلقة بإجراءات التصرف في مرافق القطاع العام تحت برنامج الخصخصة يناير 1995.

جمهورية السودان، وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي، العرض الإقتصادي 1985، الخرطوم، د. عبدالرحمن علي طه، الاستثمارات المباشرة ومناخ الاستثمار في السودان، ورقة عمل، الكويت، يناير، 1986م.

جمهورية السودان، اتحاد الغرف الصناعية، منشورات الغرفة الخاصة بتخفيض الرسوم، الخرطوم، 2010 جمهورية السودان وزارة المالية، الإدارة العامة للبحوث الإقتصادية، العرض الإقتصادي 1994/93م، ص 14. العرض الإقتصادي 2001.

جمهورية السودان، إصدارات متنوعة من وزارة المالية والاقتصاد الوطني، بنك السودان، وزارة الاستثمار.

جمهورية السودان، وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي، وكالة الاقتصاد، العرض الاقتصادي 1992/91

جمهورية السودان، وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي، وكالة الاقتصاد، العرض الاقتصادي 1994/1993.

جمهورية السودان، وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي، وكالة الإقتصاد، الخرطوم، العرض الاقتصادي، 1991/90م.

جمهورية السودان، وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي، وكالة الإقتصاد، العرض الاقتصادي 90/89.

جمهورية السودان، وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي، وكالة الإقتصاد، العرض الاقتصادي ، 1990-1991م.

جمهورية السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، قوانين تشجيع الاستثمار بالسودان، واللوائح المنظمة لها، مجموعة مطبقات، الخرطوم، دت
حسن العبيد مكي، مايو 2002م، الحرية الاقتصادية، والتبادل الدولي، ورقة عمل مقدمة سمنار، معهد الدراسات والبحوث الانمائية جامعة الخرطوم.

حسن بشير محمد نور، يوليو، 2007م، آثار الاستثمار الاجنبي على المصالح الاستراتيجية، دراسة في مجلة الوسط الاقتصادي، تصدر عن شركة مستقبلات الاقتصاد، الخرطوم العدد (126)، السنة الثالثة .

حسين القوني، إبريل 1989م، السودان ... هل جاذب أم طارد للإستثمارات، أفاق ادارية، مجلة نصف شهرية، تصدرها جمعية خريجي إدارة الأعمال والمحاسبة، جامعة الخرطوم العدد الثاني

حسين بشير محمد نور، يوليو 2007م، آثار الاستثمار الاجنبي على المصالح الاستراتيجية، مجلة الوسيط الاقتصادي تصدر عن شركة مستقبلات الاعلام، الخرطوم العدد 26، السنة الثالثة.

دراسة ابراهيم سليمان على، ديسمبر 1998م، قانون تشجيع الاستثمار لعام 1996م ومناخ الاستثمار في السودان المصرفي، العدد السابع عشر.

سعيد النجار، 1989م، التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية ، ندوة ، صندوق النقد العربي، ابو ظبي 5-7 ديسمبر 1988م مطابع الاهرام التجارية القاهرة.

عبد الله باسودان ، نو فمبر /1991م، اقتصاديات القطاع العام والقطاع الخاص والمفاهيم الاقتصادية لنقل الملكية - المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد 144 .

العرض الاقتصادي 1990-1991، ص 9.

علي لطفي، ديسمبر 2007م، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، المؤتمر السنوي الثاني عشر، جامعة عين شمس، دار الضيافة.

مامون يوسف عبدالقادر عبيد، 2002م، معوقات الإستثمار في السودان، ورقة مقدمة لندوة الاستثمار ومشاكله في قطاع الصناعية، وزارة الصناعة الولائية ، ولاية الخرطوم، قاعة الشارقة، جامعة الخرطوم، الخرطوم.

محمد عثمان احمد عبدالرحمن، يونيو/ 2005م ، التدفقات النقدية الخارجية المتوقعة والتدابير الملائمة للتعامل معها بما يؤمن استدامة الاستقرار الاقتصادي بالسودان،: المصرفي، العدد 36.

محمد هاشم عوض، 1990م، سياسات النقد الدولي، سمنار مركز الدراسات والبحوث الانمائية، جامعة الخرطوم، .

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير التنافسية العربية لعام 2006م، الخطة الإستراتيجية الجديدة للمؤسسة (2007-2014م) ، العدد الفصلي الأول يناير، مارس 2007م.

وزارة المالية، إدارة البحوث الاقتصادية، العرض الاقتصادي، 2006م.

وزارة المالية، العرض الاقتصادي، 2004.

خامساً: الكتب والمراجع الإنجليزية:

H. Sala-i-Martin and E.V. Artad, 2002, Economic growth and investment in the Arab world, Which was prepared for the Arab world competitiveness report (World Economic Forum, October.

Oliver Bouin, 1982, Privatization in Development Countries Reflection on panacea OCED Development Center policy Brief NO.3 Paris .

R.M.Rodriguez, and E.E. Carter -1984, International Financial Management. Prentice Hall - New Jersey ..pp2-3

سادساً: المواقع الإلكترونية:

ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الشبكة العنكبوتية.

الملاحق

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

الموضوع إستبانة

السيد /

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الإستبانة المرفقة تعد جزءاً من بحث لنيل درجة الدكتوراه فى المحاسبة بعنوان :

سياسة الإنفتاح الإقتصادى و أثرها على تقويم الأصول المالية للشركات الإستثمارية الأجنبية
فى السودان

يهدف هذه الإستبانة الى التعرف على آراء العاملين فى قطاع الإستثمار الأجنبى . إن
مشاركتم فى هذه الإستبانة من الضرورة بـمكان ولا غنى عنها وذلك من اجل تطوير سياسة
الإنفتاح الإقتصادى وتقويم الأصول المالية للشركات الأستثمارية الأجنبية . وان جميع الآراء
سوف تكون موضع سرية كاملة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمى فقط .

مع خالص شكرى وتقديرى

الباحث / يسن يوسف مولود إسماعيل

ملحق رقم (2)

الاستبيان

الجزء الأول : البيانات الشخصية

الرجاء التكرم بوضع علامة (✓) أمام الاجابة المناسبة.

1. العمر

<input type="checkbox"/>	25 سنة فأقل	<input type="checkbox"/>	26 - 35 سنة
<input type="checkbox"/>	36 - 45 سنة	<input type="checkbox"/>	46 - 55 سنة
<input type="checkbox"/>	56 سنة فأكثر		

2. المؤهل العلمي

<input type="checkbox"/>	بكالوريوس	<input type="checkbox"/>	دبلوم فوق الجامعي	<input type="checkbox"/>	ماجستير
<input type="checkbox"/>	دكتوراه		أخرى		

3. المؤهل المهني :

<input type="checkbox"/>	إدارة	<input type="checkbox"/>	إقتصاد	<input type="checkbox"/>	هندسة
	أخرى				

3. التخصص العلمي

<input type="checkbox"/>	ادارة عامة	<input type="checkbox"/>	إدارة أعمال	<input type="checkbox"/>	اقتصاد
<input type="checkbox"/>	هندسة	<input type="checkbox"/>	نظم معلومات محاسبية	<input type="checkbox"/>	أخرى

4. المسمى الوظيفي

<input type="checkbox"/>	مدير عام	<input type="checkbox"/>	مدير مالي	<input type="checkbox"/>	مدير انتاج
<input type="checkbox"/>	مدير تسويق			<input type="checkbox"/>	مدير موارد بشرية
<input type="checkbox"/>	مستشار قانوني				أخرى

6. سنوات الخبرة

<input type="checkbox"/>	5 سنوات فأقل	<input type="checkbox"/>	6 - 10 سنوات
<input type="checkbox"/>	11 - 15 سنة	<input type="checkbox"/>	16 - 20 سنة
<input type="checkbox"/>	21 - 25 سنة	<input type="checkbox"/>	25 سنة فأكثر

ملحق رقم (3)

القسم الثاني : البيانات الاساسية

أرجو التكرم بوضع علامة (√) في مربع الاجابة التي تراها مناسبة
الفرضية الاولى : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قوانين جذب الاستثمار وتقييم الاصول الإستثمارية

م	العبارة	اوافق بشده	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشده
1	سن الدولة لقوانين تخص الاستثمار يؤدي إلى زيادة الأصول الاستثمارية الاجنبية.					
2	تسهيل اجراءات المستثمرين يؤدي إلى تدفق أصول الاستثمارية جديدة.					
3	تحفيز الدولة للمستثمرين يؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية.					
4	قانون الإعفاء الضريبي أدى إلى زيادة الاصول المستثمرة بالبلاد.					
5	استقرار ومرونة التشريعات الاستثمارية التي تخلق المناخ الاستثماري من اهم العوامل الجاذبة لتدفق الاصول الاستثمارية الاجنبية في الانشطة الاقتصادية					
6	تعدد جهات تحصيل الضرائب أدى الى خروج او توقف الكثير أنشطة الأصول المالية العاملة في شتى المجالات الاقتصادية.					
7	كلما سهلت الدولة قوانين الاستثمار كلما اصبح المناخ الاستثماري جاذبا لتدفق الاصول الاستثمارية المحلية والاجنبية.					
8	قوانين الجمارك زادت من تكس الاصول المستثمرة.					
9	منح الدولة إمتيازات للمغربين ساعد في تدفق الاصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي .					
10	توحيد الاجراءات الادارية والقانونية في دائرة واحدة يؤدي إلى تدفق الاصول الاستثمارية.					

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات النقدية للبنك المركزي وتقييم الأصول

الاستثمارية

م	العبارة	اوافق بشده	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشده
1	زيادة سعر الفائدة للبنك المركزي تؤثر في نسبة الاصول المستثمرة في السودان.					
2	عمليات السوق المفتوحة تؤدي إلى دخول كم هائل من الأصول الاستثمارية.					
3	بيع البنك المركزي للأوراق المالية يؤدي إلى تقليل الاصول النقدية					
4	شراء البنك المركزي للأوراق المالية يؤدي إلى زيادة الاصول النقدية.					
5	زيادة نسبة الإحتياطي المركزي يؤثر في حجم الاستثمارات					
6	تقليل نسبة الإحتياطي المركزي يؤثر في حجم الاستثمارات					
7	رفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات من يساعد في تدفق الأصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي .					
8	تحرير أسعار السلع والخدمات أدى إلى جذب الأصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي .					
9	استقرار السياسات النقدية والمالية للدولة من عوامل توسع الأصول الاستثمارات الأجنبية.					
10	تذبذب السياسات النقدية في البلاد أدى إلى تدهور العملة المحلية. ، أدى الى تدنى مستويات الأصول الإنتاجية.					

الفرضية الثالثة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسة التحرير الاقتصادي وتقويم الأصول

الاستثمارية للشركات الأجنبية العاملة في السودان

م	العبارة	اوافق بشده	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشده
1	خروج الدولة من الاقتصاد يشجع القطاع الخاص إلى توسيع استثمارات.					
2	تحرير سعر الصرف يشجع المستثمرين الاجانب إلى زيادة استثماراتهم.					
3	إنخفاض سعر الصرف يؤدي الى إنخفاض معدل تدفق الإستثمار .					
4	تساعد السياسات النقدية بالبنك المركزي في جذب مستثمرين جدد.					
5	قيادة القطاع الخاص لدفة الاقتصاد يؤدي إلى تنمية الاصول الإنتاجية.					
6	توسيع نشاطات القطاع الخاص أدى إلى زيادة الكتلة النقدية.					
7	إحتكار الإستثمارات فى مجال النفط والتعدين أدى الى إحام إستثمارات الأصول المالية الأجنبية أخرى .					
8	الحصار والعقوبات الامريكية على السودان أثرت على تدفق الأصول المالية الإستثمارات الأجنبية.					
9	سياسة تحرير الاقتصاد ادت إلى تشجيع زيادة الأصول المستثمرة في السودان.					
10	سياسة تحرير الاقتصاد ادت إلى تشجيع زيادة الأصول المستثمرة في البلاد.					

الملحق رقم (4)
قائمة بأسماء المحكمين

الاسم	التخصص	الدرجة الوظيفية	مكان العمل
د.الهادي ادم	محاسبة والتمويل	أستاذ مشارك	جامعة النيلين
أ.د.عبدالماجد عبدالله حسن	محاسبة	أستاذ	جامعة ام درمان الإسلامية
أ.د.كمال احمد يوسف	محاسبة	استاذ	جامعة النيلين
د.مصطفى الحكيم	محاسبة	أستاذ مشارك	جامعة الزعيم الأزهري
د.بابكر ابراهيم الصديق محمد	محاسبة	أستاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا